



ناس
ومؤسسات

في هذا العدد

ص (٢)

حوار من الآلف الى الياء

ص (٣)

هموم الناس وهموم الفضائل

ص (٧)

الفقراء الجدد وكيف يتدبرون؟

ص (٨)

خلف الجدار... قصص يومية

ص (١٠)

الحملة الشبابية لدعم الوفاق الوطني

Saturday 10/ June/ 2006 -No.52-53

السبت ١٠ حزيران/ ٢٠٠٦م - العدد ٥٢-٥٣ ملحق دوري يختص بقضايا التنمية يصدر عن برنامج دراسات التنمية - جامعة بيرزيت

لما سيكون لفلسطين إن لم يكن لدينا بديل قابل للتطبيق ومصادر يمكن التعويل عليها، أين النقاش الفلسطيني حول هذه الخطة التي ترسم الحدود النهائية من خلال خطة بنية تحتية وخطة تطوير اقتصادي، تربط المدن بعضها ببعض ولكن يبقى الاحتلال مستمرا.... احتلال أقصى وتطبيع أقصى..... قوس ونشاب. للمزيد أنظر/ي:
www.rand.org/pubs/mongraphs/mg27

استطلاعاتنا... ونصائحهم

لسنا أكثر فخرا في فلسطين من تلك الحركة الاستطلاعية المعترف بها محليا وعربيا ودوليا، لسنا أكثر فخرا من هؤلاء العلماء المنكبين على تطوير مناهج البحث لتصبح فلسطين قائدة في هذا المجال، لسنا أكثر فخرا من فخرنا في باحثاتنا وباحثينا الميدانيين... يعملون بجد وإخلاص ويخدمون قضية العلم... نتطلع لملاحظات الجميع ومقترحاتهم العلمية المحددة لتطوير مناهج البحث في هذا المجال.... التجربة والخطأ والتعلم المستمر، بدل النقد غير البناء والمبني على المصلحة الحزبية اللحظية، نتطلع لاحترام أكبر للرأي العام الفلسطيني، فلا تقتل الرسول، إذا لم تعجبنا الرسالة.. وهي ستعجبنا في أوقات ولن تعجبنا في أوقات أخرى، فهذا هو الرأي العام... كالبحر... يوم لك ويوم عليك... المهم هو استخلاص العبر.

الحكمة لدى الكبار

تحدثنا مع الكبار، وفي هذه الأوقات نفتقد لحكمتهم ونفاد بصيرتهم، فمن ليس له كبير..... رئيس مجلس الأمناء في جامعة بيرزيت وأكثر، ورئيس جامعة الأقصى وأكثر، وناشطة تعطي للصبر والتفاني والإبداع معنى جديد - من خانيونس، وغيرهم كثر. حكمتهم وحكمتها، نشارككم فيها، نرجو أن تكون الخبرة والحكمة..... الحكم.

كرمل.... رام الله وغزة

رزق أخي بحفيدة سماها أبواها (كرمل)، مميزة أنت يا كرمل فانت واحدة من أولئك الذين أرادت الأقدار أن تجعلهم أجمل وأكثر حظا في الحياة، متكاملة أنت لفلسطين - مسيحية ومسلمة وعلمانية ومنفتحة على عالم الإنسان. هذه كرملة عائلتنا، وهي أيضا كرملة غزة التي نستضيفها بقلم شبابي نفاخر فيها أنفسنا والجوار.. ستبقى معنا هذه الكرملة... ليس في زاوية يمكن أن نحشرها..... ولكن أرضها الرحبة وبحرها هو الذي يحررنا. قلم جديد.. وجه مشرق ومستقبل واعد وأجمل.

القوس... والشباب

ننبه إلى دراسة (القوس) ونريدكم أن تدققوا بها وتحصلوا على نسخكم منها، خطة متكاملة ومتناسقة

بيدرنا.... بيدرا!

نادر سعيد

وظلم، فكيف يصل الأطفال للمدرسة، وكيف للمريض أن يصل للمشفى، وكيف لا يسمح لطفل عمره أقل من سنة أن يرافقه والدته لأنه غير مسجل لدى الإسرائيليين، وكيف يتم إصلاح الثلاجة إذا تعطلت، وكيف نصل للأرض لنزرعها بالزهرة والفقوس: كيف لنا أن ننسى كل ذلك..... عيب أن ننسى!!!

الحملة الشبابية لدعم الوفاق الوطني... جميلة

ليس أجمل من وجوههم إلا أرواحهم، كل واحدة وواحد منهم، أحببتهم أول مرة وسأبقى أحبهم، عاطفي... لا ضير في ذلك، أن نكون عاطفيين أفضل من أن لا نحس بالأخر، ولكن الإحساس مفعم بالأمل والفخر، فهن وهم الأمل المتبقي لقطاع غزة وللفلسطين، اللاعنف، بلادي بلادي، فلسطين أكبر منا جميعا، إني اخترتك يا وطني.... وقفوا بين حبات الرصاص (نعم هذا حقيقي وليس جزء من فلم خرافي) واحتضنوا الجندي المجهول يطمئنوه، فلهن ولهم تذهب الجائزة الأولى. فليتعلم متخذي القرار وليستفيدوا من هذه التجربة، مصلحة الوطن والشعب فوق كل مصلحة.

هذا البيدر

عشنا حتى اليوم ٥١ عددا من أعداد البيدر، هذا العدد خاص جدا وله مكانة مميزة لدى جميع العاملين والمشاركين في إعداده. فهو يأتي في مرحلة دقيقة نحتاج فيها للتطلع للمستقبل، ولتقديم المصلحة العامة على الخاصة، ولاقتراح توصيات محددة للتقدم نحو المستقبل. نقدم هذا العدد ونحن قلقون أكثر من أي وقت سبق، فكما يقال (ظلم ذوي القربى أشد مضاضة...). يعج هذا البيدر بالحياة، نسمع من خلاله أصواتا يبدو أنها أصبحت غير مسموعة من قبل صناع القرار في ظل ارتفاع أزيز الرصاص وضجيج الخطابات المشتعلة، وفي هذا العدد، نرى وجوها وننتشارك في تجارب لا يمكن أن تمر بدون أن نلاحظها. نرجو أن نوصل أصواتهم وصورهم لعل... مستقبلا أفضل يأتي... وهذا ممكن.....

خلف الجدار

أردنا في هذا العدد أن نذكر، إن نفعت الذكرى، أن عشرات الآلاف من الفلسطينيين ما زالوا يعيشون محاصرين خلف الجدار بكل ما يعني ذلك من معاناة



الحملة الشبابية لدعم الوفاق الوطني: فلسطين هي من علمتنا الحب

امراة خلف الجدار: حياتنا تنتهي مع اغلاق البوابة

ابراهيم الدقاق: لا تسمح قوانين الطبيعة للمياه بالسيلان بعكس الجاذبية... ولكن!

علي أبو زهري: لا بد للمثقفين من الخروج إلى الإعلام والشارع

ليزا تراكي: المواطن... متروك وحده

تيسير محيسن: هل تشكل هبة رام الله والمبادرة الشبابية بداية جديدة؟

اعتماد مهنا: العقلنة خطاب الأقوياء...

ماجدة السقا: بديل يستثمر فيما تبقى من ايجابيات

طلال عوكل: وثيقة الوفاق الوطني... الأشمل

كرمل العباسي: نحب هذه الأرض ساعة، ونكرها ساعات

وداد البرغوثي: الناس لن يسكتوا طويلا...

عماد موسى: ثقافة الصمود بدل ثقافة التجويع

دراسة البنك الدولي: انهيار المؤسسات والكارثة الإنسانية... قريبا؟

دراسة (راند): القوس كشريان للاتصال بين شمال الضفة وجنوبها وغزة

برنامج متخصص يسعى لبلورة مفاهيم وأطر تنموية تتلاءم واحتياجات المجتمع الفلسطيني. البرنامج يعمل على نشر الوعي حول التنمية في سبيل تعزيز قدرة الأفراد والمؤسسات على المساهمة الفعالة في العملية التنموية.

برنامج دراسات التنمية

كي لا يستمر موتنا؟!!

مصطفى بشارات

" لم أكن يوماً أظن أنني قد أكتب مثل هذه المناشدة أو أفكر بها .. لكن عندما يسوء الوضع حولنا ونشعر أن الحياة لم تعد تكفي لسماح صراخنا نبدأ طرق الأبواب بياس كي لا يستمر موتنا أكثر وأكثر بلا نهاية "

كانت تلك مقتطفات من المناشدة التي وجهتها سارة رشاد، وهي فلسطينية تقيم في العراق مع حوالي (٢٥,٠٠٠) ألفاً من اللاجئين الفلسطينيين، إلى منظمة " كتاب بلا حدود " الدولية، وتشرح فيها الحالة المزرية التي وصلت إليها أوضاع هؤلاء اللاجئين في ذلك البلد منذ احتلاله.

وطالبت رشاد في مناشدتها إنقاذها من الجنون الذي قالت أنها تقترب منه يوماً بعد آخر، واستندت بكل " من له علاقة بأي صحيفة أو مجلة " بنشر صوتها داعية إلى مساعدتها وعائلتها بدخول أي دولة " أي دولة عربية أو أجنبية " كما جاء في المناشدة، وأضافت " أعتقد أننا عائلة مثقفة ومتعلمة لن تكون عالة على أي مجتمع بل العكس لها القدرة على إعطاء أي مجتمع وليس فقط الأخذ منه "

.. لماذا كلما أشهرت سلاح، وجدنتني أجرح نفسي

لقد اخترت أن أورد تلك الاستغاثة كما وردت - بطزاجتها - لسببين: الأول- أنها تعبر بوضوح كيف تقزمت فيه أحلام الفلسطينيين بوجه عام، والثاني- أن وضع سارة وأحلامها: تكاد تتشابه؛ أو تنتمى مع وضع وأحلام الكثيرين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبينت بعض استطلاعات الرأي أن هناك تنامياً متزايداً في أعداد الفلسطينيين الذين يرغبون بالهجرة منها؛ وذلك بسبب الحالة المزرية التي وصلت إليها الأوضاع الأمنية في هذه الأراضي، وتفاقت خصوصاً مع انتشار ما بات يعرف بـ " الفلتان الأمني " والذي ازداد بفعل الاشتباكات المسلحة في قطاع غزة، والتي أصبحت شبه يومية منذ الانتخابات التشريعية في ٢٥ كانون الثاني الماضي.

وإذا كان هذا الفلتان الأمني أدى إلى شيء إضافي إلى أرواح العديدين التي أزهقت بسببه، وسقوط مثلهم من الجرحى؛ فإنه أدى أيضاً إلى إفقاد المواطن الفلسطيني الشعور بالأمن الشخصي؛ هذا فضلاً عن غياب شعوره بالأمن على وضعه الوظيفي، وعلى ممتلكاته، والملفت أن هذا يقع والمواطن المذكور يعيش على أرض وطنه، وليس كما هو حال سارة وبقيّة إخوانها من الفلسطينيين الذين يعيشون هناك في العراق؛ بعيداً عن وطنهم الأم، ويقاسون

آلام التشرد والغربة التي ليس هناك ما يعادلها. ما أريد قوله: إن الأصل في الأمور أن يمنحنا العيش في الوطن طمأنينة تعيننا على التغلب على أية صعوبات تواجهنا؛ بما فيها ظلم الاحتلال؛ لكن المفارقة هي أن نشعر في الغربة ونحن في وطننا؛ وإذا كان ذلك يؤشر إلى شيء؛ فهو إلى العجز؛ أو على الأقل الضعف، الذي تقف عليه المؤسسة الرسمية الفلسطينية تجاه تقديم ما يلزم

لمواطنيها؛ وهم المسؤولون منها؛ وهي التي وجدت أصلاً لخدمتهم، ومن أجل التعبير عن طموحاتهم، والعمل أيضاً من أجل تحقيق أهدافهم؛ وليس أقلها أهمية: العيش في مجتمع مدني يسوده القانون؛ دون أن يكون ذلك بأي حال؛ أمراً يتناقض مع هدف دحر الاحتلال، وتحقيق التحرر الوطني.

وإذا أضفنا إلى المشهد عمليات الخطف التي وقعت؛ خصوصاً في قطاع غزة؛ والاعتداءات المتكررة على المحامين والقضاة والصحافيين والمؤسسات الصحافية، وأذكر هنا الحريق الذي استهدف السيارات التابعة لمكتب قناة الجزيرة في رام الله - إذا فعلت ذلك؛ تصبح الصورة أكثر وضوحاً، وتكشف بما لا يدع مجالاً للشك وهن الجبهة الداخلية الفلسطينية. أقول هذا الكلام في ظل الحديث عن ضرورة التوافق

على برنامج سياسي فلسطيني لمخاطبة المجتمع الدولي، وذلك لفك الحصار المفروض على شعبنا، ومواجهة خطة الفصل الإسرائيلي أحادي الجانب؛ وإعادة طرح القضية الفلسطينية بقوة على الأجندة الدولية؛ وفي الوقت الذي يتفق فيه الجميع على أهمية التوصل لمثل هذا البرنامج؛ مع طرح بعض الأطراف اجتهاداتها في هذا الخصوص؛ فإنني أؤكد، من ناحيتي، على حاجتنا الماسة إلى وثيقة لا تقل أهمية عن وثيقة الوفاق الوطني التي توافق عليها الأسرى؛ بحيث تسمى هذه الوثيقة " وثيقة السلم الأهلي " الذي يبدو في مهب الريح بعد أن على صوت الرصاص على لغة الحوار.

أخيراً: هل لي، وأنا أورد كلام تلك الفلسطينية التي لا تريد شيئاً سوى العيش بأمن وهدوء مع عائلتها حينما تسنى لها ذلك - هل لي أن أصرخ بالفلاة؛ كما فعل الزير سالم ذات يوم، واستعرت نيران الحرب وقتها، وأخذت تأكل أبناءها " يا الله.. لماذا كلما أشهرت سلاح، وجدنتني أجرح نفسي " وقال الزير قولته المشهورة هذه عندما وجد نفسه في مواجهة صديق طفولته (همام)، وعندما أجهز، من غير أن يعرف، على ابن أخته العريزة (ضباع)؛ ذلك الفتى الغض (شبيون) !!!

الأصل في الأمور أن يمنحنا العيش في الوطن طمأنينة

حوار من الألف إلى الياء ..

طلال عوكل

إعلامي وعضو اللجنة الفنية - تقرير التسمية البشرية

لم يكن الرئيس محمود عباس ليستجيب بسرعة، تخالف طبعه الهادئ للدعوة التي أطلقها رئيس المجلس التشريعي د. عزيز دويك للمباشرة في حوار وطني، لولا شعوره العميق بمسؤولية البحث عن مخرج منطوية

للأزمة المتفاقمة التي يعاني منها كل الوضع الفلسطيني بمختلف شرائحه ومؤسساته، وبمختلف عناوينه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية.

الأزمة كانت موجودة، وهي حصيلة تراكمات طويلة، راهن الكثيرون على أن تشكل العملية الديمقراطية الواسعة التي جرت في البلاد، مخرجاً سلمياً، وحضارياً لها خصوصاً بعد أن استعصت عملية الإصلاح على معالجتها، فيما أدت المخططات العدوانية الإسرائيلية إلى تعميقها عبر إقفال بوابات الحل السياسي المنطقي والعدال، واستبداله بسياسة الحلول أحادية الجانب المبنية على وقائع تخلقها إسرائيل على الأرض وأصبح من الصعب تجاوزها.

وإذا كان من المبكر إطلاق حكم نهائي على ما إذا كانت العملية الديمقراطية قد استجابت لرهان من اعتقدوا بأنها المدخل المناسب لمعالجة الأزمة، أم أنها جاءت لمفاقمة هذه الأزمة، وتعميقها، واتساع نطاق مفاعيلها وتداعياتها، فإن ردود الفعل الداخلية والعربية، والدولية، وبالطبع الإسرائيلية، على نتائج الانتخابات التشريعية جاءت لتدخل كل الحالة الفلسطينية في نقق شديد الإظلام، وفي أزمة غير مسبوقه باتت تهدد بانتهيار النظام السياسي الفلسطيني، وتدفع كل الموضوع الفلسطيني نحو مرحلة قد لا تكون جديدة كلياً، ولكنها مختلفة إلى حد كبير عن مرحلة ما قبل الانتخابات.

ما جرى يوم الخامس والعشرين من يناير هذا العام، كان بمعنى أو بآخر انقلاباً سياسياً واجتماعياً ديمقراطياً، إذ خلق شكلاً من التناقض البرنامجي والمؤسسي داخل السلطة الواحدة، فالرئيس عباس حصل على شرعية صناديق الاقتراع بناء على برنامج يختلف تماماً عن برنامج حركة حماس التي حصلت عبر الصناديق ذاتها على أغلبية أعضاء المجلس التشريعي، وشكلت الحكومة.

السلطة التشريعية خاضعة لأغلبية الحزب الواحد وهو حركة حماس فيما السلطة التنفيذية تنقسم إلى

خلال تحقيق توافق وطني سياسي أساساً، ويشمل كافة العناوين مصدر الخلاف والتناقض. على هذا فإن الحوار المرتقب يختلف عن كل الحوارات السابقة، من حيث الدوافع، والأهداف ومن حيث جدول الأعمال، بحيث يبدو أن على الأطراف المعنية إجراء مسح شامل لكافة القضايا، بغرض التوصل إلى مساومات بشأنها، تصلح لإعادة بناء المؤسسات الوطنية، وإعادة اللحمة للمجتمع الفلسطيني، وبما يشكل مدخلاً لتفكيك الأجواء الإقليمية والدولية الصعبة التي نشأت مؤخراً.

الأيام السابقة شهدت حراكاً واسعاً، نحو تقديم مبادرات بشأن مضامين وآليات الحوار، حيث تقدمت الجبهة الشعبية بمبادرة، ويقوم القطاع الخاص بنشاط واسع للترويج للمبادرة التي قدمها، ثم جاءت وثيقة الوفاق الوطني التي وقعت عليها قيادات الحركة الأسيرة في سجن هداريم، وكانت الأكثر شمولية ودقة فضلاً عما

تحسين المناخ الاستثماري لتحسين الوضع المعيشي للسكان

العمل، يتصل الأمر بالموقف من منظمة التحرير الفلسطينية كمؤسسة وإطار ومكانة وبرنامج، ويمس مكانتها كمرجعية سياسية أولى للشعب الفلسطيني وممثل شرعي وحيد له. الموقف من المنظمة لجهة إعادة بنائها، وانضمام حركتي حماس والجهد إليها، وآليات تحقيق ذلك، وانعكاس هذه العملية على مؤسساتها، واستراتيجيتها، أو إبقاء الحال على حاله مع تعديلات طفيفة، والمواقف من إعادة إحياء الميثاق الوطني، أو تجاهل ذلك، وعلاقة المنظمة بالسلطة، كلها قضايا موضع اختلاف واهتمام، وهي عنوان أول على جدول أعمال جلسات الحوار.

الموضوع السياسي، من حيث الخيارات الأساسية، والاتفاقيات والالتزامات التي وقعت المنظمة والسلطة، وما نتج عنها، قضية أخرى أساسية وعنوان اختلاف، يؤسس لكيفية ممارسة السياسة وسياقها، ولجملة ردود الفعل والأزمات التي ترتبت على الموقف منه. ويشمل الموضوع السياسي، الموقف من موضوع الشرعيات العربية والدولية، والإجسام والآليات التي تتعاطى مع جهود السلام، والقضايا المتصلة بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

في هذا الإطار يمكن التنويه أيضاً إلى خطابنا للتعامل مع المحيط العربي، وموقع وكيفية التعامل معه، إن كان من موقع الشك والتصادم أم من موقع التوافق العام رغم كثرة الملاحظات النقدية.

الأزمة المالية والاقتصادية وما ترتب عليها من أزمة

يتميز به من قوة أخلاقية ونضالية وفصائلية بالنظر للتوقيع عليها من قبل حركتي حماس وفتح بالإضافة إلى الجبهتين الشعبية والديمقراطية وحركة الجهاد الإسلامي.

حزب الشعب الفلسطيني قدم مبادرة خاصة به، وكذلك عدد من المثقفين ونشطاء العمل السياسي والاجتماعي، الأمر الذي يعكس من جانب حيوية عالية لكنه يعكس

من الجانب الآخر عمق الشعور بالمسؤولية عن معالجة الأزمة، وعن اتساع نطاق مفاعيلها، وضرورة المساهمة في درء المخاطر الناجمة عن استمرار تفاقمها.

الاختلاف في الساحة الفلسطينية بين مستوى صناع القرار والفاعلين السياسيين والاجتماعيين واسع، ويشمل عناوين كثيرة وتكاد تضعضع أمام الحاجة لراجعة شاملة للمرجعيات والأطر القانونية والمؤسسات والآليات العمل.

يتصل الأمر بالموقف من منظمة التحرير الفلسطينية كمؤسسة وإطار ومكانة وبرنامج، ويمس مكانتها كمرجعية سياسية أولى للشعب الفلسطيني وممثل شرعي وحيد له. الموقف من المنظمة لجهة إعادة بنائها، وانضمام حركتي حماس والجهد إليها، وآليات تحقيق ذلك، وانعكاس هذه العملية على مؤسساتها، واستراتيجيتها، أو إبقاء الحال على حاله مع تعديلات طفيفة، والمواقف من إعادة إحياء الميثاق الوطني، أو تجاهل ذلك، وعلاقة المنظمة بالسلطة، كلها قضايا موضع اختلاف واهتمام، وهي عنوان أول على جدول أعمال جلسات الحوار.

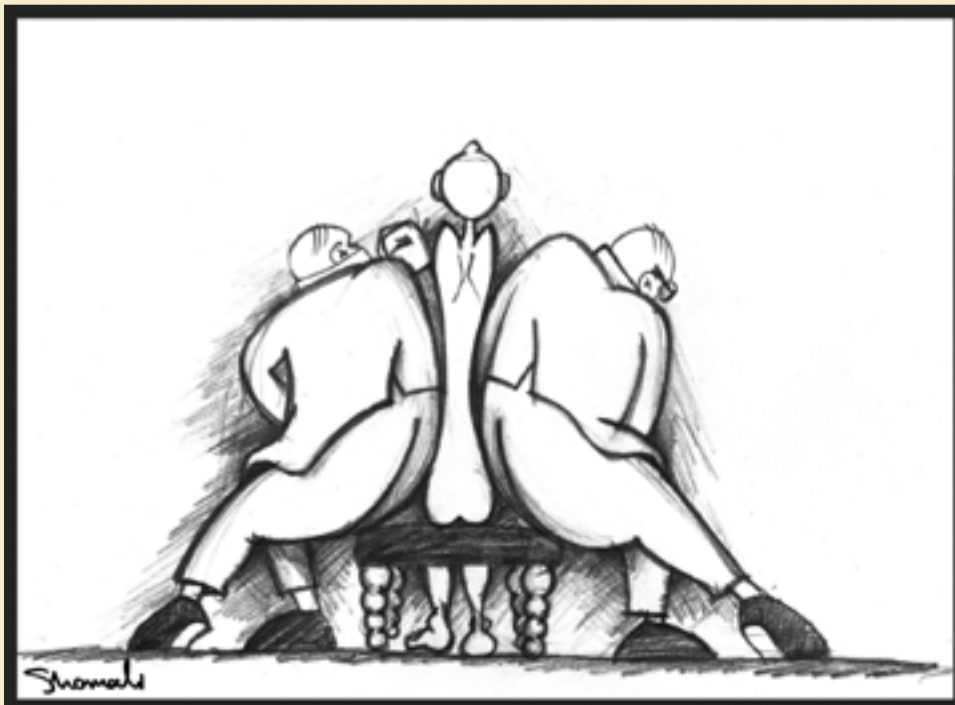
الموضوع السياسي، من حيث الخيارات الأساسية، والاتفاقيات والالتزامات التي وقعت المنظمة والسلطة، وما نتج عنها، قضية أخرى أساسية وعنوان اختلاف، يؤسس لكيفية ممارسة السياسة وسياقها، ولجملة ردود الفعل والأزمات التي ترتبت على الموقف منه.

يشمل الموضوع السياسي، الموقف من موضوع الشرعيات العربية والدولية، والإجسام والآليات التي تتعاطى مع جهود السلام، والقضايا المتصلة بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

في هذا الإطار يمكن التنويه أيضاً إلى خطابنا للتعامل مع المحيط العربي، وموقع وكيفية التعامل معه، إن كان من موقع الشك والتصادم أم من موقع التوافق العام رغم كثرة الملاحظات النقدية.

الأزمة المالية والاقتصادية وما ترتب عليها من أزمة

التتمة ص (14)



هموم المواطن الفلسطيني

أيمن عبد المجيد
(نوصل الصوت، لكي يبقى الأمل)

شهدت الأراضي الفلسطينية تحولات دراماتيكية منذ اندلاع الانتفاضة (٢٠٠٠)، على المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ورافق ذلك تغيرات مختلفة في البنية العامة للمجتمع الفلسطيني. ومن بين هذه التحولات تعمق الفجوة المعيشية بين المناطق الجغرافية والطبقات الاجتماعية، وزيادة الفقر وتكريس الشذوذة الجغرافية والاجتماعية. كما تم عزل العديد من المناطق الحضرية، وارتفعت معدلات الكثافة السكانية خاصة في المناطق الحضرية. وبدا واضحا أن هذا الواقع تجذر في سياق المجتمع الفلسطيني، وأخذت ملامحه تظهر بوضوح عديدة. وفي ظل الصراع الدائر بين الأطياف السياسية بدأت ملامح القطبية السياسية تؤثر بعمق الفجوة بين الاتجاهات الدينية والعلمانية من ناحية والحداثة والتقليدي من ناحية أخرى، وعكس ذلك نفسه على أركان وبنية المجتمع.

وبدا واضحا أن التشرذم في طيات المجتمع الفلسطيني خلق حالة من اللامعيارية، وأصبحت هذه الحالة تعكس نفسها في المؤسسة الرسمية وغير الرسمية، وأضحى المواطن الضحية وأول المتأثرين من تلك الأوضاع. تؤكد هذه المعطيات أن التحولات في المجتمع الفلسطيني رافقتها تكريس لهوموم ومشكلات وتحديات مترامية أمام المواطن الفلسطيني، وهذا الوضع لم يرافقه بالقدرة الكافية تحولات في السياسات والتخطيط والتفكير لدى مختلف قادة المؤسسات وصانعي القرار، بينما يؤثر الواقع المعاش أن هم المواطن في واد، وصانع القرار في برج عال. وفي هذا السياق ساقدم بعض المؤشرات والومضات عن حال المواطن الفلسطيني التي رافقت مسيرته تلك التحولات خلال السنوات الخمس الماضية.

الهم السياسي

ما زال الهم السياسي في الخلاص من الاحتلال الإسرائيلي هاجسا يشغل عموم الشعب الفلسطيني، ومع التطورات الأخيرة على الشارع الفلسطيني برزت هموم سياسية إضافية بجانب الهم الرئيسي ومن أبرزها: العلاقات السياسية الفلسطينية، مستقبل عملية السلام السياسية مع الإسرائيليين، الوسائل النضالية المختلفة والأجهزة الأمنية والفلتان السياسي والأمني، الأسرى والمعتقلون، اللاجئين والعلاقات مع الدول العربية ودول العالم احنا ملتهميين ببعض!

امرأة فلسطينية: والله يخالتي الوضع بخوف، حماس في واد وفتح في واد، وانت شاف شو اسرائيل بتعمل قاعدة تبني في الجدار ويتصادر هالارض ويتزيد في الحواجز. واحنا ملتهميين في بعض، محدا سائل عن هالوضع. هم يخالتي في اسرائيل توحدهوا واحنا تفرقنا، همي اذا انقتل

واحد منهم بقيموا الدنيا وما بقعدوها، احنا ياخالتي فوق القتل اللي فينا من الجيش احنا بنقتل بعضنا. الله يستر والله ما حدا منهم بدو مصلحة الوطن. والله أجوا امبارح واعتقلوا ابن جرانا والحكي مش زي الشوف بس الله يعين امه وابوه وجارنا هدموا بيته وقلان ابنه استشهد، وعلان ابنه صار مشلول. بس الأمانة والله لسه صامدين.....

الهم الاقتصادي

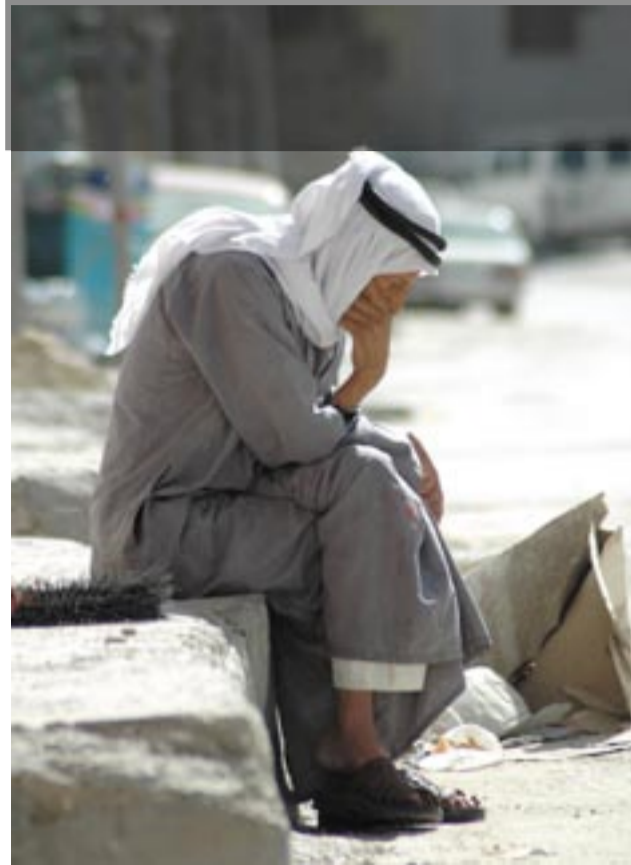
شهدت الانتفاضة الحالية تغيرات اقتصادية حقيقية أثرت سلبا بشكل مباشر وغير مباشر على الاقتصاد الفلسطيني برمته، وحصدت الطبقات الفقيرة والمهمشة والضعيفة النصيب الأكبر من هذا التأثير، وفي ظل هذا الواقع يتم التعبير عن هموم المواطن بكلمات ومصطلحات جديدة: تأمين لقمة العيش اليومية، تأمين العمل والدخل، القضاء على البطالة، دعم القطاع الزراعي، تسويق المنتجات المحلية (الزيت، العنب، الخضار، الفواكه)، ودعم الصناعات المحلية (الألبسة، الأحذية، المواد الغذائية).

بطلوا يعرفوا الموز والتفاح

مواطن يسكن إحدى القرى الفلسطينية: آه من هالوضع والله يا خوي ما ني عارف شو بدني اعمل بنام وبصحا وبتطلع على هالولاد، بطلوا يعرفوا الموز والتفاح وفي عندي ولد صغير صار عمره هسه 4 سنين بعرفش شكل التفاح والموز والخوخ. يدوب بعرف اطعمهم، ويدوب في الشهر اشتغلي يوم ولا يومين، عايشين عالخبز الحاف..... وانا مرض ولد بموت من الخوف كيف بدني اعالجه، ودفاتر المدرسة كل ولد بوخذ دفاتر اخوه السنة اللي قبلها. المشكلة مع اول الانتفاضة بطلنا نشغل، بكا عندي ارض اعملت مشروع ازرع فيه خيار وبنودره ورحت على المؤسسات تابساعدوني في التسويق لا الوزارة ولا المؤسسات الثانية عملوا اشوي وخرب المشروع وخسرت الاول والتالي. ويعدين اسمعت عن مشروع البطالة ومشروع اقفر القفراء وغيره والله لا نلنا بلح اليمن ولا عنب الشام... واشوا بدني أقولك والله يشفق على مرتي كل يوم بتفكر مية مرة شو بدنا تطعم الاولاد ومسكينة باعت ذهبها وكشيت بكا بها. وهذا حالنا ياخوي وبعرف زي الوف اله برحمنا ويرحم هالولاد برحمته، قلنا حكومة جديدة طلع الجديد والعتيق كله زي بعضه بس كل واحد بطريقته. بس والله لسه فيه أمل وفيه حياة وعشان هيك لازم اظل انا والمرة صابرين عشان هالولاد.

الهم الاجتماعي

ومن بين أهم مصادر القلق في هذا المجال: الأمن والأمان، الحركة، الحريات العامة والخاصة، التعليم، الأوضاع الصحية، الاضطرابات النفسية، الزواج المبكر، السرقة..... الخ، كلها كلمات دخلت القاموس الفلسطيني بقوة خلال الانتفاضة الحالية. انهان قدام أولاده عائلة فلسطينية تسكن خلف الجدار: والله كل يوم قصة، احنا معزولين



بنطلع بوقت معين ونرجع بوقت معين والحركة مقيدة والاهانة اليومية، الابو بنضرب وبنهان قدام أولاده، والأولاد لما يروحوا عالمدرسة بظل طول اليوم على اعصابي، فش استقرار كل ارضنا راحت بطلنا نقدر نلقت الزنونات اللي ظلوا بعد ما قطعوا نصهن المستوطنين. جوزي انضرب قدام الاولاد وظل لشهر متعقد كيف انهان قدام اولاده اللي يعتبروه قدوة الهم، انا بدني اقلك شغله يا بني اتخيل واحد مرض كثير في الليل، شو بدنا نعمل .. الهموم المؤسساتية: ومن بيننا: الفساد والمحسوبية، البطالة المقنعة، التضخم الوظيفي، الهيكليات العامة للوزارات..... الخ، كلها هموم رافقت صغار موظفي القطاع العام، وهم أكثر من يتأثر بالمتغيرات المختلفة نتيجة محدودية رواتبهم ووضعهم الوظيفي.

أنا قاعد على نفس هالكرسي

موظفة غلبانة: اتوظفت من أول يوم دخلت السلطة، انسطت اكثير انوا صار فيه مؤسسات فلسطينية تشغل هالمعلمين، ومن يومها وانا قاعد على

التمتة ص (14)

هموم الناس.. وهموم الفصائل

عماد موسى
إعلامي وكاتب

بدأت بوادر الهموم المعيشية لا الترفيهية تظهر على قسماات وجوه المواطنين الذين أخذهم الحصار على حين غرة، فالموظفون هم الحلقة الاقتصادية المهمة في دورة الاقتصاد الفلسطيني الذي يعتمد على الهبات والمنح والقروض والضرائب والضريبة المضافة، ومع اشتداد الأزمة بدأت بعض القوى بتحصيل المسؤولية

للتضخم في الوظيفة العمومية وأن غالبية الموظفين من فتح، فتزيد هذه الثقافة التمييزية التحريضية شقاء جديدا على الشقاء المتواصل للمواطن، وهذا ما يدفعنا إلى التساؤل، لماذا ينصب الجهد الفصائلي على الأجنحة السياسية دون أن يتجرأ أحد للحديث عن وجع المواطن وهم المواطن؟ استغرب كمواطن هذا إن اعترفت الدوائر الفصائلية والشعبية بأنني مواطن لا أنني أحمل أحد ألقاب الفلاشا الذين لا يملكون حق المواطنة في فلسطين مع أنهم في إسرائيل مندمجون ومواطنون.

فأجنحة الحوار ووثيقة الأسرى للحوار لا تحملان أية أجنحة اجتماعية أو إغاثية أو اقتصادية وهذا ما تعودنا عليه طوال العقود المنصرمة، وهو عدم الدخول في احتياجات المواطن، بل سعينا إلى الدخول في اتخاذ إجراءات لتلبية احتياجات المسؤول حتى يتسنى له القيام بمهامه النضالية.

سوف تنتج مكنة التجويع ثقافة العصابات المنظمة

تمر السنون والفصائل لا تجيد سوى امتطاء صهوات جيااد السياسة، وإعادة ترتيب الأولويات ولكنها عند النزال في ميدان الواقع تجد أن الحسبة لم تكن بمقدار البيدر فبقينا نخسر دائما، لغياب المراجعة الوطنية ولغياب الخطاب النقدي والواقعية السياسية ونتيجة للإعلاء من شأن الرومانسية الثورية الحاملة، وهيمنة الفكر الرفضوي، فالجوع يصبح تقليدا فلسطينيا ووصفة صمود فيها من الفرادة ما يجعلها أفضل من الركوع، ألا يمكن إعادة النظر في ثقافة التجويع التي سينتج عنها تدهور في كل أشكال الحياة

ووقف للتنمية هذا إن بقيت في النفس حياة... ألا يمكن إدخال ثقافة الصمود على أساس توفير احتياجات المواطن الأساسية ليبقى المواطن على قيد الحياة لنتمكن من تخطي الأزمة بقوة وثبات حتى لا تراجع مجال التعليم والصحة والغذاء والدواء والتنمية والاقتصاد. ألا نجد غير ثقافة التسول والبيكاء والصراخ، ومخاطبة الأفئدة والقلوب المكلمة في الأجساد المتعبة من ممارسات الاحتلال وخذلان الصديق والمجتمع الدولي لهم. والسؤال: إلى متى سيبقى العمل السياسي الفلسطيني تجريبيا؟ ألا يجدر بالقادة المهتمين أن يقرأوا التاريخ لمعرفة الفرص الضائعة؟ وكم رفضنا ثم قبلنا ثم شجبنا ثم قتلنا ثم نفينا إلى أن قبلنا أخيرا بما توفر

عليه حصار اقتصادي، ليعاقب على جريمة لم يرتكبها، سوى أنه النموذج البشري الجديد الذي يعاقب عليه شعب لكونه، تحت الاحتلال قبيراً الذئب الإسرائيلي من الدم الفلسطيني في ظل التواطؤ الدولي. ومؤتمر الحوار إعادة إنتاج لثقافة الحوار السائدة فلا يوجد على أجنحته سوى حكومة الوحدة الوطنية لتعيد إلى من فاتته قطار الاستوزار فرجون (عربة) الوزارة فيصبح وزيراً. وهل يعترف الواحد بالآخر؟

ومحاولة لبحث اعتراف الواحد بالآخر لأن الآخر فيه علل وأمراض الماضي ولم يعد يمثل الشعب، أما التنظيم الشباب فحال من كل ظاهرة مرضية حام للحقوق الوطنية، ولا يفرط بلاعات الخرطوم، وصاحب شعار نعم للجوع لا للركوع. وفي مشهد الحوار المنتظر، سيكون النقاش والسجال على تنازع

الفصائل لا تجيد سوى امتطاء صهوات جيااد السياسة

السلطات بين مؤسستي الرئاسة، والكل يراهن على من يعض إصبعه قبل الآخر فيسلم الراية بالملق. وهناك معضلة الإصلاح الإداري والفساد المالي الذي طواه ملف التجويع، وهناك خطة الانطواء والفصل والتجميع والأزمة مع المجتمع الدولي ومع إجراءات الاحتلال، وهكذا تبدو الأجنحة حبلية بالعناصر والمواد وتحتاج إلى جلسات استماع وحوار طوال الليل وأطراف من النهار، فدعوا الله أن يطيل لهم الليل والنهار والشعب صابر جائع صامد لا ينهار، والشعب يقفنا بالعواطف طوال السنين الغابرة لا أحد يقرأ له التاريخ بشكله الصحيح، فكيف يمكن الجمع بين المعارضة والسلطة والمقاومة مع التهذئة طويلة الأمد في آن واحد. فهل سنتناقش القمة الفلسطينية في ثالث شهر للتجويع الوجل الفلسطيني والهم الفلسطيني، أم أن هموم المواطن غير هموم القادة؟

على الموائد السياسية في المجتمع الدولي وبأقل الشروط. وطوال الحقب المندحرة كان الرهان على أربع: القدرة الفلسطينية التي تجسدت في القدرة على الاستمرار وعلى القومية المجزأة إلى دويلات تترجم وفق المصالح القطرية وعلى البعد الإسلامي الذي لم يتمكن من النهوض وعلى البعد الدولي الذي يؤمن بالمصالح وبالمصالح فقط فلا مكان للقيم الإنسانية على أجنحته.

وها نحن مقبلون على الحوار بمشهدين: مشهد التراجع في كل مناحي الحياة حيث نجد مواطنا يبحث عن عمل فلا يملك أجرة الطريق فيعود اندراجة للبيت ليتحول إلى رجل عفيف ضد زوجته وأسرته. ومدرسا يرجع منهكا بسبب الحواجز، وطبيبا يعاني من فراغ عيادته، وبنكا يصفق بيديه يريد استعادة أمواله ومرضى يعانون من قلة الخدمات الصحية، وأبا

يبحث عن قسط ابنه أو ابنته وموظفا لا يستطيع القدوم لعدم استلام الراتب، وها هو الشهر الثالث قد انتهى، ومشهد الاقتتال بين الأشقاء ومشهد ميلاد القاعدة المنذر بالفخخات ضد...؟ ومشهد اتساع الجريمة.

وسوف تنتج مكنة التجويع ثقافة العصابات المنظمة والسقوط الأخلاقي والتجارة بالمخدرات... وانهايار التعليم وانهايار جديد لمكانة المرأة... الخ في الوقت الذي ما يزال المجتمع الدولي يسعى لإيجاد آلية لإدخال الأموال وفي

المشهد السريالي الفلسطيني مشهد القادة المستعدين للحوار، فنادق، سيارات فارهة، رواتب من تحت الطاولة، ونعتقد أنهم يعانون مثل المواطن، في هذا الوطن المحاصر بالمستعمرات والمعزول بالحواجز والمفروض

ندعو الله أن يطيل لهم الليل والنهار والشعب صابر جائع صامد لا ينهار

حوار مع: إبراهيم الدقاق رئيس مجلس أمناء جامعة بيرزيت



لفترة طويلة - طرفاً فيه. ومن شأن ذلك أن يحرك آليات الديمقراطية بما فيها المساءلة التي هي جزء منها، في إطاره. ومن المؤشرات الإيجابية، على الرغم من عدم كفايتها، كانت الانتخابات الأخيرة؛ وكانت الانتفاضة الأولى، والدور الذي لعبته مؤسسات المجتمع المدني بعد العام ١٩٩٤. فقد تمكنت تلك النشاطات من كبح التفرّد ولو بدرجة محدودة. ولكنني أشير من الناحية الثانية، إلى تنامي تحسس فئات المجتمع الفلسطيني لمصالحها الخاصة والدفاع عنها في إطار العام الفلسطيني. وفي هذا السياق، يلزم المرء تغييرات أشير إلى بعضها: (١) انحسار واضح لدور الصفقات الفصائلية (الكوتا) في توزيع أدوارها في صناعة القرار؛ (٢) دخول الأسرى الفلسطينيين كتلة متجاوزة القيادات التقليدية، عملية الحوار وتحديد مفرداته من زاوية تجربتهم ومعاناتهم عبر مذكرتهم الأخيرة. (٣) دخول القطاع الخاص في الضفة الغربية وقطاع غزة على خط الحوار بما يحمله من ثقل اقتصادي وسياسي؛ (٤) تحرك القطاعات النسوية (٥) الإلحاح العام على الحاجة الماسة لتفعيل منظمة التحرير، بعد أن طال تجريد نشاطها دون مبرر.

هل من إمكانية

لتحقيق أي نوع من التنمية في ظل هذا الواقع الدراماتيكي وكيف السبيل إلى ذلك؟ وإذا لا، فما هو الممكن؟

التنمية ليست خياراً، فهي ضرورة يملها الواقع. والتنمية ليست نشاطاً اقتصادياً فقط، على أهمية النشاط الاقتصادي؛ ولكن أفقها يتسع للنشاط الإنساني بإبعاده المتعددة. ولعل تنمية الوعي عند الفلسطيني يتقدم مفردات تنموية أخرى في المرحلة الحالية. وتنمية الوعي تعني هنا، العمل على توسيع منظور

الفصائل الفلسطينية وإخراجها من الشطط الذي وصلت إليه في احتكار صناعة القرار. أما على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي فإن الوضع يزداد خطراً مع تنامي أدوار المؤسسات الداعمة في تحديد أولويات المجتمع الفلسطيني. فقد لمسنا في الماضي أدوار بعضها التي سعت إلى إضعاف

ادعت عند ظهورها أنها مسيح الخلاص اليهودي. فالخروج من غزة والحديث عن انسحاب من الضفة الغربية يكشفان عن الأزمة في الجانبين. ويكشفان عن حدود لدور القوة العسكرية في تحقيق الأهداف الاستراتيجية الإسرائيلية، كما يكشفان عن تغير الآليات بتغير الظروف. فالواقع الفلسطيني يفتقر

للاستقرار، وتفتقر إسرائيل للاستقرار أيضاً. لذلك لا يمكن إخراج الصهيونية/الإسرائيلية من أزمته

دون حل حقيقي للمشكلة الفلسطينية. فمحاولة اللجوء إلى صندوق الاقتراع في فلسطين لإضفاء شرعية على الخط الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، أدت إلى نتائج معاكسة للتوقعات التي أمل الغرب في الحصول عليها. فقد قلبت النتيجة حسابات إسرائيل والغرب فجلت إلى الضغط الاقتصادي والسياسي بدعم من الغرب. وما محاولات عرقلة عمل الحكومة الفلسطينية من الداخل، ومن الخارج كذلك، إلا دعوة لتزوير الإرادة الفلسطينية.

وبالاستئناس بالتجارب السابقة منذ العام ١٩٦٧ وحتى الآن، وبقرأة متأنية للخطاب الإسرائيلي، أخلص إلى القول بأن آليات تفاقم الأزمة لا يمكن أن تستمر

على وضعها الحالي، فقد أسقطت مقاومة الفلسطينيين الكثير من تمنيات القيادة الإسرائيلية.

كيف تنظر لمسألة الحوار الوطني؟

غني عن القول إن الحوار فتح ويفتح آفاقاً جديدة دائماً أمام العمل السياسي الفلسطيني، غير أن التنفيذ كان يصطدم بأمرين: (١) تدخل القوى العربية والأجنبية للحؤول دون تطبيق النتائج

بإيجابية (٢) التفرّد والعصبية الحماةلية والعائلية والحزبية وغياب الديمقراطية بمضامينها الحقيقية مازالت تشكل عائقاً أمام جني النتائج. وعلى الرغم من كل ذلك فإن الفرصة لنجاح الحوار ما زالت قائمة بعد أن أصبحت حماس والقوى الإسلامية - بعد أن استنبتت

حاوره: نادر سعيد، مدير برنامج دراسات التنمية

كيف تصف الوضع الفلسطيني الراهن؟

يتبع الوضع في العالم نظرية الأواني المستطرقة، أي أن المشكلات التي تواجه الفلسطينيين لا تختلف عن المشكلات

التي تواجه الآخرين في العالم إلا بالكثافة التي تميزها وبالتعقيد الذي يكتنفها. فالوضع الفلسطيني، وبعد نجاح حماس في

انتخابات التشريعي بهذه الدرجة العالية من التأييد، أصبح أكثر وضوحاً بعد سقوط تمنيات الخروج من قبضة إسرائيل عبر "التراضي". ونجاح حماس لا يعني أنها المخلص بالضرورة، ولكنه يعني الخروج من المروحة التي عانت منها القضية الفلسطينية في العقدين الماضيين. هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية يضع نجاح حماس مسالة إسرائيل حول أمرين مهمين: حدود نجاح نظرية الاستيطان الغربي في أراضي "الغير" المتمثلة باستبدال شعب بشعب وثقافة وحضارة بثقافة وحضارة أخرى؛ ويتمثل ثاني هذين

الأمرين، في اختبار مناعة الفلسطينيين في تحدي المشروع الغربي، وفي قدرة القومية العربية على

الصمود أمام الضغوط الخطيرة الممارسة ضدها. فالوضع الحالي في تشابكاته يعيد طرح القضية الفلسطينية على أسس كادت أن تضع بعد طرد منظمة التحرير من لبنان ونفيها إلى تونس في العام ١٩٨٢، والدعايات السياسية السلبية التي تلت في مناخ "التراضي" الذي أفرزته اتفاقات أوسلو.

برأيك هل آليات تفاقم الأزمة التي يحياها مجتمعنا تحمل صفة

الاستدامة أم أنها قابلة للانكفاء؟

تكشف الضغوط الممارسة على الفلسطينيين، عن أزمة كبيرة تعيشها قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، كما تكشف عن أزمة عميقة يعيشها المجتمع الإسرائيلي على صعد متعددة، وتعيشها النظرية الصهيونية التي فشلت كما

يتبع الوضع في العالم نظرية الأواني المستطرقة

محاولات عرقلة عمل الحكومة.... دعوة لتزوير الإرادة الفلسطينية

الفرصة لنجاح الحوار ما زالت قائمة

محاولات الداعمين تضخيم أدوار المنظمات الفلسطينية غير الحكومية

الفلسطينيون يملكون إدراكاً وارادة يسمحان بالتحدي

المبادرة المحلية وفرض برامج دون مشورة الفلسطينيين. وما القرار الدولي بتكليف البنك الدولي تولي عملية تحويل التبرعات للفلسطينيين وتجاوز القنوات الشرعية

إلا تأكيد لدعوة وزير الخارجية الأميركي جورج شولتز في القدس خلال الانتفاضة الأولى بتحويل القضية

الفلسطينية من قضية سياسية إلى قضية اجتماعية. فقد دعا إلى سياسة "تحسين ظروف الحياة الفلسطينية" بالانكفاء على منظمة التحرير. ومن المهم التنبيه إلى محاولات الداعمين تضخيم أدوار المنظمات الفلسطينية غير الحكومية في عملية التنمية والمتزامن مع إضعاف دور السلطة في المراقبة والمساءلة الجاري.

فالغرب وعبر إمكاناته المالية والسياسية، يصبح عبر المنظمات الفلسطينية هو الطرف الأقوى في صناعة القرار الفلسطيني. وعلى الرغم من ذلك أتساءل: هل نملك رفض

التنمية ص (14)

حوار مع: ماجدة السقا

مديرة العلاقات العامة ونائبة المدير العام لجمعية الثقافة والفكر الحر



هل من إمكانية لتحقيق التنمية في ظل هذا الواقع الدراماتيكي وكيف السبيل إلى ذلك؟

الواقع هو متغير وغير ثابت، والفترة الزمنية التي نحياها

يجب أن يمر بها الشعب الفلسطيني، نتيجة طبيعية لما مر به الشعب الفلسطيني بعد الانسحاب ورحيل ياسر عرفات وغيره، كل ذلك أدى إلى أزمة نتج عنها التحول الذي نحن فيه. لن تكون هناك نتيجة إلا إذا أعطي كل إنسان حقه ومكانته واستثمر في تخصصه. إن غياب وحدة الوطن أهم عائق أمام التنمية، حتى الطاقات الموجودة، الشبابية والمبادرات الفردية والطاقات الكامنة غير مستثمرة، وبالتالي هي مشتتة ويوم نتحدث عن لمة هذه الطاقات واستثمارها ليصبح هناك إمكانية للحديث عن تنمية.

كيف تستطيع المؤسسات الفلسطينية الرسمية وغير الرسمية أن تساهم في تمكين المواطن الفلسطيني كي ينهض بالمهام الملقاة على عاتقه؟

على هذه المؤسسات أن تحترم المواطن بالدرجة الأساسية، وتحترمه وتمارس الديمقراطية بداخلها

برأيك هل آليات تفاقم الأزمة التي يحياها مجتمعنا تحمل صفة الاستدامة

أم أنها قابلة للانكفاء؟ أنا خائفة جداً وقلقة جداً لولادة تيارات رجعية كثيرة والخسائر

متتالية، من حيث المكتسبات الوطنية والاجتماعية، أعتقد أن غياب البديل لا يساعد على كبح جماح هذه الأزمة ولا بد من إنتاج بديل حقيقي يحاول أن يستثمر ما تبقى من الإيجابيات، وأنا لا أرى بوادر تشكل هذا البديل، رغم وجود طاقات لكنها مشتتة وغير مؤثرة.

كيف تنظرين لمسألة الحوار الوطني؟

اليوم المجتمع الفلسطيني مختلف تماماً عما سبق، يجب على الحوار الوطني أن يشمل أصحاب مصانع وشركات ومؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات الأهلية ويجب أن لا يبقى حكراً على الأحزاب السياسية، لأن الأحزاب السياسية لن تنجح بالوصول إلى

إجماع وطني.

وأثبتت التجربة أن

الأحزاب السياسية لا تمثّل كافة أطراف وأفراد المجتمع الفلسطيني علاوة على أن الأحزاب السياسية هي أحد أدوات الأزمة.

يجب أن نعيد الاعتبار للإنسان نفسه

الشعب الفلسطيني مأخوذ كرهينة

وتعطي فرصة للشباب لياخذوا مكانتهم الحقيقية، يجب أن نعيد الاعتبار للإنسان نفسه ومن ثم لمفهوم المواطنة. إن توجه الناس لحماس وبعدهم عن فتح هو تذكير لكليهما وللجميع أن الشعب موجود ومؤثر ويجب أن

التنمية ص (14)



ما هي الأدوار التي من المتوقع أن تقوم بها مؤسسات السلطة و القطاع الخاص و المجتمع المدني من أجل مواجهة التحديات؟

في رأيي، لابد من التوجه إلى المجتمع المدني (أحزاب، مؤسسات أهلية،

جامعات، أعلام ... الخ) لشرح التحديات التي تواجه الشعب الفلسطيني بأكمله وأخذ خطوات على الأرض من خلال لقاءات جماهيرية لتعزيز الوحدة الوطنية أولاً وأخيراً من أجل تقليص مخاطر الاقتتال الداخلي وعدم جرّ القضية الفلسطينية لكي تصبح جزءاً مما يدور في المنطقة العربية ولكي لا تصبح غزة بغداداً أخرى.

التتمة ص (14)

عائقه؟

لا بد من تدخل المؤسسات الوطنية غير الحكومية وغير الفصائلية، ومؤسسات المجتمع المدني والمتقنين والأكاديميين، لكي يسمع صوتهم في هذه الظروف بالغة التعقيد، حيث أصبح الحشد العسكري إحدى سمات الاختلاف السياسي للفصائل المختلفة الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى فلتان أمني واسع النطاق وبالأخص في قطاع غزة.

لا بد للمتقنين والأكاديميين ومؤسسات المجتمع المدني من الخروج من قاعات المناقشات والحديث عن استراتيجيات وتنظير وفلسفات، الخروج إلى الإعلام والشارع لإقناع الناس بأننا جميعاً سنغرق ولا بد من سماع صوت العقل لمصلحة أبناء هذا الوطن.

هل تعتقد أنه بالإمكان أن تعاد اللحمة إلى النسيج الوطني المجتمعي الفلسطيني؟
في ظل هذه الظروف والحشد العسكري من كافة الأطراف الذي أراه في قطاع غزة بالذات، لابد من التأثير على الشارع، على الإنسان العادي، من خلال لقاءات موسعة من المخلصين في مؤسسات المجتمع المدني والجامعات، يكون الهدف منه وقف هذا التصعيد أولاً ومن ثم النظر في قضيتنا الأساسية التي أوصلتنا إلى هذا الحد وهي: "وضع برنامج سياسي وطني فلسطيني متفق عليه من كافة الفصائل"،

مراعيًا التباين الوطني الفلسطينية ومن ثم يتم فضح أو تعرية كل من يرفض أو يعرقل هذا الاتفاق.

هذه الفصائل المتناحرة تضم أخوة أو أبناء عمومة أو جيراناً أو أبناء مدينة واحدة أو أبناء وطن واحد، كلنا فلسطينيون اکتوناً بناار الاحتلال الإسرائيلي ونتطلع جميعاً إلى الخلاص من هذا الكابوس لإقامة دولتنا الفلسطينية وعاصمتها القدس وضمان حق العودة لجميع الفلسطينيين. ولتأخذ عبرة من العدو الإسرائيلي، حيث توجد لديه أحزاب مختلفة ذات توجهات متناقضة لكنهم يتفقون ويتوحدون جميعاً عندما يداهمم الخطر من الخارج.

أصبح الحشد العسكري إحدى سمات الاختلاف السياسي

حوار مع: علي أبو زهري

رئيس جامعة الأقصى - غزة

حاوره: غسان أبو حطب، برنامج دراسات التنمية
الوطن ومصلحة المواطن فقط.
كيف تنظر لمسألة الحوار الوطني؟

دون حوار وطني حقيقي واقعي يأخذ بعين الاعتبار أن منظمة التحرير هي

الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وكذلك الوضع الحالي (على الأرض) لكافة التنظيمات الفلسطينية. دون ذلك سندور في حلقة مفرغة لا يعلم أحد أين سنصل بعد ذلك في ظل إحكام الحصار على الشعب الفلسطيني من كافة الدول الإقليمية والدولية. هل من إمكانية لتحقيق التنمية في ظل هذا الواقع

الدراماتيكي وكيف السبيل إلى ذلك؟
إذا استمر الوضع الراهن من حصار وعدم تمكن أجهزة الحكومة الفلسطينية من أخذ الدور المنوط بها، فإن ذلك سيعرقل خطط التنمية - إن وجدت - كما سيعمل هذا الوضع المضطرب

على وقف التفكير في أي خطط أو سياسات تنموية في ظل الحصار والفلتان الأمني. أنا شخصياً غير متفائل من هذا الوضع ولا بد من عمل شيء ما للخروج من هذه الأزمة.

في ظل هذه الخارطة شائكة التعقيد هل من الممكن للمؤسسات الفلسطينية الرسمية وغير الرسمية أن تساهم في تمكين المواطن الفلسطيني كي ينهض بالهام الملقاة على

لا مجال لتحميل بعضنا البعض المسؤولية

لا بد من سماع صوت العقل

كيف تصف الوضع الفلسطيني الراهن؟
يعيش الشعب الفلسطيني بكافة

شرائحه وضعاً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً معقداً جداً، لا أحد يعرف كيف ستؤول الأحوال المعيشية للفلسطينيين في الفترة القادمة. أما الوضع الثقافي فهو مغيب كلياً الآن. نحن جزء من المنظومة الإقليمية الدولية ويجب علينا التكاتف جميعاً للخروج من هذه الأزمة ولا مجال أبداً لتحميل بعضنا البعض المسؤولية، وإنما يجب أن نجلس ونتحاور للوصول إلى قرارات قابلة للتنفيذ تأخذ بعين الاعتبار المحافظة على ثوابت الشعب الفلسطيني الوطنية وتكفل عيشاً كريماً للمواطن الفلسطيني.

برأيك هل آليات تفاقم الأزمة التي يحيها مجتمعنا تحمل

صفة الاستدامة أم أنها قابلة للانكفاء؟

لا أحد يستطيع معرفة ما سيحدث غداً على الصعيد السياسي، وفي اعتقادي أن الرئاسة ورئاسة الحكومة وحركتي حماس وفتح وكافة الفصائل الفلسطينية لا تعرف أين ستصل بنا الأمور السياسية والاقتصادية. نستطيع نحن كشعب فلسطيني أن نضع حداً لهذا الوضع إذا جلسنا سوياً ونضع نصب أعيننا مصلحة

بسبب الأزمة الحالية

المجتمع المدني يكاد يفقد رصيده ولا يزال مطالباً بالكثير

أبو رمضان: لا يمكن انتزاع الدور السياسي للمؤسسات الشعبية: حشد الرأي العام ودعم وثيقة الأسرى

أبو العطا: المجتمع المدني هو المحور الأساسي في عصر التنوير
الكرد: صودرت من المجتمع المدني عناصر تأثيره

أسماء الغول

عبر توزيع المساعدات الغذائية والعينية، بعد أن تقدمت خطوات كثيرة نحو تمكين عناصر المجتمع وتقويته. وأكد أن تنامي ظاهرة الفلتان الأمني وإمكانية حدوث اقتتال داخلي يضعف أيضاً من دور المنظمات المدنية الجدي والمؤثر لصالح الميليشيات المسلحة التي تسعى لعسكرة الشعب الفلسطيني.

ويتفق معه الكرد الذي يرى أن المجتمع المدني صودرت منه العديد من عناصر تأثيره وبنائه، مفضلاً أن الانسحاب الأخير عن قطاع غزة لم يؤثر على تطوير تلك المؤسسات بقدر ما دمر مقومات السيادة في المجتمع الفلسطيني ووضع مؤسسات المجتمع المدني أمام تحديات كبيرة.

وزاد أن الحصار الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني لا يمثل خطورة على الحكومة بقدر ما يمثل خطورة وتحطيماً للمبادئ التي دعا إليها المجتمع المدني ورسخها لتداول السلطة بشكل سلمي عبر تنظيم آلاف ورش العمل والندوات التي كلفت ملايين الدولارات.

من جهته يؤكد صلاح عبد العاطي الناشط في المجتمع المدني أن أكبر ما يهدد إنجازات المنظمات الأهلية وتواجدها تغليب لغة السلاح على لغة المنطق والعقل، ومؤكداً أن الأزمة لا تقتصر على الخلافات الحالية بل إنها معقدة وترجع إلى طبيعة التربية الحزبية والفئوية التي لا تعطي مساحة لتنامي دور المنظمات الأهلية.

إذاً، ما هو الحل...؟

الحل كما يراه عبد العاطي يكمن في مواجهة الفلتان الأمني ونشر السلم الأهلي والتوعية بأهميته ودوره في الطرف الراهن وألا يقتصر دور المنظمات على إصدار البيانات المستنكرة، بل عبر عدد من الفعاليات الجماهيرية للوقوف في وجه الاقتتال الداخلي وعزل الفئات التي تقوم

التتمة ص (14)

عناصر الأزمة الحالية

وحول عناصر الأزمة الحالية التي يجب تحديدها قبل الخوض في سبل مواجهتها يوضح عزمي الشعبي المنسق العام في شبكة أمان "فرع منظمة الشفافية الدولية" أن هناك أزمة مركبة، وأن هذه الأزمة لم تظهر بسبب الانتخابات التشريعية بل هي موجودة قبل ذلك إلا أن نتائج الانتخابات عمقتها.

وأضاف أن العنصر أو الشق الأول من هذه الأزمة يتعلق بالناحية السياسية والعقبات التي وضعها الطرف الإسرائيلي أمام عملية السلام بحجة أن الطرف الفلسطيني ضعيف، مبيناً أن هذه الأزمة السياسية زادت حين نجحت حماس في الانتخابات واتخذت موقفاً سياسياً غير منسجم مع موقف السلطة.

وبالنسبة إلى الشق الثاني من الأزمة أوضح أنه يتعلق بالشق المحلي والمؤسساتي حين فشلت السلطة في بناء مؤسسات للفلسطينيين بشكل فعال، ثم ظهور حالة من الصراع بين فتح وحماس على السلطة وسعي كل طرف لإضعاف الآخر مما هدد بحدوث اقتتال داخلي.

وتابع أن هناك الشق الاقتصادي من الأزمة، والذي نتج عن عدم قدرة السلطة على إيفاء حاجة المواطنين مما يهدد بحدوث كارثة حقيقية.

تهديد للمنجزات

وفيما يتعلق بالتهديدات التي تمثلها هذه الأزمة لمنجزات المجتمع المدني على مر عقد من الزمان، يوضح الشعبي أن القلق الأساسي ينبع من خوف انزلاق المجتمع الفلسطيني نحو تدمير ذاته مما يجعل أهداف المجتمع المدني وبرامجه غير فعالة.

وزاد أن المنظمات تخشى من تغير دورها من دور تنموي إلى العودة لكونها منظمات إنسانية تساعد على البقاء

واستطرد أن المجتمع المدني يحل فيه الرأي العام بديلاً عن رأي الأمة، ويهتم بفكرة المدنية وتعزيز حقوق الإنسان، وتتركز فيه علاقات الأفراد على المواطنة والحقوق والمساواة وليس على الانتماء للعشيرة أو القرابة كما يحدث في المجتمع الأهلي.

المجتمع المدني في فلسطين

وحول نشأة المجتمع المدني في فلسطين يقول أحمد الكرد رئيس بلدية دير البلح أن هناك مجتمعاً مدنياً فلسطينياً من بعدة مراحل، سواء كان هذا المجتمع ممثلاً في مؤسسات اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، ومبيناً أن المرحلة الأولى كانت منذ ١٩٦٧ وحتى ١٩٩٤ واتسمت المؤسسات حينذاك بتسييسها بسبب ظروف الاحتلال الإسرائيلي، وكانت تقوم مقام السلطة.

أما منذ عام ١٩٩٤ وحتى ٢٠٠١، فبين الكرد أن الجميع كان يتوقع دعم السلطة الفلسطينية لهذه المؤسسات وتطويرها، لكن المؤلم أنه تم تهميشها ووضع العقبات أمام تطورها وأغلقت عدة مرات، معتبراً أن دعمها في تلك الفترة كان سييسر بقيام مجتمع مدني قوي ومتطور.

وفي الانتفاضة الثانية ذكر أن هذه المؤسسات لعبت دوراً جديداً وتم إحياء فاعليتها، وحافظت على صمود المجتمع الفلسطيني وقدمت الخدمات الاجتماعية والاقتصادية في ظل الحصار.

من جهته يرى محسن أبو رمضان مدير المركز العربي للتطوير الزراعي في غزة أن هناك عدداً من الإنجازات لمؤسسات المجتمع المدني تتعلق بسن التشريعات والسياسات الفلسطينية، كإسماح بالتجمعات السلمية، مقابل بعض الإخفاقات، كفشلها في إجبار السلطة على سن قانون أساسي فلسطيني، وإنما جاء ذلك استجابة لضغوط خارجية.

أمام الأزمة الاقتصادية الحالية

هل "العونة" و"الاقتصاد المنزلي" يشكلان المخرج المطلوب؟

ساند أبو فرحة

تقضي فاطمة بريجية (٥١ عاماً)، من قرية المعصرة ببيت لحم، معظم وقتها متنقلة بين البيوت البلاستيكية الستة، وزربية المشاية الخاصة بها، والتي تشكل مورد الرزق لها ولخمسة وعشرين شخصاً آخرين، هم أولادها الأربعة وأفراد أسرهم.

وتعتبر الزراعة وتربية المشاية هما مصدر الكسب لبريجية وأسررتها الكبيرة منذ

عودتها إلى الأراضي الفلسطينية العام ١٩٩٢، قادمة من الكويت، أسوة بأعداد كبيرة من الفلسطينيين الذين فقدوا مصادر رزقهم، والكثير من ممتلكاتهم وممتلكاتهم

أوائل عقد التسعينيات من القرن الماضي. ودفع ضيق الحال بهذه المواطنة، إلى الانطلاق بمشروعها الخاص، والذي تطور مع الوقت، ليتمكنها من أن تصبح واحدة من صاحبات المشاريع الصغيرة المعروفة في منطقتها.

وهي تشير إلى أن النتائج التي وصلت إليها، لم تكن لتتحقق، لولا مساهمة إحدى مؤسسات الإقراض الفلسطينية في توفير المال اللازم لتوسيع نشاطها الاقتصادي وتقويتها.

وتعد قصة بريجية، أحد النماذج لما يعرف بالاقتصاد المنزلي، الذي انتشر بشكل واسع خلال الانتفاضة الفلسطينية الأولى (١٩٨٧-١٩٩٣)، جنباً إلى جنب مع العديد من مظاهر التكافل والتضامن الاجتماعي، وأدرج معظمها تحت مصطلح "العونة"، القائم أساساً على فكرة العمل الطوعي.

ولا يزال العديد من المراقبين والباحثين يتذكرون بشكل جيد، مدى مساهمة العونة والاقتصاد المنزلي في حل العديد من الإشكاليات خلال تلك الانتفاضة، مشيرين بالمقابل إلى أنه في الفترة التي تلت قيام السلطة الوطنية وحتى اللحظة، هناك تراجع كبير في هذا المجال.

ويختلف هؤلاء عموماً، في تقديرهم لفرص تفعيل هذه الأشكال من المبادرات في الساحة الفلسطينية، مؤكداً في الوقت نفسه، أهمية أن يكون للمؤسسات الرسمية والأهلية، والشعبية دور في هذا الاتجاه.

وفي هذا السياق، يشير محرم البرغوثي، مدير عام اتحاد الشباب الفلسطيني حالياً، والذي كان خلال الثمانينيات من القرن

الماضي، رئيس اللجنة العليا للعمل التطوعي في الأراضي الفلسطينية، إلى أن سبب انتشار "العونة" و"الاقتصاد المنزلي" إبان الانتفاضة الأولى، وتقبل الناس لهما، هو وجود الأرضية الملائمة، ومساهمة اللجان الشعبية ولجان الأحياء في التمهيد لهما ونشرهما.

ويقول البرغوثي: كان هناك تجربة واسعة لدى الشباب الفلسطيني في ذلك الوقت، وانتماء لفكرة العمل الطوعي، ولذا ترسخت فكرة "العونة"، التي انعكست في تحمس الشباب ومبادراتهم إلى تقديم خدمات للجمهور، تتضمن المساعدة في كطف المحاصيل، وتنظيف الشوارع والمساحات، إلى غير ذلك.

ويتابع: كانت اللجان ومعظم عناصرها من الشباب، عندما ترى مثلاً مدرسة بحاجة إلى طلاء، أو زقاق بحاجة إلى تنظيف، يتحرك أفرادها للقيام بالقيام، مدفوعين بأن ذلك واجب وطني ومجتمعي.

ويقول: تاريخ العمل الطوعي ليس جديداً على الشعب الفلسطيني، وبالتالي ومع اندلاع الانتفاضة الأولى، كان من السهل على الشباب أن ينظموا أنفسهم، ومن هنا لم يكن من المستغرب أن نشهد ولادة بعض لجان الحراسة التي شكلت خلال الانتفاضة، وكانت

تمارس نشاطها بشكل متواصل.

ويرد: لعبت هذه اللجان دوراً أساسياً بالتوعية، فمثلاً لدى إغلاق المدارس، كان يصار إلى تحويل منازل في الكثير من الأحياء إلى مدارس، كما أنه في حال إغلاق بعض المناطق لفترات طويلة، كانت اللجان تبادر إلى تنظيم حملات لجمع التبرعات.

ويمضي قائلاً: لا أزال أذكر أنه في إحدى المرات، لاحظت علبة بلاستيكية صغيرة، تضم قدر ملعقتين من السم، فسالت

شباناً عن مصدرها، فما كان منهم إلا أن أبلغوني أنها من سيدة مسنة، لم تجد شيئاً تقدمه سوى السم، الذي اقتسمته معهم.

وفيما يتعلق بالاقتصاد المنزلي، يوضح أنه كان للجان دور في التوعية وتشجيع الناس على تبنيه عبر حثهم على العودة للزراعة والعناية بالثروة الحيوانية، باعتبار ذلك أحد أشكال الصمود ومواجهة الممارسات الإسرائيلية، وبالتالي باتت ثقافة، لم تلبث أن اتسع مداها، ليشمل المدن أيضاً.

ويقول: كان سكان المدن يخصصون أسطح منازلهم لتربية الأرانب والدواجن، ما سبب إزعاجاً كبيراً للإسرائيليين، الذين رأت بعض صحفهم بذلك، استعداداً فلسطينياً لخوض انتفاضة طويلة الأجل، حتى أن بعضها شبه الوضع بانتفاضة العام ١٩٣٦.

وهو يقر بأن فكرة العمل الطوعي التي قامت على أساسها "العونة"، وغيرها من أشكال التكافل الاجتماعي، لم تعد تجر ورجاً أو قبولاً كبيراً بين المواطنين الفلسطينيين، في أعقاب قيام السلطة، وانتشار ظاهرة التمويل الأجنبي، الذي ساهم في تكريس مسألة العمل ما يتضمن التطوع، مقابل أجر مدفوع.

ويرد: من الجوانب السلبية التي رافقت وجود السلطة وعملها، عدم الاعتماد على الجهد الشعبي واضمحلاله، وبالتالي أصبح هناك تهميش لهذا الجهد.

ويستدرك: عمد كثير من الناس خلال الانتفاضة الأخيرة إلى العودة إلى الأرض وفلاحتها، وتربية المشاية، مقارنة مع الفترة السابقة، ولكن للأسف فإن هذه الأشكال من الصمود المقاوم، لم تجد الاهتمام الكافي، فلم يتم تبني مشاريع لتعزيزها، أكان من السلطة أو الهيئات غير الحكومية.

ويعتقد أن الناس لديهم استعداد للعودة إلى

مفهوم "الاقتصاد المنزلي"، في مواجهة الأزمة الحالية، لكنه يؤكد أن ذلك لن يتم، دون مساعدة الناس وخاصة الفلاحين، والعمال المتعطلين على استصلاح أراضيهم واستغلالها، عبر توفير البذور، والأشتال، وتمكينهم من امتلاك المعدات الضرورية، والحصول على المشاية وغيرها من الحيوانات والطيور.

كما يرى البرغوثي، أن الفرصة لا تزال مواتية لتفعيل العمل الطوعي، شريطة إشراك الناس في عملية البناء، ما يقتضي أن يلمس الناس وخاصة الشباب، قمعاً للفساد، ومن يتعاطون مع الوطن على أنه مشروع استثماري ليس إلا.

وفي تعليقه على الموضوع ذاته، تقول الباحثة د. ليزا تراكي، أستاذة علم الاجتماع في جامعة بيرزيت: الظروف تختلف كثيراً الآن عما كانت عليه خلال الانتفاضة الأولى، فخلال تلك الفترة كانت الحركة أسهل، كما كان هناك استعداد مجتمعي عالٍ للتضحية والتعاون، عدا أن أشكال المقاومة كانت ذات طابع شعبي.

وتضيف تراكي، ولا تزال تذكر جيداً كيف ساهمت في التدريس بإحدى الأحياء إبان الانتفاضة الأولى: رغم بعض المبالغات التي نسمعها أو نقرأها عن تلك الفترة، إلا أن مقومات التنظيم الشعبي التي ساعدت على انتشار

العونة والاقتصاد المنزلي كانت موجودة، بعكس الفترة الحالية فترة الخروج من تجربة "أوسلو" الفاشلة، وما رافقها من انهيار اقتصادي، وغيرها من المشكلات الحياتية اليومية التي تلقي بظلالها على المواطنين الفلسطينيين في الضفة والقطاع.

وترد: اليوم نرى التنظيمات المجتمعية التي رعت تلك المبادرات الشعبية تقريباً غير موجودة أو فاعلة، وهذا يأتي في وقت

كانت فيه العائلة كوحدة اجتماعية، وشبكة أمان، لعبت دوراً محورياً في دعم الناس وإيجاد

بدائل عن الحرمان من العمل، تشهد بدورها تراجعاً.

وحول تراجع فكرة العمل الطوعي تقول تراكي: تراجع العمل الطوعي مرتبط بتراجع التعبئة السياسية، ودور الأحزاب خاصة اليسارية، خاصة على ضوء التركيز خلال السنوات الماضية على المفاوضات، ووجود سلطة تدير هذه العملية، وهو ما أدى إلى سيادة نوع من الوعي الزائف، سيما مع وجود وزارات، وحكومة، ومجلس تشريعي، وكأننا مجتمع عادي، إلى جانب سيادة الخطاب "الدولاتي" بين المثقفين، القائم على الدعوة والترويج للديمقراطية، والإصلاح، والحكم الرشيد، والاهتمام بالشأن التشريعي، الأمر الذي انعكس على تراجع فكرة المقاومة الشعبية.

وتستطرد: كان هناك ثقة زائدة بإمكانية إنجاز الحقوق الفلسطينية عبر التفاوض، ولكن عندما انهارت الآمال بهذا الصدد، لم يكن المجتمع الفلسطيني مهتماً لإطلاق حملة مقاومة شعبية، وإن كان هناك بعض الاستثناءات، تجسدها اللجان الشعبية لمقاومة الجدار، والتي تبذل جهداً كبيراً.

وتضفي قائلة: المواطن العادي متروك وحده، وهذا لا يعقل، ورغم أن هناك بعض المبادرات المؤسسية لإسناد الناس عبر تقديم أدوية، أو رعاية صحية، إلى غير ذلك، لكننا نفتقر إلى استراتيجية وطنية للتعايش مع أوضاع الطوارئ والأزمات.

وتقول تراكي: النداءات للعودة إلى الأرض حالياً، يمكن أن يكون لها مردود محدود، لأن لها متطلبات كثيرة، خاصة على صعيد التسويق، وبالتالي اعتقد أن الدعوة

إلى تبني مفهوم اقتصاد الكفاف، لا تعدو كونها فكرة رومانسية.

وفي تناولها للمسألة ذاتها،

تستحضر نهاية حمودة، مسؤولية دائرة بناء القدرات في جمعية التنمية الزراعية "الإغاثة الزراعية"، ما أبرزته دراسة نفذتها الجمعية العام ١٩٨٧ حول "واقع الاقتصاد البيئي في الضفة"، وأكد نتائجها رفض النساء الريفيات لفكرة الاقتصاد المنزلي، خاصة على ضوء توفر كافة المتطلبات من السوق الإسرائيلية.

وتضيف حمودة: كانت هناك قناعة لدى الجمعية بأن ترسيخ الاقتصاد البيئي، يستدعي ١٠ سنوات من العمل، ولكن مع مجيء الانتفاضة الأولى، تفاجأنا بحجم الإقبال اللافت على هذا الشكل من النشاط الاقتصادي، وقمنا في إطار برنامج الاقتصاد البيئي، بتنفيذ الكثير من حملات التوعية، وتوزيع وحدات إنتاجية من بذور، وأشتال، وطيور داجنة إلى غير ذلك، مقابل أسعار رمزية، إلى جانب التركيز على إقامة تعاونيات زراعية.

وهي تقر بحدوث تراجع في مجال الاقتصاد البيئي مع قدوم السلطة، كما هو الحال بالنسبة إلى مفهوم "العونة"، والعمل الطوعي، ما عزته إلى طبيعة الثقافة السائدة في المجتمع الفلسطيني، والقائمة على العمل مقابل أجر، وعدم الاكتراث كثيراً للعمل بالأرض.

وتقول حمودة: اعتقد أن العمل بالأرض هو الملاذ الأخير للفئات الريفية، ولكن لا بد من مساعدتها عبر توفير متطلباتها لتنفيذ مشاريع خاصة بها، وبالتالي من المهم جداً التنسيق بين كافة المؤسسات الرسمية والأهلية على مستوى السياسات، وآليات العمل، وتقسيم المهام، وتجاوز حالة التنافس غير المفيد فيما بينها.

من جهته، يتحدث ماهر الدسوقي، منسق لجنة حماية المستهلك، عن مفهوم "العونة" فيقول: إن هذه الفكرة، نجحت بشكل ملحوظ

إبان الانتفاضة الأولى، ومرآحلاً أخرى من عمر النضال الفلسطيني، لكن الغريب أنها خلال المرحلة الحالية التي توجد فيها مؤسسات مختلفة، لا نشهد تطبيقاً لها، أو غيرها من أشكال التكافل والتضامن الاجتماعي، وهذه مفارقة مدهشة.

ويتابع الدسوقي، وكان أحد أعضاء لجان الأحياء والتعليم الشعبي، واللجان الشعبية في رام الله خلال الانتفاضة الأولى: خلال تلك الانتفاضة، كانت اللجان الشعبية ولجان الأحياء وغيرها، مورداً لاحتضان كافة المبادرات، وفي مقدمتها الاقتصاد المنزلي، وبالتالي فإنها ساهمت بحل الكثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، فمثلاً عمدت في كثير من الحالات إلى تشكيل لجان مختصة بتوزيع مساعدات عينية، كانت تأتي من المواطنين الفلسطينيين داخل الخط الأخضر، أو يتم جمعها من قبل رجال دين مسيحيين ومسلمين.

ويفصل قائلاً: كانت بعض اللجان تساعد المرضى في الحصول على العلاج اللازم، عبر التوجه إلى عدد من الأطباء، وحثهم على استقبال ومعاينة المرضى مجاناً، إلى جانب السعي لدى بعض الصيادلة للحصول منهم على أدوية دون مقابل، كما كان هناك مهندسون زراعيون يتوجهون إلى القرى، ويشرحون لهم آليات العناية بأرضهم، وتطبيق قواعد الاقتصاد البيئي، دون أن يطلبوا أي مقابل، ومن هنا تم النجاح باستصلاح الكثير من الأراضي في الريف أو المدينة.

ويرد: كان مثل هذا النوع من العمل بمثابة مشروع مجتمعي متكامل، ومحط تنافس كبير، ولكن ومع مرور الوقت، وقيام السلطة

تحول الكثيرون ممن آمنوا به، إلى العمل في منظمات أهلية، ما أدى إلى تراجع فكرة العمل الطوعي.

ويقول: يبدو أن فكرة العمل الطوعي لم تكن مبنية على قيم راسخة، أو مأسسة، وأنه تم التعامل معها من منطلق المصلحة من قبل التنظيمات والقوى السياسية والمجتمعية، ولذا بالنتيجة تم التعاطي معها كموضة، وهو ما يفسر كيف أننا لم نراكم على الحالة التي سادت خلال الانتفاضة الأولى، وعدنا الآن لنبحث عن مخرج مجدداً.

ويتابع: اعتقد أنه توجد إمكانية حالياً للعودة إلى تجربة الانتفاضة الأولى، شريطة تثبيت فكرة العمل الطوعي في ذهن الشباب والمجتمع، وبالتالي لا بد من جهد جماعي لإعادة الاعتبار له، وأن يكون بعيداً عن التنافس الفئوي والحزبي الضيق.

ويستدرك: لا بد من حملات تثقيف واسعة عبر الإعلام المحلي، لإعادة الاعتبار لفكرة التكافل والتضامن الاجتماعي، وهذا يستدعي تحركاً ومساهمة أيضاً من قبل رجال الدين، وأساتذة الجامعات، وربات البيوت، ومختلف الشرائح الفلسطينية، لأنه دون ذلك سنظل في متاهة كبيرة، وسنبقى متجهين إلى هاوية في المجال الاجتماعي، ما ينذر بعواقب وخيمة.

تراكي: تراجع العمل الطوعي يرتبط بتراجع التعبئة السياسية

الدسوقي: المطلوب جهد جماعي لإعادة الاعتبار للعمل الطوعي

الفقراء الجدد وكيف يتدبرون؟

سعاد أبو كاملة - باحثة

يعيش الشعب الفلسطيني سلسلة من الأزمات، التي توالت عبر سنوات عديدة، تجلت ذروتها خلال انتفاضة الأقصى

(أواخر شهر أيلول/ ٢٠٠٠م)، وما رافقها من سياسات وإجراءات ممنهجة من سياسات العزل والإغلاق وبناء الجدار، وإغلاق سوق العمل الإسرائيلية أمام الأيدي العاملة، فتفاقت ظاهرة الفقر وأخذت أبعاداً واتجاهات جديدة. فقد أظهر جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني أن معدلات الفقر تزايدت خلال السنوات الخمس الماضية لتصل نسبة الأسر الفلسطينية التي تعيش تحت خط الفقر (١٩٣٤ شيقل لأسرة مكونة من ستة أفراد) إلى ٥٣,٧٪ في العام ٢٠٠٤. في حين بلغت نسبة الفقر المدقع ٤,٤٪ الأمر الذي يشير إلى مدى حجم الكارثة التي يعاني منها الشعب الفلسطيني.

لعل هذه العوامل شكلت أزمة شديدة ساهمت في تشويه الاقتصاد الفلسطيني، وتراجع مستويات المعيشة في المجتمع. وتزداد المشكلة تفاقماً في ظل غياب الدولة المستقلة، وهشاشة بنية السلطة الفلسطينية متمثلة بمؤسساتها، وضعف سيطرتها على الموارد المالية والمصادر، وتبعية اقتصادها -بالاقتصاد العام- إلى الاقتصاد الإسرائيلي، وعلى موارد الممولين والمناحين، ليحدث به الانكشاف في أية لحظة. إن مرحلة ما بعد الانتخابات التشريعية التي أدت إلى تسلم حركة حماس زمام الحكومة الفلسطينية، ووقف الدعم الدولي من قبل مصادره الرئيسية أدى إلى حراك اجتماعي و طبقي بما في ذلك زج أعداد كبيرة من الطبقة الوسطى لحالة الفقر.

من هم الفقراء الجدد؟

إن شدة حالة الفقر التي يعانيها الشعب الفلسطيني، جعلت هذه الظاهرة تتمثل في فئات عديدة ومختلفة من المجتمع، أشارت الدراسات إلى أن العاطلين عن العمل، النساء الأزمات والمطلقات، ذوي الدخل المحدود، العاملين في العمل غير المنتظم والموسمي، ذوي الاحتياجات الخاصة، كبار السن، المرضى والعاجزين، الأيتام، هذه هي المجموعات المتعارف عليها، ولكن هناك وجوه جديدة انضمت إليهم.

الموظفون فقراء جدد: يرتبط الفقر، بعدة أسباب وعوامل منها كبر حجم الأسرة وعدد الأطفال فيها، ارتفاع نسبة الإعالة، وانخفاض مستوى التعليم، الأسر التي ترأسها إناث، أسر اللاجئين، البطالة والعمل المؤقت وغير المنتظم (مقابل الوظائف الثابتة والمنتظمة) والعامل الأخير من أهم عوامل الفقر ولكن هذا المفهوم أصبح غير شامل في الحالة الفلسطينية التي تعاني منها منذ بداية العام ٢٠٠٦، وفي ظل التحديات التي تواجه المجتمع الفلسطيني والحصار الاقتصادي الموجه ضده، وإغلاق الدول المانحة لقنوات التمويل، أصبح الفقر يطال فئة إضافية كبيرة إلى دائرة الفقر ألا وهي فئة الموظفين في القطاع العام والذين يقدر عددهم (١٥٢,٠٠٠) موظف يشكلون ٣٧٪ من حجم القوى العاملة في غزة، و ١٤٪ في الضفة الغربية، حيث أصبح الموظفون يعانون من حالة انكشاف بعد انقطاع دفع الرواتب للشهر الثالث على التوالي وغياب الإستراتيجية الواضحة للحكومة الفلسطينية في توفير رواتب الموظفين، وهذه الأزمة تطال جميع المواطنين الذين يعتمدون على الدخل من السلطة حيث يقدر عدد السكان المعتمدين على الدخل من السلطة ما يقارب ٩٤٢,٠٠٠ فرد من مجموع السكان في فلسطين، وتشير دراسة أعدتها (UNOCHA) أن نسبة الفقر ستزداد إلى ٦٤٪ في الأراضي الفلسطينية في حال بقيت قضية الرواتب عالقة.

وإن كان (الفقر) يطال الموظفين الذين مستوى رواتبهم تحت خط الفقر كموظفي الطبقات الدنيا، وموظفي الأجهزة الأمنية وقد تعمق الفقر بينهم خلال هذه الأزمة، يقول أحد الموظفين من الأجهزة الأمنية:

"إحنا أصلاً ما بيجي نصف الشهر إلا والراتب خالص، يا دوب بكفي الراتب مصاريفنا الأساسية، وفوق هذا بوخد الواحد منا ١٥٠٠ شيقل ومن ضمنهم المواصلات ومعظمنا ما يشتغل في مناطقنا هاي نص الراتب راح، وتخليوا شو صار فينا بدون رواتب صرنا نشحد" وكما أشار الموظفون الذين تم لقاءهم لإعداد هذا المقال، أن موظفي السلطة يفتقدون إلى إمكانيات الإذخار

بسبب انخفاض مستوى الرواتب وارتفاع جداول غلاء المعيشة في فلسطين، ما لم يتوفر لديه مصادر دخل أخرى، وما لم يكن في قمة السلم الوظيفي. يقول أحد الموظفين:

"رواتبنا يا دوب تكفي مصاريفنا يعني إحنا عابشين أول بأول وأجت هذه الشغلة (عدم دفع الرواتب) لا على البال ولا على خاطر، وأصلاً سياسة التوفير مش واردة عند ثلثي الموظفين هذا إذا ما بكشف الواحد حسابه عشان يكفي المصاريف الي عليه."

وتتازم الحالة من جهة أخرى بسياسات محلية متمثلة في عدم قدرة الموظف على الاستدانة في المحال التجارية وذلك طول مدة أزمة الرواتب، حيث أشار الموظفون إلى أن هناك نسبة عالية من الموظفين كانوا يعتمدون على استهلاك جميع احتياجاتهم التموينية من محال تجارية على الدين ويتم الحساب في آخر الشهر بعد وصول الرواتب ولكن هذا أصبح لا يتناسب مع أصحاب المحال التجارية. يقول صاحب أحد المحال التجارية:

"دفتر الدين سكرته كانوا كثير من الموظفين يعتمدوا على الدين عندي بس هلا الوضع صعب وما يقدر أدابنهم مع عدم وجود رواتب لأنه المحل ينكسر مطلوب مني بضاعة وعدا عن هيك أصلاً القوة الشرائية تراجعت إلى أكثر من النصف."

ومن جهة أخرى ليس لدى الموظفين المقدرة على كشف حسابهم البنكي وأخذ سلف على الراتب بسبب الفوائد المترتبة على ذلك وتراكمها حسب طول المدة، والتي اعتبرها الموظفون ضغطاً آخر عليهم من قبل البنوك ضمن غياب سياسة عامة للحصول على قروض.

الفقراء في دائرة فقر عميقة: إن انقطاع مصادر التمويل عن مؤسسات السلطة كان له أثر على جميع مناحي الحياة، وعلى فئات مهمة من فئات المجتمع غير الموظفين، وهم فئات الفقراء الأصليين المعتمدين على المساعدات من وزارة الشؤون الاجتماعية والجمعيات والمؤسسات المقدمة للخدمات الاجتماعية، حيث توقفت أيضاً المساعدات عنهم سواء كانت المالية أو العينية، والتي كانت في طبيعة الحال تتأخر. ولكن الآن أصبحت مرتبطة في رفع الحصار عن الحكومة الحالية. أشارت في هذا الصدد مديرة الشؤون الاجتماعية في محافظة طولكرم د. صباح الشراشير إلى أن:

"الحالات الاجتماعية المستفيدة من خدمات الشؤون الاجتماعية والتي في طبيعة الحال تعاني من فقر مدقع ضمن شروط الاستفادة أصبحت في وضع خطير جدا وتعمقت لديهم درجة الفقر، وفي ظل تزايد أعداد المراجعين لمكاتب الشؤون، أصبح الأمل لديهم ضعيفاً، وهذه الفئات تنهي شهرها الخامس في عدم استلامها لقسيمة المساعدات. إلى جانب هذا كان هناك برامج مساعدات عينية تنفذها وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع مؤسسات دولية ومحلية مقدمة للمساعدات وهذه البرامج فقدت منذ بداية العام ٢٠٠٦."

من فقر إلى فقر آخر: ويغال الفقراء الفئات المفرغة على برامج البطالة التي تنفذها وزارة العمل، والذين يعملون ضمن نظام العمل المؤقت وبرواتب متدنية، حيث أشارت وزارة العمل إلى وجود عدد كبير من العاطلين عن العمل والخريجين الجدد مفرغين على برامج البطالة في مؤسسات مختلفة سواء حكومية أو غير حكومية ولكن هذه الفئة لم تستلم رواتبها منذ نهاية العام الماضي ٢٠٠٥، وتفاقت مشكلتهم مع الحصار الاقتصادي. تقول إحدى السيدات وتعمل في إحدى المؤسسات على برنامج البطالة:

"هاي صار لنا ستة شهور ما قبضنا، يعني إحنا أصلاً وضعنا الاقتصادي تحت الصفر كان هذا البرنامج ممكن يساعدا بس الظروف أجبت علينا أكثر والله ما أحنا عارفين شو بدنا نعمل."

عمال عاطلون عن العمل في دائرة الفقر الجديدة: ومن جانب آخر تعمقت ظاهرة الفقر عند فئات العاطلين عن العمل، في ظل تفاقم إجراءات الحصار الإسرائيلي الذي تفرضه على الأراضي الفلسطينية، واستكمال بناء الجدار وعزل مدينة القدس عن مناطق الضفة، حيث ارتفعت نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية لتصل إلى ٢٣,٣٪ وخاصة في صفوف العمال الذي يعتمدون على العمل في مناطق الخط الأخضر، حيث أشار عاطلون عن العمل إلى أنهم كانوا رغم منع دخول الأيدي العاملة إلى سوق العمل الإسرائيلي، يغامرون في الوصول إليه من خلال التهريب والعبور من مناطق التماس لتوفير لقمة العيش. ولكن منذ ٩ أشهر وبعد استكمال بناء الجدار في منطقة

رام الله وتشديد إغلاق مدينة القدس أصبح العمال لا يستطيعون الدخول إلا بتصاريح، وهذه قضية أخرى في ظل السياسات الإسرائيلية، حيث تراجع عدد التصاريح الممنوحة بنسبة تزيد عن ٧٠٪. يقول أحد العاطلين عن العمل من شمال الضفة الغربية:

"أنا كنت أعمل في إسرائيل بالتهريب لأنه ما بطلعلي تصريح وهون ما في شغل كنا ندخل من جهة رام الله، ولما سكرت صرنا انروح عن طريق الرام والقدس، وهذه الطريق سكرت من شهر تقريبا وهاي أنا وغيري كثير من العمال مش قادرين انروح والله برزق الجميع."

من جهة أخرى أشارت وزارة العمل إلى ضعف استيعاب القطاع الخاص الفلسطيني للأيدي العاملة الفلسطينية المتزايدة سنوياً، وبالتالي انتهاجه سياسات تقليص لأعداد الأيدي العاملة، وتخفيض الأجور، وفي بعض الأحيان عدم قدرته على تغطيتها، حيث أظهرت سجلات وزارة العمل إلى أن ٤٦٪ من القوى العاملة في القطاع الخاص فقدت عملها خلال العام ٢٠٠٥، ووصلت هذه النسبة إلى ١٦٪ خلال الثلاثة شهور الأولى من العام ٢٠٠٦.

استراتيجيات التدبير والتكيف مع الحالة:

لقد تفاوتت استراتيجيات التكيف، واختلفت التدابير التي اتخذها الفقراء سواء من كانوا يعانون من هذه الظاهرة قديماً ومن هم فقراء جدد. ولكن هذه التدابير في طبيعة الحال جاءت ضمن الإمكانيات المتاحة أمام الفقراء. أشارت الفئات المختلفة التي تم لقاءها إلى عدة استراتيجيات آتية وسريعة تم اتخاذها للتخفيف من وطأة الظاهرة والتي كانت في غالبيتها (تسلك حلاً قائمة ولا تحل أو تقلل من حدة مشكلة)، ومن هذه التدابير:

- **التكيف من خلال تقليل المصاريف وتقليل نسب الإنفاق**، وهذه الإستراتيجية العامة للأسر الفلسطينية، حيث أشارت الدراسات السابقة إلى ما يقارب ٦٠٪ (ارتفعت مع الظروف الطارئة منذ بداية العام ٢٠٠٦) من الأسر الفلسطينية قللت من أوجه الإنفاق وأصبحت تغطي فقط الاحتياجات الأساسية.

تقول سيدة تعمل في القطاع العام:

"أحنا شدينا الأزمات على الآخر، والله الأكل صرنا ننسناه عشان نخفف من المصاريف من وين بدني اجيب يا دوب الضروري الضروري."

وتقول سيدة أخرى مستفيدة من خدمات الشؤون الاجتماعية من طولكرم:

"أحنا أصلاً عابشين على العدم وما في هلا شيكات انعدمنا أكثر لنا الله."

- **التكيف من خلال الدين**: وتعتبر من أسرع وسائل التكيف، والتي ينتهجها الأغلب من الفقراء والمكتشفين، وخاصة الدين من الأصدقاء والأهل والأقارب. ويقول أحد الموظفين: "كنا الموظفين نداين من بعض هلا صعب جدا لأنه كل الموظفين ما معهم، ممكن نداين من المدراء". وتقول سيدة وهي تعمل في إحدى المؤسسات الرسمية:

"وصلت فينا انه نداين أجره الطريق عشان انروح على الشغل وفي بعض الأحيان زوجي ابروح، وأنا ما أروح."

- **البحث عن عمل جديد وتشغيل النساء ولو بأجر قليل**: أشار العديد من الفقراء وخاصة العاطلين عن العمل والموظفين أنهم لجأوا إلى البحث عن عمل يسد احتياجاتهم الأساسية، يقول أحد الموظفين من الخليل ويعمل في رام الله:

"أنا لما أزمتم قصة الرواتب وعندي مصاريف كثير أطفال، وإيجار بيت صرت أشتغل على السيارة بعد الدوام وهلا أخذت إجازة شهر عشان أضاعف شغلي وأعطي مصاريفي."

يقول رجل عاطل عن العمل من طولكرم:

"أنا مش قادر الأقي شغل وضافت على الحال، فأجبرت رغم انه هذا الموضوع مرفوض عندي اني اخلي مرتي تشتغل في الزراعة وتنظيف البيوت اهوي بسلك في المصاريف الي بطلعولها."

- **التكيف من خلال التكافل الاجتماعي**: وهذه من أوجه التكيف الشائعة في المجتمع الفلسطيني، ولكنها أخذت منحى تقاسم مصادر الدخل في العائلة الواحدة، أو مساعدة الأفراد لبعضهم البعض. يقول شاب يعمل في الأجهزة الأمنية:

"أنا رجعت كاتي طفل وصار أبوي مسؤول عني

وصار يصرف علي وهو يشتغل في الزراعة يعني اللف بيجي دخل."

تقول سيدة تعمل على برنامج البطالة:

"أنا صار لي ٤ شهور على برنامج البطالة وأعمل في مؤسسة أهلية، وما قبضت لهلا وزوجي عاطل عن العمل كان يعمل في إسرائيل، وقررت أترك الشغل لأنه أن صار محسوب على يشتغل وما في دخل وما معي أعطي تكاليف المواصلات، قاموا الموظفين لمولي لمة عشان أقدر أعطي المصاريف."

- **الجوء إلى العائلة الممتدة**: ارتأى الفقراء الجدد والمكتشفون مع ظروف الوضع الراهن العودة والسكن مع العائلة في سبيل تقليل المصاريف. تقول سيدة تعمل هي وزوجها في القطاع العام:

"ما معنا ولا شيقل ومش عارفين شو بدنا نعمل، قررنا نروح نسكن عند دار حماتي حتى ما تفك أزمة الرواتب ويرجع الوضع منيح، منها مصروف أقل وطبخة مطبوخة بنوكل منها كلنا."

إضافة إلى هذا، أخذت العائلات التي تسكن المدن وجذورها من قرى العودة إليها، حيث يرون أن المصادر المتاحة في القرى في ظل تراجع الأوضاع الاقتصادية أفضل من المدن على حد تعبيرهم، تقول سيدة:

"أهل القرى ضرهم أقل لأنهم كل شيء متوفر في القرية من خيرها أما في المدينة كل شيء بديك تشتري وتدفعي مصاري."

- **العزوف عن التعليم، والغياب عن الجامعة**: يقول شاب يدرس في إحدى الجامعات:

"أنا من محافظة نانية ومصاريف المواصلات عالية ويتكلف وأبوي موظف سلطة، وما معه أجره الطريق يعطيني إياها، عبت عن الجامعة أسبوعين، وعندي إيجار سكن أترجيت صاحب البيت يتحملني، وبطلت أكل في الجامعة يا دوب وجبة وحدة عشان أوفر، ما مصدق وهوي الفصل يخلص ومش راح أسجل صيقي لا تتحسن الظروف."

- **عمالة الأطفال**: لجأت الكثير من الأسر الفقيرة إلى تشغيل أطفالها كجاعة متجولين في الشوارع لتغطية مصاريف الأسرة. تقول سيدة فقيرة من المستفيدين من برامج الشؤون الاجتماعية:

"أنا أرمله وما في عندي دخل غير شيك الشؤون، وهاي صار لنا فترة ما قبض شو بدني أعمل في رقبتي عليه بعثت الأولاد يبيعوا في الشوارع علكة، وملبس وقداحات بطلعوا مصروف اليوم."

- **بيع الممتلكات**: ارتأت الأسر الفقيرة والمكتشفة للخروج من حالة الفقر إلى بيع ممتلكاتها من الذهب، أو من أثاث المنزل الذي يستطيعون الاستغناء عنه. يقول طالب في إحدى الجامعات:

"أنا أمي باعت خاتمتها عشان اتوفر لي المصروف على بين ما يخلص الفصل."

(يوم نعم ويوم لا): قصة رجل كبير السن يعمل في إحدى الوزارات وفي وظيفة بسيطة (عامل في المطبخ) لديه أسرة مكونة من ٧ أفراد، وفي ظل تأخر دفع الرواتب عمل أبو رائد على تكيف وضعه ضمن الظروف ويروي:

"أنا راتبتي ١٢٠٠ شيقل، يعني الحمد لله عابشين فيه وساترين حالنا، وعندي ابن في الجامعة وأولادي الثانيين في المدرسة، مش بدهم مصروف، وهائنا ما قبضنا لليوم وما في أمل حتى للرواتب صار عنا. صرت أعمل يوم أنا أغيب عن الشغل وابني ابروح على الجامعة، واليوم الثاني ابني يغيب وأنا اروح على الشغل عشان نتقاسم مصاريف المواصلات. الموظفين الي مثلنا لا عندهم مدخرات ولا عندهم توفيرات يا دوب أول بأول شو بدو بعمل الراتب في زمن الغلاء."

في ظل غياب الإمكانيات وغياب أنظمة الضمان والحماية الاجتماعية، وفي ظل ما يهدد المؤسسات العامة من خلال رسائل الموظفين في عدم قدرتهم الذهاب إلى الدوام، هل سيلتفت صانعو القرار إلى الفقراء بعد أن أصبح صوتهم غير مسموع؟ وحسب تعبير سيدة من جنين:

"أحنا ضحية المصاريف الي انسرقت، وضحية حكومة مش مرضي عنها، ومش عارفة شو نعمل." هذا ما أنهت به حديثها تلك السيدة.

خلف الجدار....

قصص يومية

مي نزال

معاناتي تتجدد مع مطلع كل صباح

موسى علي موسى أبو شهاب (١٢ عاماً) هو بطل القصة التالية التي تدور أحداثها في المنطقة المعزولة جنوب غرب بلدة جيبوس في محافظة قلقيلية، حيث يسكن هو وأسرته المكونة من ٨ أشخاص في منزل تم عزله خلف جدار الفصل العنصري في تلك المنطقة، حيث يفتقد المنزل لجميع الحاجات الأساسية للعيش من مياه وكهرباء ووسائل للصراف الصحي، وتتمثل معاناته اليومية عند الذهاب للمدرسة كل يوم، وفيما يلي يوم من أيام موسى المدرسية جزء من معاناته.

موسى: يصحى الصباح بدري كثير علشان ألق أحق أجهز حالي قبل الساعة سبعة الصباح، لأنه إذا تأخرت عن السبعة ونص الجندي يسكر البوابة و بروج برجيش حتى الظهر الساعة وحدة، ومرات كثيره الجندي يتأخر في فتح البوابة، علشان هيك أنا كمان يتأخر عن المدرسة لأن المدرسة بعيدة عن بيتنا حوالي ٢ كم، الطريق كثير صعبة تقريبا هي جبلية صعب المشي فيها، أختي الكبيرة (١٤ سنة) عمرها تركت المدرسة لأنه الجنود دايمًا بزجوها و مرة حجروها من الظهر للمغرب لأنهم كانوا شاكين في أنه شب بدو يفجر حالة يعبر من البوابة، من يومها ما راحت أختي على المدرسة، وكما أختي الكبار واحد عمرة ٢١ سنة والثاني ١٥ سنة دشروا (تركوا) المدرسة من زمان لأن الجنود دايمًا بزجوها و لأنه الطريق صعبة كثير، ولحد الآن الجنود بزجوني أنا و أخوي الصغير مرات بسبو علينا و مرات بصرخوا، ومرات بأخرونا و بحجرونا على البوابة.

مرات بتحججوا أنه رقم البوابة على التصريح غلط يعني احنا البوابة اللي جنب بيتنا رقمها ٢٦، ورقم البوابة اللي على التصريح اللي لازم نمر منها هو ٢٥ وهاي البوابة كثير بعيدة عن بيتنا.

ويكمل، أبوي خلص تصريحه، وهو حاليا في الدار لا بيروح و لا بيجي لحد ما يجدد كمان مرة.

يتابع: كل ما بندخل أغراض على الدار يقوموا الجنود بتفتيشها تفتيش دقيق، ويفتحوا كل كيس، ولازم أمي تحط الأغراض في أكياس صغار علشان الجندي يشوف كل شي في الكيس، لأنه إذا ما شافه بيمزج الكيس في السكنين مثل ما يعمل في أكياس العلف، لأنه عنا ١٥ رأس غنم عايشين منهن، أبوي وأختي برعوهن، حالتنا كثير صعبة، ولا شيء (أي وضعهم الاقتصادي جدا سيئ).

بدو خلف الجدار

س. (٤٠ سنة) وابنة حماتها من بدو خلف الجدار جنوب حبلية و شمال النبي إلياس، قرب شارع الفي منشه (اسم مستوطنة يهودية)، في محافظة قلقيلية، بعيش مع ٢٠ عيلة خلف الجدار معزولين عزلا كاملا،

س: بنمر بمعاناة وصعوبات ومشاكل يومية كل ما بنزوحو و بنيجي على المنطقة إلي عايشين فيها و الأرض اللي قاعدين فيها ملك لنا (والملك لله) ومع ذلك محاولوا الجنود دايمًا تصعب الحياة علينا و خاصة على طلاب المدارس (١٦ طالباً)، ابني الحيلة (١٥ سنة) ما بدو يدرس بحاول دايمًا معه، رغم أنه أنا و أبوه دارسين (ديبلوم) بس بدو يطلع من المدرسة بعد التاسع ومعظم الأولاد يطلعوا بعد التاسع.

س: جميع البدو اللي عايشين معنا حاملين تصاريح لمدة سنة، ماعدا طلاب المدارس علشان هيك هم بتغلبوا كثير على المخصوم اللي بفتح من ٧ صباحاً -٩ مساءً، حاولنا نحل المشكلة من خلال باص (بيحمل تصريح) بيجي يأخذهم من الصباح عن الحاجز بعد ما يمشوا ربع ساعة علشان يوصلوا الباص كل يوم و يرجعهم مع انتهاء الدوام، بس إذا تأخر الباص أو خرب يبيطروا الطلاب يروحوا على المدرسة مشي، و المدرسة في قرية النبي إلياس يعني بدهم ساعتين مشي تقريبا لحد وصول المدرسة، و في العودة نفس الشيء إذا ما كان معهم الباص، كما بيوقفهم على الحاجز لحد ما يمر حد يعرفهم و يحكي للجنود أنهم أولاد البدو اللي ساكنين هون علشان يتركوهم لأنهم معهم إثباتات، البنات معظمهن ترك المدرسة بسبب الطرق و الإزعاج و التفتيش للحقائب بدقة (للبنات و الأولاد) من الجنود، ما في اللي بنت وحدة و راح تترك المدرسة السنة.

س تتابع: يعني أحنا محجوزين خلف الجدار ما حدا بيقدّر يوصلنا بسهولة، مثلاً علشان توصلنا سيارة بدها ساعة ونصف تقريبا لأنه الحاجز بيكون أزمة كثير و كمان بفتشوا السيارة بدقة يعني إذا كان الدور على السيارة اللي راكب فيها بدها أقل شي ١٠ دقائق تفتيش على المخصوم و تفتيش كل شي بداخها و الأغراض قطعة قطعة، و يخلطو الأغراض مع بعضها إذا كان في حدا ثاني محمل أغراض في السيارة، و كياس العلف بفتحها الجندي بطرف البرودة، و أحياناً يرجعوا بعض الأغراض مثل الغاز من أسبوع ما سمحوا لنا ندخله، و بتأكد من الهوية و التصريح، و بفتشوا الرجال تفتيش دقيق و اواعيهم برفعوها، فإذا كان الواحد مريض و بدو يطلب سيارة بده أقل شي ساعة و نصف علشان توصله، و الإسعاف كمان بتتغلب و بتفتش، و أما في الرجعة فالأزمة بتكون أكبر يعني أقل شي بدنا ٣ ساعات حتى نمر من الحاجز، و طبعاً السيارة ما بتوصلنا لباب البيت لأنه المنطقة و الطريق و عرة يعني لازمة نمشي ١٠-١٥ متر أو أكثر مشي و نحمل كل أغراضنا.

ابنة الحماء: بنتطبخ على النار إذا فاش غاز و الخبز دايمًا على النار، وتتابع، إلنا ثلاثة أيام بدون ميه مش سامحين لسيارة تنك المية تعبر عنا . س: ما في إلا سيارة تنك ميه وحدة بسمحو لها تعبر عنا (حامل تصريح)، إذا خربت، ما بسمحو لغيرها تعبر .

ابنة الحماء: بروح الأولاد على الدواب (الحمار) بعبوا جلنن ميه (جالون) من أقرب منطقة أو بير .

س: قبل شهر أجا الجيش على دار سلفي و خربوها تخريب كل شي نزله على الأرض، بحجة أنهم شافوا مطلوب و بدهم أبوه .

ابنة الحماء: أحنا مسالمن علشان هيك ما بيجوا كثير اليهود عنا الحمد لله . س: دورنا أربع جهات من البلوك و السقف من الزينكو، ممنوع نبني نهائياً، أو ندخل عدة بنا، الميه طول الشتاء بتدخل علينا، الكهرا بنا على الماتور بظلة يخرب و بكلفنا كثير لأنه السولار غالي يعني بندفع في الشهر ٤٠٠ شيكل سولار إحنا و دار سلفي وهو ما عنا إلا تلفزيون و الإضاءة بس على الكهرا .

ابنة الحماء: لو جيتي عنا راح تشوفي في ٧ ماتورات خربانات و مرميات عنا، و كلهن على حسابنا جبناهن أول واحد بس جابتلنا إياه السلطة، قعدنا مرة ثلاثة شهور دون كهرا لما خرب الماتور .

س: المجاري عنا ينكبها بره مباشرة علشان عنا شوب بتنشف بسرعة، بس مجاري الحمام يتروح على الحفر و مش الكل عنده حمام (مرحاض) بس ثلاثة عندهم حمامات، أنا بصراحة ما في بداري حمام، يعني في الخلاء أو في حمام دار سلفي.

ابنة الحماء: الرجال برعو في الدواب، إذا قربوا على الشيك بطخوا و بصرخوا و بسبوا عليهم .

س: في التسكير و السيجر ما بنحاول نطلع علشان ما نتغلب حتى طلاب المدارس ما بروحوا، الحياه بتتوقف عنا.

ابنة الحماء: بتصلوا فينا الناس من قلقيلية و بيقلونا إنه في سيجر، الناس ما يقدرروا يدخلوا عنا بس إحنا بنطلعهم.

س: بحاولوا دايمًا يضغطوا علينا علشان نطلع، بس أحنا مش راح نطلع، حتى الأولاد ما بدهم يطلعوا.

ابنة الحماء: وين نطلع هذه أرضنا و ين بدنا نروح .

يوم عمل موظف خلف الجدار

إحسان عوض (٤٠ عاماً) من سكان قرية جبارة التي عزلت بالكامل خلف الجدار في المنطقة الجنوبية الشرقية لمحافظة طولكرم، و التي يبلغ عدد سكانها ٤٠٠ نسمة، وهو عضو مجلس قروي، ولقد حجزت القرية خلف بوابة (حاجز العذاب) تفتح من الساعة الخامسة صباحاً إلى الساعة العاشرة ليلاً هذا بالنسبة لسكان القرية. أما المزارعون من خارج سكان القرية و لكن أراضيهم تقع داخل القرية فتفتح البوابة لهم فقط من ٦-٧ صباحاً، ١-٢ ظهراً، ٥-٦ مساءً فقط، و تفتقد القرية للكثير من الخدمات الأساسية مثل الكهرباء (ماتورات) و شبكة الصرف الصحي (حفر امتصاصية) و شبكة مياه (ماتور)، و المدارس .

إحسان: المفروض أن يكون يوم عملي مثل أي يوم عمل موظف عادي، ولكن ظروف العزل على قريتي جعلت من هذا مستحيلًا، الحاجز اللي بفتح من الساعة الخامسة صباحاً، ما يوصله بعد ما يمشي ٢ كم مشي على الأقدام، علشان الأقي العمال تزاحموا على الحاجز من أجل المرور للعمل داخل مناطق الخط الأخضر بالإضافة للمواطنين من قريتي، و يبدأ نكد الصباح فاما أن أقف و أنتظر ساعات، أو أحاول اعبر طوابير العمال و بالتالي سماع بعض الكلمات المزجة من العمال و أحياناً الشجار معهم و طبعاً هذا مش نهاية المطاف، فلازم كمان الشجار مع الجنود و سماع الإهانات منهم بسبب التأخير و البطء في عملية المرور، و في كثير من الأحيان الجنود بحجروا الناس لساعة أو ساعتين بدون أي سبب أو سبب بسيط، و يترتب على ذلك الوقوف تحت أشعة الشمس للذهاب للعمل، أما عن العودة فالمعاناة و النكد فيها بضاعف مع زيادة أعداد من المواطنين و العمال، حتى تصل ساعات الوقوف تحت الشمس إلى ثلاث ساعات أو أكثر، بالإضافة للتفتيش الشخصي وللأغراض قطعة قطعة و التأكد من حمل التصريح، علشان هيك أي شخص يفقد التصريح أو بنسيانه أو تنتهي صلاحيته ما يعرف لا يدخل ولا يخرج من القرية، و طبعاً هناك بعض الاستثناءات مثل يوم السبت اللي بتضاعف فيها الأزمة أضعاف أضعاف الأيام العادية، و كمان أيام الإغلاقات، و الأحداث الساخنة و الأعياد اليهودية اللي بتم فيها إغلاق تام للحاجز و بالتالي تمنع من الخروج نهائياً من القرية سواء المرضى طلاب موظفين.... الخ .

و يتابع: أما عن المعاناة الصحية فهي لا تقل عن معاناة العمل، فأني شخص يمر من البوابة يجب أن يقوم الجنود بتفتيشه حتى لو كان مريضاً، قبل شهر تقريبا توفي شخص من القرية أصيب بجلطة، لأنه لما حاول يخرج من القرية على الطبيب حجروا الجنود على المخصوم حتى يفتشوه و يفتشوا السيارة و بالتالي تأخر فمات قبل ما يوصل المستشفى، و طبعاً ممنوع المرضى يخرجوا من القرية بعد الساعة العاشرة ليلاً و هو موعد إغلاق حاجز العذاب أو حاجز النكد .

حياتنا تنتهي مع إغلاق البوابة

منال محمد أسعد (٢٨ عاماً) و سلفتها و حماتها هن محدثاتنا في هذه القصة، عن معاناتهم من العزل الكلي الذي تم بحق منازلهم، في قرية نزلة عيسى في محافظة طولكرم، لقد عزل الجنود ٥ بيوت من نفس الأسر (أشقاء) و يبلغ عددهم حوالي ٢٥ شخصاً و ٣ آخرين من أسرى (أولاد عمهم)، و تعاني



هذه الأسر من الكثير من المعاناة الصحية و الدراسية و التسويقية و في العمل فيما يلي ستسرد لنا محدثاتنا بعض هذه المشاكل .

الحماء: عزلوا كل دور أولادي ٥ دور عزلوهن و فنتين هدموهن ما سمحولنا ناخذ شي من أثاثهن، واحد بقاله ٣ تيام مجوز و الثاني أعزب، كلهن على أرض ملك ألتنا .

السلفة: من حوالي شهر تقريبا تعبت سلفتي أجاها وجع الولادة مع نزييف بعد الساعة ٩ مساءً وهو وقت إغلاق البوابة، (فالبوابة تفتح من الساعة ٧ صباحاً و بروح و ما بيجي إلا الصبح موعد الفتح حتى الساعة ٩ مساءً) و بعد هذا الوقت، يؤخذ الجندي المفتاح، أخذنا سلفتي للبوابة علشان ناخذها على المستشفى، فقاموا الجنود بتأخيرنا حوالي ساعتين وفتشونا تفتيش دقيق حتى سلفتي المريضة و ما راعوا أنها بتنزف، الله ستر اشوي كان الولد راح، هذه و كمان الطريق اللي بنمشيها حتى نوصل البوابة هي صعبة للغاية و غير مستوية لله لا يورجيك إياها صعبة كثير بدنا نصف ساعة من الدار للبوابة، طبعاً بسمحوش بدخول سيارات، إلا إذا مالكيها إحنا واحنا ما عنا سيارة، (أي المريض و الطفل و المسن يجب عليه سير هذه المسافة، و بذلك فأي مريض عليه الانتظار للصباح، لأنه لا يسمح له بالمرور.

السلفة: و طبعاً في أيام الأعياد و العمليات تغلق البوابة نهائياً و ما بسمحولنا لا نطلع و لانعبر، حتى طلاب المدارس و المرضى، لعام سكروا البوابة في امتحانات التوجيهي، و كان أولاد سلفي أثنان يقدموا، أخذناهم تهريب بين الشجر لأقرب مدرسة علشان يقدموا فيها، و كمان إذا إتأخرنا بعد الساعة تسعة بسمحولناش نمر من البوابة على دورنا، كثير صارت معنا و نمنا بره دورنا، قبل أسبوع كان عند بنتي (٧ أعوم) رحلة تأخرت بالطريق بسبب صعوبة الطرق لبعد الساعة التاسعة و كنا أنا و سلفتي و باقي الأطفال بنسنتنا فيها في دار سيدها، اضطررنا جميعاً إنا انام خارج بيوتنا في دار أهلي و جزء في دار حماتي و أزواجنا ناموا في الدور لحالهم .

تتابع السلفة: بدو الأولاد يزهبوا من المدارس بس أحنا دايمًا بندعمهم و بنشجعهم لأنه ما إلنا غير شهادتنا بعد ما راحت الأرض .

الحماء: بشتغلوا أولادي في طولكرم و النزلة، لأنه ممنوع يفوتوا على مناطق الخط الأخضر، بالرغم أنها قريبة علينا مرة مسكوم و أخذوهم لجنين و هناك تركوهم، علشان هيك بخافوا يشتغلوا هناك، و طبعاً أولادي بتغلبوا كثير على البوابة بفتشوهم كل ما عبروا و طلعوا و اوعيهم و التصريح والهوية و كل أشي حاملينه.

منال: نفس الشيء بتتغلب لما نكون حاملين أغراض من السوق، لأنهم بفتشوا الأغراض بالدفقة و قطعة قطعة و بلا استثناء، مثل الطحين بفتحوا الكيس و غيره طبعاً، و أحياناً في أغراض ما بسمحو إنا اندخلها مثل الغاز، و مواد البناء، لأنه ممنوع نبني في أراضينا، حاول زوجي يفتح مزرعة أو محل دلجاس بس ممنوعه.

الحماء: هيهن جرتين غاز إلهم عندي ما بعوفوا يدخلوهن .

السلفة: ممنوع ندخل عمال تصليح أو صيانة، الفلاجة إلهما أسبوع عطلانه مش عارفة شو أعمل حملها للحاجز صعب، و إدخال فني للتصليح ممنوع.

تتابع السلفة: أهلي من أربع اسنين ما زاروني ما بسمحو الحدا يدخل عنا إلا بتصريح زيارة مؤقت، و طبعاً مش أي حدا بيقدّر يوخذ التصريح، علشان هيك إحنا بنطلع للناس الناس ما بيجوا عنا.

و تتابع: بيجوا الجنود كل وين وين على المناطق القريبة منا بين الشجر و البيوت المهدامة السكايف علشان يدوروا على عمال مهربين أو مطلوبين .

السلفة: بضغطوا علينا باستمرار بس بطريقة غير مباشرة .

حتى لا يقول احد كيف الحاجز اليوم!!!

شربين دباح

عندما اتصل بي أيمن عبد المجيد من برنامج دراسات التنمية / جامعة بيرزيت ليطلب مني أن أكتب مقالا حول عن الحواجز الإسرائيلية المقامة ما بين رام الله والقدس كوني أمر عبر هذه الحواجز منذ سنه تقريبا لا توجه إلى مكان عملي في مدينة القدس في مؤسسة ييوس للإنتاج الفني ولأنني طوال هذا العام عاصرت حاجز قلنديا الذي تحول مؤخرا إلى معبر "عطروت" كما يسميه الإسرائيليون. في الحقيقة لم اعرف من أين ابدأ هل علي أن أتحدث عن الأسلوب النفسي الذي يستخدمه الإسرائيليون للقضاء على كل عزيمة لدى الفلسطينيين من خلال الحواجز، أم علي أن أتحدث عن واقع مدينة القدس الحالي وعزلها عن كل ما هو عربي فلسطيني، أم علي أن أتسال ما الذي يقوم به السياسيون حتى وصلنا إلى ما نحن عليه!!!!

اعتقد أنني سأحدث عن رحلتي اليومية من رام الله إلى القدس وعن تلك المشاعر المتناقضة التي تنتابني في هذا المشوار المليء بالأحداث التي لا تنتهي.

طوال العام الماضي تعرضت لأغرب وأسف وأطرف وأسوء أنواع التفتيش وسمعت العشرات من القصص من أشخاص كانوا يعبرون الحاجز معي، كانت في الغالب قصص حزينة بائسة تستفزني وتستفز كل ما أراه عبر وسائل الإعلام التي لا تمل في نقل الأخبار الفلسطينية ٢٤ ساعة لكنها لا تنقل شيئا واقعيا وحقيقيا واحداً أو اقرب إلى الواقع عما ما يحدث معنا كبشر، تمنيت أن أرى صحفي يقف على الحاجز ويسمع معاناة هؤلاء الناس، تمنيت أن أرى شخصية سياسية تمر مثلنا على الحاجز فقط نحن: الشعب هو الذي يمر عبر الحاجز، وهؤلاء الذين يحملون بطاقات VIP لا يبرون معنا نحن

قطعان المشابية.

إنني افهم تماما دوافع الإسرائيليين من إقامة الحواجز، ولكن ما لا افهمه طبيعة الأشياء التي تتغير على الحاجز حيث تواجهنا مشاعر وانفعالات لا تنتهي تدفعنا أحيانا إلى اللامبالاة والبلادة بشكل قاتل، حتى إننا أحيانا لا ننظر إلى الواقع كما هو ونتعامل مع الجدار والحاجز والحصار كشيء واقع محتوم وطبيعي في حياتنا، وبدل من إن يخلق حالة من التضامن والوعي يخلق حالة من عدم الاكتراث وإغلاق العيون والتغاضي عم ما يجري من انتهاكات لحقوق الإنسان.

إن فهم طبيعة الأشياء المتغيرة على الحاجز بحاجة إلى مختصين في علم الاجتماع والإنسان لدارستها والحقيقة أنها تستحق الدراسة، ولكن ما يستفزني أكثر هم أولئك الذين لا يعبرون الحاجز وحياتهم منحصرة داخل رام الله أو القدس ولا يعرفون أو ربما لا يريدون أن يعرفوا أي شيء عن الحاجز ويعتقدون أنفسهم أنهم يعيشون في بلد آخر وهم لا يعرفون إن حدود رام الله لا تتعدى حاجز عطارة من الشمال وحاجز قلنديا من الجنوب وإنهم مجرد دجاج في قفص وعندما يصادفونك في الطريق يسألونك بكل سذاجة تستفزك: كيف الحاجز؟ وعندما تخبرهم يقولون يا حرام تمرين كل يوم بهذه المعاناة، غالبا ما اضحك من ردة هذا التعليق ولكني في الغالب أغض الطرف وأواصل رحلتي اليومية على الحواجز بمزيد من التصميم ولكن في بعض الأحيان تكون الهزيمة أكبر من أن أكبر من رغبتني في الاعتراف بها.

إن الأكثر سوء هو مؤسسات المجتمع المدني التي تعمل في رام الله وهي الأكثر استفزازا خصوصا تلك التي تعمل في مجال حقوق الإنسان أو الأصح أنها تعتبر نفسها تعمل في مجال حقوق الإنسان والتي لم اسمع يوما أنها قامت بأي شيء لحماية حقوق الإنسان على الحواجز أو بتوعية الفلسطينيين بحقوقهم على الحاجز التي يمكن بسهولة

استغلالها ورفع دعوة ضد الانتهاكات اللاإنسانية التي يتعرض لها الفلسطينيون على الحواجز، ليس من الضروري أن نربح هذه القضايا ولكن على الأقل لنشعر أن هذه المؤسسات تعمل، لا أريد إن أناقش موضوع المؤسسات الحقوقية فكثيرا ما نبش هذا الموضوع من قبل العديدين.

استيقظ في الصباح انظر إلى خزانتني وأفكر هذا بزبط للحاجز وهذا ما بزبط للحاجز وهل سواصل إلى المكتب في الموعد أم لا ، المهم أنني أتوجه إلى موقف التوكيات مقابل الحسبة (سوق الخضار) بعد أن يتفقدني كل الرجال الذين يتسكعون منذ الصباح الباكر على القهوة، استقل (الفورد) واذهب إلى قلنديا الذي أصبح حاجزا كبيرا جدا ولا يمر منه إلى الأشخاص الذين يحملون تصاريح للعلاج في القدس أو بعض أهالي القدس الذين يسكنون في رام الله ، تصل إلى البوابة الحديدية الأولى ومن ثم تقف بالصف للتفتيش هناك بيداء الاحتكاك مع غيري من اللذين ينتظرون وتخلق علاقة غريبة مع من يقفون معك بالطابور أحيانا تكون علاقة تعاطف وأحيانا أخرى تكون علاقة استفزاز والتجاهل حينها اغلق عيناي عن ما يحدث وأفكر في مكتبي وفي فنجان القهوة الذي ينتظرنني ولكن صراخ المجندة التي لا تراها واللغة العربية الركيكة التي تستخدمها توقظني من حلمي الرائع على واقع الحاجز مرة أخرى.

بعد انتظار يصل دوري أضع حقيبة يدي في مائدة الفحص وأمر من بوابة التفتيش ومن ثم أضع التصريح والهوية على الزجاج الذي يفصلني عن الجنود الإسرائيليين الذي في الغالب (أي الجندي الإسرائيلي) يكون محتقرا ولا يريد حتى النظر إلى وجهنا خوفا من أن يكتشف للحظة أننا بشر مثله تماما أحاول أحيانا أن استقرهم بأي طريقة مثل ان لا انظر إليهم أو أن ادع براني جيدا إنني لست حيوانا في تلك اللحظات القليلة اعلم ان الصراع ليس على الأرض هو صراع وجود صراع فكري

وصارع في حقنا بالحياة. تنتهي هذه اللحظات الطويلة جدا وأمر عبر البوابة الحديدية ما قبل الأخيرة ومن ثم البوابة الأخيرة ليكون الباص العمومي بانتظاري بعد الحاجز وقبل أن تصعد إلى الباص السائق: إنت ضفة ولا قدس؟ أحاول ان لا أجيب ولكني اضطر لان إجابتي ستحدد الطريق التي سنسلكها للوصول إلى القدس (إسرائيل بعد بناء الجدار منذ ما يقارب الشهران قمت بفصل الطرق وخصصت طرق خاصة للإسرائيليين معبدة ونظيفة وأخرى للفلسطينيين والتي في الغالب تكون غي معبدة وفيها الكثير من الحواجز).

وأخيرا أصل إلى القدس ولكن شعور الاغتراب عن المدينة لا يفارقني ويعيش المقدسيون حياة الأقليات بالرغم من أنهم الأغلبية في المدينة وتشعر بحالة اغتراب عن كل شيء، لا تشعر بالانتماء ولا تشعر بالوعي الثقافي وباهمية المدينة، في هذه المدينة يوجد بيت جدي في حي القطمون، هذا البيت الذي لم أزه يوما ولكني لا أنساه أيضا، وكل مرة أفكر أن اذهب إلى بيتي ولكني أخاف أن يستمر الشعور بالاغتراب حتى هناك.

في القدس لا توجد أماكن عامة يمكن أن يقضي الشخص فيها وقته الشوارع العربية في الغالب متسخة ومكتظة بالسكان، البيوت متلاصقة والبضائع الإسرائيلية في كل مكان والخوف من الآخر الذي سيمتد ليصل لنا ويطرنا في أي لحظة هو دائم، حالة من الدفاع عن النفس تبقى مستمرة وشعور بالإحباط والعجز والخوف، مسكينة هي القدس وإبطال من يسكنون فيها. أعود إلى رام الله في المساء وأنا متعبة ولا املك القوة لفعل شيء وصادفني احد وأنا في طريقي إلى البيت ليسألني كيف الحاجز اليوم؟ يا حرام بتمري كل يوم!!!!!!

برنامج تشغيل البطالة

بين الاستمرارية والجدوى

محمود الفطافطة

لماذا التأجيل؟

بداية تؤكد (إيناس كلبونه) مديرة دائرة التشغيل المحلي في وزارة العمل على أن مشروع تشغيل البطالة لم يتم إيقافه، بل تم تأجيله لأجل غير مسمى لسببين أساسيين، هما: الحالة المالية الصعبة والمتفاقمة التي تعاني منها خزينة وزارة المالية، علاوة على السبب الثاني والمرتبط بالأول وهو عدم القدرة على دفع مستحقات العمال لأكثر من ثلاثة أشهر مضت.

وتقول كلبونه: "أن قرار تأجيل الاستمرار في تنفيذ هذا المشروع الذي خدم الكثير من أبناء الشعب الفلسطيني واستطاع إن يبسر حياتهم المعيشية بشكل مقبول، جاء لصالح العامل، بحيث لا يعقل أن يعمل الإنسان طيلة عدة أشهر دون أن يأخذ حقه، مشيرة في الوقت ذاته إلى أن هذه القضية متشابكة مع مجمل الوضع المالي والاقتصادي الذي يواجه الفلسطينيون سلطة وحكومة وشعباً.

معايير موضوعية ولكن!

وعلى الرغم من المعايير (الضابطة والموضوعية) التي تحزى القائمون على البرنامج في وضعها لاختيار المستفيدين منه، إلا أن الكثير من المواطنين الذين لم يحالفهم الحظ بالانخراط فيه، وحتى المستفيدون منه يشكون من الثغرات أو السلبيات التي صاحبت هذا المشروع منذ بداياته الأولى.

فالمواطن سائد زهران الذي عمل لأكثر من ستة أشهر ولم يأخذ مستحقاته عن الأشهر الثلاثة الأخيرة، يذكر أن عددا كبيرا من العاملين والموظفين، وغير المحتاجين سجلوا في مكاتب العمل للحصول على فرصة تشغيل البطالة وهذا ما ضاعف حجم المتعطلين عن العمل من

يبدو أن العامل الفلسطيني لم يستطع أن يحصي جملة وجسامه التحديات والنتائج السلبية، التي علقته به طوال عقود خلت، وذلك بفعل ما لحق به من "تعطيل قسري" عن العمل داخل الخط الأخضر، أو عدم قدرته على إيجاد فرصة عمل مناسبة في مجتمعه، علاوة على هضم حقه أو التأخير بتسديده في كلا الموقعين.

وقضايا العمل والعمال في فلسطين بالطبع كثيرة، ولكن ما يهمنا منها هنا، هو الحديث عن قضية "برنامج تشغيل البطالة" التابع لوزارة العمل، الذي تباينت الأقوال بشأنه فيما إذا كان سيبقى متواصلاً أم سيلغى أو يؤجل، لا سيما في فترة تشهد وضعاً مالياً صعباً جداً لخزينة الحكومة، وجيوب الكثير من المواطنين.

ربع مليون مستفيد وفي حال إنهاء مثل هذا البرنامج الذي وفر فرص عمل لأكثر من (٢٢٤ ألف عامل) منذ العام

٢٠٠٤ (١١٦ ألف فرصة في الضفة) و(١٠٨ آلاف فرصة في قطاع غزة) هل سيؤثر كثيرا على حياة الفلسطينيين، أم هو مجرد (حبة أكامل) لتسكين سرطان البطالة والفقر المتصاعد في أوساطهم؟ وهل استطاع هذا المشروع أن يحقق أهدافه المرجوة، حتى لا يتذرع البعض بالتلويح بمد "السكين" لقطعته؟

هذه الأسئلة وغيرها سنحاول الإجابة عليها، وصولاً لإيجاد مقاربات دقيقة لحقيقة هذا المشروع ومستقبله الذي يبدو مبهماً ومعقداً كالمجتمع الذي ينفذ بداخله.

واستثمار الموارد الفلسطينية وتفعيلها، وإنما الهدف الأساس منه هو تشغيل أعداد من العمال بغية المساهمة الممكنة في تحسين الوضع المالي لعائلاتهم. وربما كان العامل الرئيس في مضاعفة مطالب وتحديات عمل هذا البرنامج (الإغاثي المؤقت) هو نظرة معظم المستفيدين منه انه جاء ليحل أزمة مالية أو معيشية مؤقتة ومحدودة، وبالتالي فإن عناصر الجدية والأمانة والإلتقان مقابل الحق المالي لم تكن في ذهن الكثيرين من هؤلاء.

قلق مبرر

وفي الوقت الذي يرى فيه أغلبية الذين تم استمراج آرائهم حول هذا البرنامج بأنه قد تعرض لسلبيات وممارسات غير موضوعية، فإنهم يؤكدون على ضرورة الاستمرار في تنفيذه، شريطة انتهاج معايير وطرق سليمة وبعيدة عن التي تم استخدامها سابقا. فهذا المشروع يجب أن تتوافر له مبالغ مالية محددة حتى يستطيع التواصل وتقديم المساعدة للذين ضاقت بهم صروف الحياة فقراً وألماً كما يذكر المواطن محمد أبو علي.

وقد يكون الوضع المالي الخائض للسلطة وحكومتها مبرراً لتأجيل مثل هذا البرنامج كما يرى العامل سعيد عبد الله الذي استفاد منه لمدة ثلاثة أشهر، ولكن مقابل ذلك فإن المواطنة ليلي جابر تتخوف من قطعه لا سيما وأنها قد سجلت في دوراته القادمة، علماً أنها تعيل ٤ أبناء وهي أرملة.

وفي خضم كل هذه التخوفات من تعطيل هذا البرنامج، إلا أن أصحاب الشأن القائمين عليه لا يعرفون هل سيؤجل كثيراً، أم سيتم إنهاؤه، والحل هو عند الممولين الذين يبدو كغيرهم — ليس لديهم الرغبة أو الجرأة في فعل ذلك في ظل الحصار المالي والسياسي المفروض على الحكومة والشعب الفلسطيني.

خلاصة القول: إن مثل هذه البرامج الإغاثية يجب إن تتصافر كافة الجهود لمواصلتها، حتى يرفع ولو قسطاً يسيراً من المعاناة والحرمان عن كثير من العائلات الفلسطينية. المطلوب مواصلة هذا البرنامج ولكن بوضع آليات ومعايير جديدة وسليمة تمكنه من الاستمرار والنجاح.

جهة، ومضاعفة العبء المالي على المشروع من جهة أخرى.

وبدورها فإن المواطنة نعيمة حسن أبو خليل التي عملت لشهرين، تقول: "هناك جزء كبير من المستفيدين من البرنامج، إما لديهم عمل خاص بهم، أو يعملون لصالح آخرين، أو سائقو أجرة، فضلاً عن أن بعض الأشخاص يقومون بالاتفاق مع موظفين في مكاتب العمل على أن يتم تشغيلهم مقابل مبالغ نقدية معينة، وهذا الأمر وغيره قد أضفى على هذا البرنامج (كما ترى أبو خليل) طابعاً منتقداً في نزاهته لدى نسبة كبيرة من الناس.

ثقافة الأخذ السالب

هذا السلوك ناجم في الأساس عن تجذير وانتشار ثقافة (الأخذ مقابل عدم العطاء) التي أسهمت السلطة الوطنية في إشاعتها وتثبيتها، فكثيراً ما نجد أناساً يترقون أبواب مؤسسات رسمية أملاً في المال والمساعدة دون أن يكون هناك ضابط أو معايير دقيقة وصحيحة لعملية الصرف.

نتيجة لهذا الخلل في عملية ومسار المشروع يرى الباحث محمد شلالدة أنه كان من الواجب أن يوفر هذا البرنامج آلاف فرص العمل للخريجين العاطلين عن العمل، ودون دخل منذ عدة سنوات ولا يستطيعون القدرة على الزواج أو تكوين عائلات، إلى جانب إعطاء أولوية أيضاً للعمال الذين حرموا من عملهم داخل الخط الأخضر لسنوات طويلة، حيث لو جرى هذا لأصبح هناك ثقة في المؤسسات العامة من جهة، ونجح هذا البرنامج في تحقيق أهدافه التي من أجلها أقيم من الجهة الأخرى. إلى ذلك فإن مثل هذا المشروع ليس له علاقة بتنمية

فلنحم فلسطين

الحملة الشبابية لدعم الوفاق الوطني

مقدمة

لم يكن أي شيء مخططاً له كتلك الرغبة في قتل الأبرياء وغسل الشوارع بالدم الفلسطيني، نحن جميعاً طلاب جامعات مختلفة، نعمل بمؤسسات المجتمع المدني المختلفة، وننتهي لاتجاهات سياسية مختلفة، جميعنا التقينا مصادفةً يجمعنا هم واحد وهو رائحة الدم الذي يقتل زنبقات أحلامنا البيضاء، اجتمعنا واجتمعنا أفكارنا معنا لنناقش طرائق التعبير عن استيائنا وغضبنا من هذه الفوضى العارمة التي لا تناسب سنوات نضالنا الطويل، غضبنا من التشتت الوطني الذي أصبح اللون السائد كاسفلت شوارع مدينتنا الصغيرة، غزة التي طالما امتلأت شوارعها بضحكات الأطفال وأغاني الصبايا العائدات من مدارسهن، أصبحت الآن مليئة بلون الرصاص والكثير الكثير من الغضب والإحباط والخوف الذي لا نهاية له،،،



وأغفلوا ذكرياتهم عن تاريخنا وأعموا بصيرتهم عن مستقبلنا وقرروا أن يرجعوا بنا إلى الخلف لندفع المزيد من الشهداء والمزيد من الأرض والذل والإهانة على شاشات التلفزة إذ كنا قديماً نبكي شهداءنا برصاصات استعمارية واليوم بحياء ننعى شهداء برصاصات فلسطينية!!

جدارية ،،، نحن

لا تزال أيدينا الصغيرة تستعد لرسم جدارية كبيرة تثبت أن فلسطين هي من علمتنا الحب وأن نضالنا لطالما زرع فينا روح الوحدة وأن تاريخنا يثبت برغم كل الاختلافات بين الاتجاهات أن الوطن فوق الجميع وأن الدم الفلسطيني هو من المحرمات تماماً كما هو العلم الفلسطيني!!

ما زلنا حتى الساعة العاشرة في اليوم الثاني للحوار الوطني، نفترش الأرض أمام المجلس التشريعي ونشعل مزيداً من الشموع ونسمع المزيد من الانتقادات والتعليقات وفي بعض الأحيان بعض التشجيعات الخجولة، كل هذا منتظر بين البيان الختامي الذي لم ينته إلاؤه ويأتي صوت الرصاص ليجمعنا من جديد مع بعضنا البعض وليأمرنا الجنود بالعودة لبيوتنا ولتظل حناجرنا تصرخ الوحدة، فلسطين أكبر منا جميعاً، نعود ونطوي ذاكرتنا مصممين على العودة من جديد ونحن نؤمن تماماً أن المزيح لا بد في يوم قريب سيحدث، ها نحن صفاراً شباباً وصبايا من أطراف مختلفة من أقصى اليمين حتى أقصى اليسار لم نكن نعرف بعضنا البعض واستطعنا أن نجتمع تحت هم واحد يجمعنا وتحت أمل أكبر منا هو فلسطين. عدنا لبيوتنا ونحن ندعو الله أن ينظر الكبار لنا ويفكروا أن يعودوا لشبابهم وينجحوا في التوحد مثلنا!!

لعلكم تسألون من نحن ولعلمهم يسألون؟ نحن الحملة الشبابية لدعم الوفاق الوطني التي ما لبثت شبابها أن بدأوا بحلم لن ينتهي كان لا بد له من ولادة مبكرة، نحن كل من يغني في شوارع مدينتنا (إني اخترتك يا وطني حبا وطواعية) نحن من سيظل يحرق شوارعنا أغاني وشموعا وحناجر مبحوحة حتى يعود السلام إلى حضن هذه الأرض الدافئة.

اللجنة الإعلامية

تحت الشمس

ما كان منا في اليوم التالي إلا التجمع منذ الصباح الباكر تحت جداول الشمس الحارقة لتعيد ذاكرة فلسطين إلى ساحة جنديها المجهول كان لا بد من إعادة رنين أغاني الوطن التي طالما كانت تجمع الإخوة المجاهدين والرفاق في خندق واحد ضد عدو واحد لا غير!! كنا قد بدأنا ننسى ما غنى لنا مرسل خليفة وسميح شقير وجوليا بطرس وما غنته لنا فرقة الأرض والعاشقين، تماماً كما بدأ هذا الجندي المجهول بنسيان ألوان الوطن الأربعة مجتمعة فرايات كثيرة يراها معلقة أمامه إلا الراية التي أوجد من أجلها وهي راية كل الفلسطينيين علمنا علم فلسطين!!

مع رنين الأغنيات ومع رائحة الشمس في حلوقةنا أخذنا ننبت سنابل السلام الفلسطيني في شوارعنا أخذنا نتمشى بين السيارات لنقول لهم شاركونا جميعاً فيما نحن فيه.

وأتى اليوم المنشود يوم الحوار الوطني وما تأمله منه ووثيقة الأسرى وما إذا سيتفقون عليها أم لا؟؟!! كنا خائفين ومتردددين هل سيحدث شيء أم سيجمعون ويتقسمون للجان كالعادة وينهون المؤتمر ببيان ختامي يشبه بيان الناظر في بداية العام الدراسي الذي ما يلبث أن يضربه جميع الطلبة بعرض الحائط!!

ومع كل هذه التخوفات كنا ومازلنا نؤمن أن الأربعين سنة السابقة لن تذهب هدراً وأن هذه الأزمة ما هي إلا غمامة ستمر سريعاً وسرعان ما ستزول، ولكي نشعل ظلام هذه الغمامة أخذنا ما أمكننا من الشمع في طريقنا إلى مكان الحوار الوطني ووقفنا بالشارع وزرعنا الشموع في أرض مصممة أن تبقى فلسطينية خالصة، وتجمعنا حول الشموع لحماية النور من الرياح حتى لا تطفئها تماماً كما كنا مستعدين أن نلف بأجسادنا ذلك الرصاص حتى يقف نهائياً دون عودة!!

أخذنا نهتف للوحدة وللفلسطين!! نهتف للحب وللوفاء لدماء كل شهدائنا، نرفع قبعاتنا لسنوات الأسرى التي تتناثر كما يتناثر اللؤلؤ من عقده حينما ينكسر، ونذكر كبارنا أن كل هذا لن يذهب سوى وأنتنا نسامحهم لو نسوا كل هذا أمام اختلاف أجدتتهم ونذكرهم أننا لن نسامحهم أبداً إن استكملوا تناسيهم

كان لا بد من وقفة،،، مع الرصاص

لم يكن عدداً بالمشكلة الكبيرة ولم تكن معرفتنا ببعضنا أيضاً مشكلة كل ما كان يجمعنا هو عبارة " فلسطين أكبر منا جميعاً " فكرة عميقة بعمق قلوبنا، اتفقنا أن نجتمع في ذلك اليوم كي نرفع شعاراتنا ضد الفوضى والفلتان وضد التشتت وضد الاستهانة بالدماء الفلسطينية وضد خرق القانون. وكما هي العادة لم يكن يوماً استثنائياً فقد تهاقت الاتصالات بيننا عن وجود اشتباكات عنيفة في أحد شوارع غزة وكان علينا اتخاذ القرار إما العدول عن موقفنا والرجوع إلى منازلنا لانتظار يوم أكثر هدوءاً أو أن نكمل مسيرتنا ونتحمل عبء الاحتمالات بالإصابة الجسدية أو حتى النفسية مع الضغط من الهروب تحت صوت الرصاص!!

ولأننا نعلم أن هذه الحادثة لم تكن الأولى ولن تكون الأخيرة قررنا أن نكمل ونضع جميع الاحتمالات جانباً لعلنا في ذلك نستغل روح الشباب المتحمسة والمليئة بالجنون والبطش التي طالما نتحدث عنها، كنا في ذلك اليوم بحاجة لبرهانها، تجمعنا شباباً وصبايا نلف أنفسنا بمشائق ترمز لحقيقة الروح الفلسطينية التي هي بأيدنا نحن لا بأيدي غيرنا، وحملنا فلسطين فوق رؤوسنا، وذهبنا مباشرة نحو الاشتباكات عليهم يعيرون أهمية لهذا السائر البشري ولكن!!.....

لم تكن نتوقع أن مشاهد تبادل إطلاق النار وزحف المدنيين تحت أمطار الموت تتعدى الخرد السينمائية لتكتشف في ذلك اليوم أن من يتجرأ ليجمل آلة الموت تجاه أي كان من أبناء شعبه لن يفرق بين مدني أو مسلح أو حتى طفل أو امرأة أو شيخ، لتكتشف أننا نمارس احتلالاً على أنفسنا بإرادة لا يمكن إيجاد تفسير لها!!

ومع صخب الرصاص ومع تمسكنا ببعضنا وبأعلام فلسطين والمشائق حول رقابنا أصبحنا جميعاً نحمل هوية واحدة باسم واحد وجسد واحد يحمل دماً واحداً ينتمي لأرض واحدة، كان الجميع في الشوارع ينظرون إلينا باستغراب فمنهم من شجعنا من بعيد ومنهم من اتهمنا بالجنون ومنهم من اتهمنا بالخيانة!! ومنهم من وصل به الإحباط ليقول لنا إنه يشجع هذا الفلتان!!

الشباب والاحتقان السياسي

محسن أبو رمضان

عضو اللجنة الفنية - تقرير التنمية البشرية

أمام حالة الاحتقان التوتري، الذي تطور في بعض الأحداث إلى حالة من التصادم المسلح بين الحزبين الرئيسيين في إطار الصراع الواضح على السلطة، والذي يتمظهر في شكل الخلاف على الصلاحيات بين مؤسستي الرئاسة ومجلس الوزراء، وكذلك في محاولة فرض قوة تنفيذ تتبع وزارة الداخلية، وذلك بديلاً للأجهزة الأمنية والشرطية القائمة، وكذلك استمرارية الحملات الإعلامية عبر الصفحات الإلكترونية وعبر الفضائيات، التي تساهم هي الأخرى في تعكير وتسميم الأجواء، نقول وأمام هذه الحالة من الاحتقان والتوتر، شرعت مجموعة من الشباب المندمجين في برامج وأنشطة برنامج دراسات التنمية - جامعة بيرزيت، وتنادت لعقد اجتماعات متتالية تضم الشباب التنمويين والمهتمين بالشأن السياسي الحقوقي والوطني العام بالمشاركة مع أصحاب الخبرة من المثقفين والإعلاميين ليس بهدف القيام بتشخيص الحالة وتحليلها، ولكن من أجل الشروع باتخاذ خطوات عملية، بهدف رفع صوت متميز ومختلف يتجاوز الأطر الحزبية والمصالح القومية والقنوات المؤسسية إلى الشارع عبر التحضير لفعل مادي على الأرض تحت شعار " فلسطين أغلى منا جميعاً، ولا للاقتتال والتنافس الفئوي، ونعم للوحدة الوطنية كسياج حام لمشروعنا الوطني، وفي مواجهة مخططات وبرامج الاحتلال ".

لقد أعطى الشباب والشابات الذين تجمعوا يوم ٢٢ /

لقد أن الأوان للاتعاظ من تجربة الشباب عبر القيام بتشكيل أوسع اصطفاً يضم كافة القوى والفعاليات والمؤسسات والشخصيات التي ليس لها علاقة بالاستقطاب الحادث بين الحزبين الرئيسيين، خاصة أن وجود قوة أو تيار ثالث يخلق التوازن ما بين التيارين الرئيسيين أصبح ضرورة وطنية على المستويات المختلفة، كما أن التجربة قد أكدت أنه لا توجد قوة بعينها تستطيع تشكيل مثل هذا التيار. إن تشكيل تيار ثالث للإنقاذ الوطني يرتكز سياسياً على وثيقة الاستقلال، واجتماعياً على قضايا الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان وسيادة القانون أصبح حاجة وضرورة ومهمة لا تقبل التأجيل، ما يستلزم الشروع ببلورة الأليات الكفيلة بعكس مثل هذا التيار على الأرض عبر العرائض والمؤتمرات الشعبية والتحركات الميدانية على الأرض، ليس فقط من أجل وقف الاحتقان والانزلاق إلى مخاطر التصادم الداخلي، بل من أجل تقديم رؤية مختلفة عن الرؤيتين الرئيسيتين، تجمع ما بين الحقوق الوطنية وإدارة الصراع الوطني، وبين الحقوق الاجتماعية بما يحافظ على مكتسبات شعبنا، ويكسر الحصار، ويستعيد زمام المبادرة السياسية والمجتمعية على قاعدة ضمان حقوق شعبنا بالحرية والاستقلال. ولعل الاستنتاج المباشر من تجربة فعالية الشباب التي استمرت يومي ٢٢ و ٢٣ / ٥ / ٢٠٠٦ تبرز مدى الحاجة إلى العمل؛ فقديمًا قال أحد الفلاسفة إن خطوة عملية واحدة تساوي دزينة من البرامج، فهل نتعظ؟؟، ونخرج عن دائرة التشخيص الممل إلى العمل لأن عبء وحده تكمن آفاق التغيير!!

والأمنية فهذا يشير إلى أننا لم ننجح في تشرب ثقافة ومعاني وقيم الديمقراطية بمفاهيمها الراسخة، وأن بوناً شاسعاً ما زال يفصل بين ادعائنا حول ديمقراطيتنا وبين الممارسة العملية لتلك الديمقراطية، التي تفترض استيعاب الآخر، وعدم احتكار الحقيقة والابتعاد عن سياسة الاتهام واللجوء إلى الحوار في حل المشكلات، وإلى القانون وليس إلى الميدان للفصل بين قضايا الخلاف على الصلاحيات وغيرها. إن التحرك الديمقراطي المدني لتلك المجموعة من المبادرين الشباب والشابات يجب أن ترسخ وتعمم، صحيح أنه لم يكن أكثر من ثلاثين شخصاً في هذا الاعتصام، ولكن هذه الصورة قدمت رسالة إلى القوى السياسية والمؤسسات الوطنية والأهلية والاتحادات وغيرها بضرورة الخروج عن الصمت والعمل على دق جدران الخزان أمام مخاطر الانحدار إلى أتون حرب أهلية طاحنة لن تبقى ولن تذر، وستكون نتاجها غير محمودة العواقب على الحالة الفلسطينية برمته.

وفي الوقت الذي انشغلت به أطراف مختلفة من القوى والفعاليات السياسية والمجتمعية بعقد الاجتماعات وتشخيص الحالة، قرر هؤلاء الشباب والشابات النزول إلى الشارع بفعالية متواضعة، ولكنها عميقة التأثير، خاصة أنها جابت الشوارع واحتكت بالجماهير الذين اصطفوا أمام المحلات التجارية وهم يشاهدون الشباب الذين كانوا يرفعون الشعارات الرائعة الوطنية بامتياز والمطالبة بوقف التدهور والفلتان والعمل على تحقيق الوحدة الوطنية، تحت شعار فلسطين أغلى منا جميعاً، وضمن حملة الشباب من أجل الوفاق الوطني.



هم القوة المضاربة الصاخبة، وهم، في نهاية المطاف، الخاسرون الفعليون، فأجندة الصراع ليست أجندتهم، وهم مجرد وكلاء لأجندات حزبية أو عائلية أو قومية. المبادرة الشبابية محاولة لإسماع صوت الشباب بوصفهم فئة اجتماعية محددة الملامح لها تطلعات مشروعة وتعاني من مشاكل أخرى غير تلك التي يدعون إليها، لهم أولويات ومصالح ورؤى واجتهادات تتقاطع وتختلف وتتعاكس بالضرورة مع رؤى واجتهادات ومصالح أخرى. وفلسطين أكبر منا جميعاً، رسالة ذات دلالة وطنية عامة وعاطفية، ولكنها في العمق محاولة عقلانية جادة لإعادة الاعتبار للفكرة الموحدة، المشروع الجامع، الذي دونه ودون تحقيقه لا يصبح لأي شيء آخر معنى أو قيمة، فقط في إطار تعزيز فكرة الهوية السياسية المشتركة، ومشروع بناء الدولة وانخراط حق تقرير المصير، وتكريس الانتماء الوطني يصبح خلافاً لدالة التعدد، ولرؤا المتباينة فضيلة الاجتهاد الذي لا يفسد للود قضية، ويصبح صراع السلطة محكوماً بضوابط التداول السلمي وكفاءة الأداء وشرعية الاختيار، وفي ذلك يكمن مشروع الجيل الثالث من الشباب الفلسطيني.

المبادرة الشبابية محاولة عقلانية جادة لإعادة الاعتبار للفكرة الموحدة

الاول أوقد نار الثورة في المنافي والشتات ورمم شتات الهوية الممزقة وبني الكيانية الرمزية لتعادل اغتصاب الوطن الحقيقي، والجيل الثاني أعاد تنظيم المجتمع وتعبئته في مواجهة محاولات الاحتلال قمع تعبيرات الوطنية الفلسطينية وإلغاء الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والحضارية لهذه الوطنية، فالتمس من التعليم تعويضاً عن شح الموارد، ومن العمل الطوعي والتنظيم الجماهيري وسيلة لتعبئة الطاقات وتفعيل المبادرات الفردية والجماعية، ومن التواصل مع العالم دعماً ومساندة وفضاءً لفضح الاحتلال وممارساته، وإذا كان كلا الجيلين لم يفلح في تدشين أسس الدولة كما يجب، بالرغم من التضحيات والمحاولات، فعلى الجيل الثالث أن يسطع بهذه المهمة، ولعل أولى الخطوات المطلوبة على هذا الطريق إعادة الاعتبار للمشروع الوطني، والوعي بطبيعة التحديات الحقيقية التي تواجه الفلسطينيين اليوم، وبالكف عن الدخول في صراعات لا معنى لها سوى ما قد تقدمه من تبريرات وذرائع يلمتسها الأعداء في الماضي قدماً بمشروع تصفية القضية والشعب.

هل تشكل هبة رام الله ومبادرة غزة وعزم الرئيس بداية جديدة؟ هل قرأ المتحاورون الرسائل الثلاث جيداً؟ ربما. البيان الختامي يؤشر إلى وجهة وأعدة، وإرادة شعبنا أصلب من أن تكسرهما عواصف عارضة، ما ينقصنا فقط أن نترجم ذلك كله إلى رؤية مشتركة وخطة عمل. في غياب همة الشباب وضعف وعيهم، وفي استقطابهم بعيداً عن أجندة الكفاح الفعلية ثمة خطر على المستقبل، مستقبلنا جميعاً. شباب رام الله وغزة وباقي مدن بلادنا وقرائها ومخيماتها أثبتوا أنهم على قدر التحدي، أو هكذا اعتقد، فهل ننتظر مزيداً من المبادرات!

المبادرة الشبابية لدعم الوفاق الوطني؛

فلسطين أكبر منا جميعاً

بقلم: تيسير محيسن

إعلامي وعضو اللجنة الفنية - تقرير التنمية البشرية

في الأسبوع الفائت استمر إيقاع الحياة في بلادنا كما ألفناه منذ سنوات: حصار وقتل وفوضى وفقر وصخب فضائيات وتفصيلات إنسانية صغيرة هنا وهناك، على الحواجز وفي البيوت وعلى أرصفة الشوارع. قبل نهاية الأسبوع بقليل، حدثت ثلاث

مفاجآت حطمت الإيقاع الرتيب، وجذبت الانتباه بصورة أو بأخرى. وهي بالتالي تستحق الوقف عندها لتأمل دلالاتها، أو لاستنطاقها دروساً وعبر. الحدث الأول في غزة، والثاني في رام الله، والثالث على الفيديو كونفرنس بين المدينتين المحاصرتين بالمسافات البعيدة والأسلاك الشائكة وخطط الفصل العنصري. فاما الأول، فكان أن خرج بضعة فتيان وفتيات في حملة منظمة دعماً لإنجاح مؤتمر الحوار الوطني تحت شعار "فلسطين أكبر منا جميعاً"، وأما الثاني فخروج فتيان رام الله عن رتابة الأرصعة وملل الخطب النارية لمواجهة عبث قوات الاحتلال واستهانتها بحرمة مدننا ودمنا وكرامتنا، فحاصروا قوات مستعربة، وأمطروا أليات الاحتلال بوابل من حجارة من سجيل، في مشهد أعاد إلى الذاكرة وشاشات التلفزة انتفاضة الحجر بوصفها التعبير الأرقى والأدق عن الصراع بين قوة الحق المجردة من الحديد والوهم والمسكونة بالإرادة وبين ما تدعيه القوة الغاشمة المدججة بأنواع الفتك التكنولوجي من حق. وأما الثالث، فخطاب الرئيس محمود عباس في افتتاح مؤتمر الحوار الوطني، كلمات مرتجلة قوية ومعبرة في سياق تحليل يجمع بين العمق والبساطة، الحكمة والحكم، وتساؤلات بريئة حشرتنا جميعاً في زاوية الحوار فرحنا نتبادل النظرات على استحياء وحجل: حقاً، علام نتحاور؟

وهل نملك ترف الحوار البيزنطي ومشروعنا يتآكل هوية وأرضاً وفكرة؟

أنتم من يصنع المعجزة الحقيقية

هل نملك ترف الحوار البيزنطي ومشروعنا يتآكل هوية وأرضاً وفكرة؟

حسنًا، ما الذي يجمع بين الأحداث الثلاثة؟ اعتقد جازماً أنه الصدق والجرأة. الجرأة التي هي إحدى سمات القيادة والقدرة على الإمساك بزمام المبادرة. جرأة عفوية بقدر عقلانيتها ووضوحها، وعاقلة بمقدار ما تتسم به من تلقائية وصدق نابعين من القلب أو من الإحساس العميق بالمسؤولية والخطر المحقق. وصدق لا يقبل المصالحة مع اللحظة دون مقاومة أو دون نقد أو دون تساؤل، أو دون محاولة للبرهنة على أننا ما زلنا ننبض بحب الحياة وأننا قادرون على مغادرة ياسنا وامتشاق صهوة الحدث الغاشم لنحطم إيقاع الخوف الزاحف إلى عقولنا ومشروعنا وإيماننا بالمستقبل. لم ترهب فتيان رام الله الأليات العسكرية، فأمطروا هذا المتخترس المتحصن بالبارود والحديد بوابل من غضب شعب لا يريد الانكسار، وفتية غزة، راهنوا على سقوط الرصاصة اللئيمة أمام الكلمة الصابرة ففتحوا صدورهم لنسمات هبت من بحر غزة، وصرخوا دفعة واحدة كأننا على موعد مع رعد الشتاء

الصاحب: فلسطين أكبر منكم جميعاً، والرئيس خرج عن هدوئه المشوب بحذر العقلاء وصرخ: علام نتحاور؟ هل نحتاج دماً أكثر كي نتفق؟ أم مزيداً من الخوف والجوع كي نقتنع أن لا سبيل لنا إلا الكف عن عبثنا وجنوننا، مشروعنا لا يستهدف تغيير العالم فلماذا نصر على إهدار اللحظة لتلقينه درساً في كيمياء الصمود؟! في غزة كما في رام الله وغيرها من المدن والقرى والمخيمات، ما يكفي من العبث والجوع والخوف، ولكن فيها أيضاً إحساس عميق بالحياة، ورغبة أكيدة في عدم الوقوع في شرك الشعار وضحية لسعار الفضائيات.

في اليوم الثاني للحوار، وقبل انتهاء الجلسة الختامية، بدت الحركة حول مبنى المجلس التشريعي في غزة هادئة،

الاستمرار والمحاولة تلو الأخرى وفي عدم السماح لليأس ينفذ إلى قلوبنا والعجز إلى ضمائرنا والخوف إلى عقولنا. ومع ذلك، فلا بد من توضيح بعض القضايا ذات الصلة بموضوع الشباب. فالشباب في بلادنا، وفي بلاد أخرى بالتأكيد، ولأسباب عديدة، يعيشون في حيرة دائمة، أمام سرعة المتغيرات من حولهم، فلا يعودون قادرين على معرفة ما الذي يحدث بالضبط؟ ولماذا؟ تنقصهم مهارات التحليل والمعلومات اللازمة ويفتقرون إلى عمليات التعبئة والتوعية الحقيقية. وينجم عن ذلك ضعف ثقة الشباب في النخب القيادية وفي أنفسهم، وبالتالي يقعون فرائس سهلة لعمليات التجييش والاستقطاب. التهميش والعزلة عمليتان متضافتان تحكمان علاقة الشباب بالنخب وتجعلها علاقة تلق سلبية وإملاء. النخبة تستخدم أليات إقصاء تحول دون مشاركة الشباب، والشباب يستمروون الحالة فينكفون على أنفسهم في عزلة واغتراب اجتماعي ونفسي تورثهم القلق وافتقاد الأمن وضعف التواصل مع الآخرين، ويتولد عن ذلك بيئة مواتية للنظر والاستقطاب الأعمى وإلغاء العقل والتحرك بأوامر عليا وباندفاعات غير محسوبة العواقب.

ومن الطبيعي، أن يظهر الصراع عندما تتوافر عوامل مهيئة ومحفزة ويتحول إلى صدمات عنيفة. لا يدور

الصراع على أساس التباينات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويأخذ أشكال الغضب الانفعالي والصدام العنيف بالضرورة، والشباب في مثل هذه الصراعات ضحايا ومذنبون، هم وقود الصراع وأدواته العمياء،



الفلسطيني بين ثنائية الواقعية والقدرية

اعتماد مهنا

خبيرة تنمية - عضو اللجنة الفنية، تقرير التنمية البشرية

منذ تشكيل الحكومة الفلسطينية التي تقودها حماس والحالة الاقتصادية والاجتماعية والامنية للفلسطينيين في ترد متواصل وليس أمام البعض إلا التوكل على الله ليرحمهم من شر أنفسهم ومن شر العالم من حولهم. تحدثت مع السائقين والتجار والموظفين/ات والعاطلين/ات عن العمل لعلني أستشرف رؤية لمستقبل هذا البلد الصغير الحزين البائس والذي عادت قضيته الى نقطة الصفر بعد عقود طويلة من النضال التحرري ليمارس حقه في العيش كباقي شعوب الارض وضمن

أسس "الشرعية الدولية" التي فقدت شرعيتها اليوم. لم

أستطع أن أتلمس شيئاً من حديث الناس وحواراتهم سوى أنهم ما زالوا يقاومون إحساسهم المتفاقم بالهزيمة ليحافظوا على ما تبقى من إحساسهم بهويتهم وكرامتهم التي شكلها تاريخهم النضالي الطويل. ورغم ذلك، لم تتبد لي واضحة ملامح الهوية التي يتحدثون عنها إلا أنهم كانوا يتحدثون عن أنفسهم أفراداً ومجموعات بلغة تختلف عما كانت عليه في الماضي القريب، لغة من لا حول لهم ولا قوة سوى أنتظار الرحمة من السماء.

ومن أهم الاقوال التي سمعتها من الناس الذين يعيشون هموماً مشتركة تتمثل في فقرهم وحرمانهم من أسس الحياة الكريمة: "لولا الدين والايمان لما تمكنا من الصبر على المحن"، "لم نمت جوعاً من قبل فالفه لن يتركنا"، "أنا لست حماسياً ولا فتوحياً، ولكن ما يحدث في هذا البلد عيب ليس من أصولنا ولا أخلاقنا"، "عل الله يعيننا على ما ابتلينا"، ولم يتمكن أي من المتحدثين أن يعرض موقفاً يتضمن حلاً لمشكلته ولكنهم جميعاً أسهبوا في التعبير عن همومهم ومشاكلهم التي تبعت الانتخابات الأخيرة. وحينما سألتهم عن مخرج لهذا المأزق الذي يعيشه معظم الناس، كانوا يقولون "إنحنا ما بأيدينا شيء، على قياداتنا أن تتفق مع بعضها البعض وتجد حلاً لهذا المأزق، فهم المسؤولون عن ذلك".

وسألتهم كيف تتكيفون مع أزماتكم اليومية،

قالوا: "نندبر حالنا ونرضى بالقليل والله لا يتخلى عن أحد". كان واضحاً من الحديث مع معظم

من التفتيتهم أن هؤلاء الناس وفي ذروة إحساسهم بالهزيمة والفقر والحرمان يرفضون الشعور بالمهانة وقادرون على التكيف مع أزماتهم للحفاظ على بقائهم، مع التأكيد بأن القدرة على التكيف مع الأزمات ليست في كل الأوضاع حالة إيجابية على الأفراد والمجموعات. ولكن في هذه الفترة بالتحديد ليس أمام الناس من خيار سوى الحفاظ على ما تبقى من محددات هويتهم بالمعنى المعنوي والرمزي، الذي شكله موروثهم الديني والاجتماعي طوال سنوات الاحتلال؛ للتكيف مع أزماتهم المتكررة، بعيداً عن محددات الهوية ذات الأبعاد السياسية والجغرافية المرتبطة بمفهوم السيادة الوطنية، والتي يبدو أنها تتضاءل تدريجياً في لغة الناس اليومية نظراً لمستوى التعقيد العالي، الذي يتسم فيه الوضع الفلسطيني والمحاولات الجادة والملموسة على الارض بذوبان المشروع الوطني برمته، هذا بالإضافة الى تحول أولويات الصراع الى الساحة الداخلية التي تحكمها المصالح الضيقة لفئات سياسية أو اجتماعية معينة، وإحساس الناس بأن القضية الوطنية ليست الشأن الأساسي والمشارك الذي يحكم مواقف وعلاقات ساسة هذا الوطن. ومع تتالي الحكومات الفلسطينية على السلطة، بدأ الإنسان الفلسطيني يستشعر بأن

السلطة ليست الا أداة للهيمنة والتفرد مهما اختلف خطابها السياسي والايديولوجي، وعادة ما يكون الضحية الناس الذين يبحثون طوال حياتهم عن العيش الكريم والشعور بالامان، باعتباره حقاً أساسياً لكل إنسان بغض النظر عن جنسيته وجنسه وعمره ودينه وانتمائه السياسي والايديولوجي.

في حالة كهذه، فقد وما زال يفقد فيها الإنسان الفلسطيني ثقته بقيادته السياسية وقدرتها على إدارة الصراع الداخلي والخارجي، ويفقد فيها مصادر أمنه بالمعنى المادي، يبحث في عالمه الضيق وفي خبرات معيشته عن مصدر آخر للشعور بالامان، حتى يتمكن من مواجهة

القلق والخوف بسبب عدم يقينية الواقع السياسي

والاقتصادي والامني. وغالباً ما يرتبط الشعور بالامان لدى الفقراء والمحرومين، والذين لا حول لهم ولا قوة بالعودة الى الروحانيات والأبعاد الرمزية للهوية الدينية. عندها يصبح التدين والالتزام بطقوس الدين محاولة من قبل الناس لتشكيل معنى جديد لحياتهم بالعلاقة مع العالم الذي يعيشون فيه. وتصبح ممارسة الطقوس الدينية أحد العوامل المحددة لشبكة العلاقات الاجتماعية ومواقف الناس من بعضهم البعض. فمن أهم الاماكن التي يرتادها الناس اليوم (نساء ورجالاً وكباراً صغاراً وأطفالاً) هو الجامع، ولست مهتمة في هذا المقال المقتضب للتطرق الى المحفزات الحقيقية لذهاب الناس الى الجامع. ولكن في الحقيقة أصبح الجامع أحد المنابر الأساسية ليناقد فيها الناس همومهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ويفرغوا شعورهم بالقلق والخوف مما هو قادم، وذلك بالاستماع الى الخطب والندوات الدينية التي تنظمها معظم الجوامع بكثافة، والتي من خلالها تتشكل معارف جديدة للناس، تتحدد من خلالها معانيهم تجاه أنفسهم والعالم المحيط بهم. ومن أكثر المعارف المتداولة بين كل الناس وبمستوياتهم التعليمية المتباينة قصص حول التاريخ الاسلامي، وكيف تمكنت الرموز الاسلامية المختلفة من مواجهة الازمات التي تعرضوا لها في زمان ومكان وسياق

اقتصادي واجتماعي مختلف. مما لا شك فيه أن كافة القصص التي تعرض تتضمن أبعاداً أخلاقية وقيماً عالية تتلاءم مع كل

زمان ومكان، ولكن المعضلة في المنهجية التي تعرض فيها قيم الاسلام وأخلاقياته خارج السياق الخاص بالمجتمع الفلسطيني. فغالباً ما يتم التركيز على قصص مختارة تعكس الفترة الذهبية للاسلام ورموزه الاوائل. فالقيم والاخلاق الاسلامية أو غير الاسلامية ليست أشياء مجردة خارجة عن السياق الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمع المعطي، بل تساهم في تشكيل السياق ويساهم السياق في تشكيل القيم وإعادة تشكيلها.

فالعلاقة متداخلة بين بينهما. إن تبسيط الخطاب الديني ليتضمن الأبعاد الاخلاقية على حساب الأبعاد البنيوية للواقع له تأثيرات خطيرة على الناس حيث يعزلها هذا الخطاب عن واقعها المعقد، ويضعف قدرتها على الفعل المنطلق من الواقع والهادف لتغييره، وكلما زادت الامور تعقيداً، يجعل هذا الخطاب الناس أكثر صمتاً وقدريةً بحالة مشكلاتهم الى قوى غير بشرية، هي الكفيلة بإخراجهم من مأزقهم. ما أستطيع استنتاجه من ذلك أن منهجية الخطاب الديني بمرآجه المتباينة الذي يستخدم في الجوامع وأحياناً كثيرة في الدواوين ومن قبل الدعاة هو الذي ينعكس في أقاويل الناس المذكورة في بداية هذا المقال، وقد ساهم ذلك وما زال

يساهم بشكل واضح في إعادة تشكيل محددات الهوية الفلسطينية باتجاه الأبعاد الدينية على حساب الأبعاد الوطنية، هذا مع التأكيد على أن الدين كان ولا يزال أحد المكونات الأساسية لثقافة الفلسطينيين عبر الاجيال المتتالية. فالخطاب الديني كغيره من الخطابات يعمل ضمن إطار وظيفي معين، ويخدم أيديولوجياً معينة ولكنه غير ثابت، تتشكل منهجياته وأدواته بما يخدم المعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فقد البطون على سبيل المثال وما يتعلق به من قصص ونماذج من التاريخ الاسلامي، لا يمكن أن تكون محورا لخطب الجوامع لولا الازمة الاقتصادية الخائفة التي تواجهها الحكومة،

والولاية الصالحة ما كانت موضوعاً مكرراً في الجوامع لولا أنها لا تمس ذاكرة الناس الحديثة لفساد الحكومة

السابقة... وغيرها الكثير من الامثلة التي تعكس آليات اللعبة السياسية بين اللاعبين الاساسيين في الحلبة الفلسطينية وتأثيرها على خطاب القوى السياسية ومؤسساتها المختلفة، وبالتحديد المؤسسات الدينية. فليست هناك أية إشكالية في الأبعاد الاخلاقية والقيمية للتاريخ الاسلامي. فقد كان الاسلام بقيمه ومعاملاته ثورة اجتماعية ولكن ليس من المنطق التفكير في الواقع اليوم بمنظور الماضي. فلنأخذ في زمن العولمة لا يحدد رفاهية الناس ويوفر احتياجاتهم الأساسية الوالي أو الحاكم تبعاً لمستوى التزامه بالقيم والاخلاق الدينية، ولكن هناك قوى خارجية اقتصادية وسياسية تحدد مصير شعوب وحكومات في آن واحد، بما يحقق مصالحها وتتشكل التحالفات بين القوى المختلفة على أساس هذه المصالح.

ولم يتشكل واقع العولمة اليوم بمعزل عن تاريخ علاقات الهيمنة بما فيها التاريخ الاسلامي وتشكل علاقات الهيمنة في عهد الخلافة الاسلامية. فالمشكلة هنا ليست بالاعتقاد الديني، فالاعتقاد كما يتفق الجميع هو مصدر أساسي من مصادر قوة الفرد والمجموع في سياق واقعه المعاش،

بل المشكلة في تبعات الخطاب الديني المعرفية والسلوكية على الناس باستخدامها مبرراً للتكاليف والصمت

والتراجع عن الفعل ذات العلاقة بالواقع المعاش، الذي هو من صنع أيدينا. ما الذي يحدث إذا؟ تفاقم الازمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتتضمن أزمة أكثر تعقيداً وهي أزمة معرفة وفكر، جعلت الكثير من الناس يتكيفون مع مشاكلهم بدلاً من إيجاد آليات لمواجهة أسبابها وذلك من خلال التفكير القدرية. فهذا توجه سيكولوجي له مبرراته في الواقع الصعب الذي انعدمت فيه آليات الدعم الاجتماعي والاقتصادي بأشكاله الرسمية والتقليدية، وتحول فيه العرف الاجتماعي وعلاقات العائلة الى أداة تستخدم لتحقيق أغراض السلطوية السياسية مهما اختلفت مرجعياتها الايديولوجية.

هذه القدرية في التفكير الديني للكثير من الناس في مجتمع قطاع غزة سواء كانت قدرية واعية أو غير واعية هي الآلية الأساسية التي تمكنهم من التعايش مع واقع الهزيمة وليس فقط مع واقع الفقر والحرمان. وهنا تؤكد أن إحساس الناس المشترك وبمختلف فئاتهم بالهزيمة لا يرتبط بالضرورة بوحي مشترك لأسباب الهزيمة ومصادرها، والمحدد هنا المصالح المختلفة للفئات الاجتماعية المختلفة. فلماذا التوجه نحو القدرية على حساب الواقعية أو العقلانية؟ ولكن ما الفرق بينهما أو؟ الفرق بين القدرية والواقعية، أن الاولى قد تتضمن

معرفة الافراد لواقعهم، ولكن لا يحيلون أسبابه الى عوامل بنيوية من الواقع، وبالتالي لا يرون أنهم كبشر قادرين على تغييره وتترك الكثير من امور الحياة الدنيا للقدر والنصيب. أما الواقعية فهي تحليل الواقع من حيث أسبابه وآثاره واتخاذ أفعال إما لتعزيره أو لتغييره؛ لتحقيق أغراض معينة. الواقعية لا تعني بالضرورة التغيير للافضل، بالمقابل القدرية لا يحدد فيها الافراد مسار واقعهم لأنهم لا يساهمون في صناعته.

ما الذي يدفع الناس ليكونوا قدرين إذا؟ الناس لم تفرز منذ ولادتها بهذه التصنيفات المعرفية والسلوكية والاعتقادية، فالقدرية من وجهة نظر باولو فريري ليست سلوكاً جوهرياً

متصلاً، بل هي نتاج لعزل واستثناء فئات معينة في المجتمع من المشاركة الفعلية في صناعة واقعهم للحفاظ على مصالح

فئات أخرى. القدرية في الحالة الفلسطينية هي نتاج سياسات الهيمنة الممارسة ضد الفلسطينيين لعقود طويلة من الزمن مترامناً ذلك مع الفشل المتواصل في إنجاز أهدافهم في الحرية والاستقلال. والفترة التي نعيشها اليوم هي فترة هزيمة من المرجح أن تطول، نظراً لتعقيد معادلة الصراع وخروجها من دائرة الثوابت الحقوقية التي تربينا عليها قادة وأفراداً الى دائرة البراغمة السياسية التي تحكمها علاقات القوة بين الاطراف المتصارعة. أفقدت هذه المعادلة ليس فقط ثقة الناس بالأخر بل ثقتهم بأنفسهم وبقدرتهم على الفعل. وهذا ما يكرره الناس بالفعل "المسألة أكبر منا جميعاً".

العقلنة في التاريخ الحديث هي خطاب الاقوياء وآلياتهم للحفاظ على مصالحهم، أما الضعفاء فالواقعية والعقلنة تزيدهم استفزازاً وقهراً في عالم فقد فيه رواد العقلنة قواعدهم الأساسية المرتبطة بالقانون والنظام والحقوق والواجبات التي انتجتها عقولهم. ما هو سائد اليوم محاولة عقلنة الهيمنة وليس هيمنة العقل باستخدام أحدث التكنيكات الخطابية لتشريعها بمعنى استمرارها

كتيار رئيس يتم تعميمه في كل مكان في العالم، وليس مهماً إن كان ضحاياهم هم أغلبية الناس ممن لا حول لهم ولا قوة. فالفوضى والاقتتال اليوم في الصومال سماها الساسة الامريكان فوضى خلاقاً، وتجوع الفلسطينيين وحرمانهم من الامن والامان بالنسبة للساسة الامريكان هي الطريق للسلام في المنطقة. فما الذي نستطيع فعله في إطار عقلنة الهيمنة وتشريعها، هل نتخلى عن العقل إذاً لصالح القدرية الروحانية باعتبارها مخرجاً سيكولوجياً لازمة بكافة أشكالها؛ وبذلك يصبح الموت أجمل بكثير من الحياة؛ لأن الحياة العادية التي يديرها البشر بعقولهم لا يمكن أن تكون عادلة. أم نحول الاعتقادات الروحية الى أداة حقيقية لتفعيل علاقة الناس بواقعهم وتمكينهم من مواجهة خطاب الهيمنة بعقلنة الخطاب الديني، أي باتباع أساليب ومنهجيات جديدة للمناورة تحتكم لمنطق الربح والخسارة حتى

نتجنب الخسارة المطلقة؟ وهذا بالضرورة لا يتطلب التخلي عن الثوابت الايديولوجية والسياسية التي يتبناها اللاعبون السياسيون على المستوى المحلي بالعلاقة مع المستوى الاقليمي والدولي. والا فلا يجب أن نسمي أنفسنا سياسيين، ولنكتف بدورنا كدعاة من المنظور القيمي والاخلاقي، الذي يبدو أنه ليس كفيلاً وحده لمقاومة شر العالم من حولنا فحسب، بل ومقاومة شر أنفسنا الذي تفرزه المصالح الشخصية والفصائلية الضيقة.

القيم والاخلاق ليست أشياء مجردة خارجة عن السياق الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمع

القدرية ليست سلوكاً جوهرياً متصلاً

صدر حديثاً

إعداد: راقية أبو غوش

فايز بكيرات... (وآخرون)

العملية التشريعية في فلسطين بين النظرية والتطبيق، بيرزيت: معهد الحقوق، جامعة بيرزيت، ٢٠٠٦

يشكل هذا الكتاب الدراسة الثانية في برنامج دراسات متعلق بالانسجام التشريعي، وتتعلق بفحص الدورة التشريعية برمتها من حيث المبادرة إلى سن القوانين، والسياسة التشريعية وراثتها، وفلسفة التشريع، وصياغته، ونشره، وتعميمه.

وتعالج الدراسة دور السياسة التشريعية في العملية التشريعية ضمن عدة مباحث بينها أهداف السياسة التشريعية، وآثار غيابها، وعناصرها، ووضعها، وأليات التشريع، وآليات التشريع، والتأثير الاقتصادي للتشريعات، واقتراح القوانين، وضوابط العملية التشريعية وتحدياتها الداخلية والخارجية، وصياغة القوانين، وعمل اللجان البرلمانية، والمناقشة العامة لمشاريع القوانين، والقراءات المتعددة لمشروع القانون، وتصديق القوانين، والإصدار والنشر.

كما وتقوم الدراسة على تقييم التجربة التشريعية الفلسطينية، للوقوف على مواطن الخلل والقصور التي اعترتها، في محاولة لتفاديها مستقبلاً والمساهمة في إيجاد الحلول العملية لها. وتقييم العملية التشريعية يجب أن يرتكز بشكل أساسي على تقييم محاورها بشكل مفصل ومستقل، حيث تعبر هذه المحاور في مجملها عن توجهات السياسة التشريعية في الدولة، ومراحل العملية التشريعية فيها، ومدى نجاحها في التعبير عن سلطة الشعب وإرادته.

فصول الدراسة

الفصل الأول: يخصص لدراسة السياسة التشريعية، موضحين عناصرها، وأركانها، وأثرها على العملية التشريعية.

الفصل الثاني: يتناول دراسة عملية إعداد التشريعات منذ اللحظة التي تنشأ فيها فكرة التشريع، وانتهاء بلحظة تقديمه للمجلس التشريعي.

الفصل الثالث: يناقش آليات سن التشريعات في المجلس التشريعي، وحتى لحظة نشره في الجريدة الرسمية.

كتاب المؤتمر التربوي:

مكانة المعلم بين الواقع والطموح

النصيرات: مركز العلم والثقافة، ٢٠٠٦

يحتوي الكتاب على وقائع مؤتمر "مكانة المعلم بين الواقع والطموح" ويلقي المؤتمر الضوء على وضع المعلم الفلسطيني، كما وي طرح مشكلة ضعف مكانة المعلم بين الطلبة وأولياء الأمور، ويحاول إيجاد الحلول لها.

أوراق العمل المقدمة

- المكانة الاجتماعية للمعلمين وعلاقتها بالتوافق النفسي والاجتماعي في المدارس الإعدادية بمحافظات غزة من وجهة نظرهم / هشام غراب
- معوقات التوافق النفسي لدى المعلمين بمحافظة شمال غزة / محمد عسلي
- واقع رضا معلم المرحلة الأساسية عن مكانته القيادية والاجتماعية والمهنية بمدارس قطاع غزة / سعد نبهان
- دراسة تحليلية للعوامل الثقافية والظروف الاجتماعية والسياسية التي أدت إلى تدهور مهنة التعليم وتدني مكانة المعلمين في المجتمع / علي خليفة
- المعلم - الذي نريد - مكانته وخصائصه / سهيل دياب
- العوامل المؤثرة في مكانة المعلم / أنور نصار

- المعلم الفلسطيني بين الحقوق والواجب / فؤاد العاجز

سمير عبد الله وأنا أجدد

نحو صياغة رؤية تنمية فلسطينية. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ٢٠٠٥

تهدف هذه الدراسة إلى استنهاض التفكير وإثارة النقاش حول الرؤية المستقبلية للاقتصاد الفلسطيني. فحاولت الدراسة تقديم إجابات حول هوية الاقتصاد الفلسطيني وبنية المنشودة، ودور شركاء التنمية فيه، وطبيعة علاقاته مع محيطه العربي ومع الاقتصاد العالمي. فالوصول إلى إجابات على تلك الأسئلة الهامة بمشاركة السلطة الفلسطينية والقطاع الخاص والمنظمات الأهلية، واعتماد تلك الإجابات رسمياً في الخطاب التنموي لجميع الفرقاء، وتجسيدها بصورة خلاقة وفعالة في جميع السياسات والخطط والاستراتيجيات التنموية، بما في ذلك الموازنة الحكومية العامة، يؤدي إلى الانتقال بمسيرة التنمية الفلسطينية من حالة العشوائية والتخبط إلى مسيرة واعية وهادفة وقادرة على تحقيق الأهداف التنموية الكبرى.

ان معهد "ماس" لا يدعي أن ورقته هذه تشكل رؤية نهائية متكاملة، كما تقدم الدراسة محاولة جادة لبثورة رؤية تنموية مستندة إلى التراث المعرفي الذي راكمه المعهد عن الاقتصاد الفلسطيني منذ نشأته ولغاية الآن. ولا بد أن نشير هنا إلى أن هذه الورقة استفادت من المناقشات السابقة للورقة التي جرت في ورش عمل محلية وإقليمية متعددة، شارك فيها عدد كبير من المسؤولين، وقيادات القطاع الخاص والأهلي، إضافة إلى العديد من الأكاديميين وخبراء التنمية الفلسطينية. واستناداً إلى رسالته ودوره، يهدف معهد "ماس" من وراء نشر هذه الورقة إلى استكمال العمل الذي بدأه، والدور الذي لعبه في فتح وإدارة الحوار الفعال لتطوير صياغة الرؤية الوطنية للتنمية، التي تمثل مصالح وتطلعات جميع شركاء العملية التنموية.

المحتويات: - السياسة والاقتصاد في مواجهة المشروع الإسرائيلي. - إشكالية التنمية الفلسطينية تحت الاحتلال. - إشكالية التنمية بعد نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية. - تحليل البيئة التنموية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. - تحليل البيئة الداخلية للتنمية الفلسطينية. - الفرص والتحديات في بيئة التنمية الخارجية. - نحو رؤية واستراتيجيات تنموية قادرة على الربط بشكل خلاق ما بين مهام التحرر السياسي ومهام التنمية الاقتصادية البعيدة المدى (ربط الإغاثة بالتنمية). - الأهداف الاستراتيجية لتقوية نقاط القوة والتخلص من نقاط الضعف واستغلال الفرص ومواجهة التحديات في البيئة التنموية. - دور الدولة في تحقيق البنية التنموية المنشودة.

مصر: تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٥

القاهرة: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة،

معهد التخطيط القومي، ٢٠٠٥

ان الرسالة التي ينطوي عليها تقرير التنمية البشرية في مصر عام ٢٠٠٥، تؤكد على أنه لم يعد بإمكان مصر أن تواصل الأخذ بمنهج استمرار الوضع القائم لتمتكن من الصمود أمام التحديات الشديدة التي سنواجهها على مدار السنوات القليلة القادمة. ويشير التقرير إلى أن الوقت قد حان لإعادة النظر في اختيارات مصر ولتنفيذ إجراءات جديدة تدعم الأمن البشري والنمو والتنمية. وقد تنامي الإدراك بان هناك حاجة "لعقد اجتماعي جديد" يحدد بشكل أفضل، المفاهيم المتعلقة بحقوق والتزامات المواطنين. ويبرز التقرير أيضاً أن الإصلاح هو مهمة يتعين على الجميع المشاركة في إنجازها، وأن النجاح في هذه المهمة رهن بمشاركة كافة المواطنين فيها، وقيام الدولة بتمكين مواطنيها حتى يمكنهم الصمود أمام عالم تشتد فيه المنافسة وتتسارع فيه عملية العولمة.

ومن ثم، فإن رؤى هذا التقرير تتوافق مع خطط الحكومة التي ترمي إلى تحقيق مستقبل أفضل إلى مصر،

وتستند على المفاهيم والمبادئ المطروحة على الساحة حالياً والتي يجري حولها نقاش بناء. وعلى غرار تقارير التنمية البشرية القومية السابقة، تم إجراء تحليل عميق لمقاييس الرفاهة على المستوى الإقليمي وتقسيماته. وإذا كانت مؤشرات التنمية البشرية على المستوى القومي قد أبرزت أن هناك تقدماً مطرداً، فإن تقرير التنمية البشرية لهذا العام يقترح الوسائل التي عن طريقها يمكن تحقيق إنجازات أكثر على المستوى الإقليمي وتقسيماته، خاصة في المناطق الريفية. كما تضمن التقرير الإنجازات التي تمت بالنسبة لمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، وكثيراً ما كانت مقترحاته تصبو إلى تحقيق إنجازات تفوق ما حددته هذه الأهداف.

وتقترح رؤية التقرير أيضاً مجموعة من السياسات التي تنطلق من القاعدة الشعبية إلى المستوى الأعلى. وبدلاً من أن تتحيز هذه السياسات لمجموعات معينة، فإنها تستهدف الفئات الاجتماعية التي لا تحصل على خدمات كافية وملائمة، والتي يتوافر لديها رصيد من المواهب الإنسانية والقدرات الإنتاجية التي تستغل. وتتوقع الرؤية أن تتحسن نوعية الحياة لدى الفئات الأقل رفاهة وأن تنتعش وتتوسع الأنشطة المنتجة، وأن ترتفع الدخول الحقيقية في إطار حلقة قوية وفاعلة ومستدامة. وترى الرؤية أن التحول الديموقراطي في مصر يمكن النظر إليه باعتباره نافذة للفرص إذا ما أمكن النهوض بالقدرات البشرية، وإذا أمكن خلق فرص جديدة للتشغيل في عدد من القطاعات التي تحمل إمكانات كبيرة للنمو، وبذلك تستطيع أكبر نسبة من السكان أن تعمل، وبالتالي يكون في وسعها أن تدفع - بصورة مباشرة أو غير مباشرة - مقابل الحصول على ضمان اجتماعي وخدمات اجتماعية عالية الجودة، بما في ذلك الخدمات الصحية والتعليمية.

المحتويات

الفصل الأول: رؤية جديدة لمستقبل مصر. الفصل الثاني: حالة التنمية البشرية. الفصل الثالث: عقد اجتماعي جديد لمصر. الفصل الرابع: تفعيل العقد الاجتماعي. الفصل الخامس: النمو الاقتصادي الكلي في ظل سيناريوهين. الفصل السادس: مساهمة القطاعات الخدمية في نمو التشغيل. الفصل الثامن: نحو تحقيق التوازن بين السكان والأرض. الفصل التاسع: الإدارة المتكاملة من أجل المتكاملة من أجل بيئة نظيفة

فضل النقيب

مفهوم رأس المال الاجتماعي وأهميته بالنسبة للأراضي الفلسطينية المحتلة. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، ٢٠٠٦

تركز الدراسة على التمييز بين مفهوم رأس المال الاجتماعي الذي ينشأ نتيجة تفاعل الناس في جماعات أهلية غير رسمية، والبنى التحتية الاجتماعية التي تم تعريفها في (Romer ٢٠٠١) على أنها تخص المؤسسات والسياسات التي تعمل على تشجيع أنشطة الاستثمار، وتثبيط أنشطة الاستهلاك، كما تعمل على تشجيع الأنشطة الإنتاجية وتثبيط الأنشطة الربعية. تقدم الدراسة فرضيتين اثنتين بالنسبة لوضع البنى التحتية الاجتماعية، ورأس المال الاجتماعي في فلسطين آخذين بعين الاعتبار وضع الاحتلال الإسرائيلي، والانتفاضة الفلسطينية التي اندلعت في أواخر عام ٢٠٠٠. من أجل الحرية والاستقلال، وعرفت باسم انتفاضة الأقصى.

الفرضية الأولى: هي أن الأراضي الفلسطينية شهدت تناقضاً مستمراً في وضع البنى التحتية الاجتماعية، وذلك بسبب الممارسات الإسرائيلية المستمرة التي تعمل على إضعاف القطاع العام والمؤسسات العامة، كما تعمل على تضيق الخناق على السلطة الوطنية، ومنعها من تكريس سياسات تنموية ناجحة.

أما الفرضية الثانية: فهي على عكس الفرضية الأولى، حيث شهدت الأراضي الفلسطينية تنامياً رأس المال الاجتماعي، وكان ذلك انعكاساً للتضامن والإخاء الذي عاشه المجتمع الفلسطيني في سنوات الانتفاضة، وهو

يقوم الاعتداءات البربرية للجيش الإسرائيلي. ولقد بينت الدراسات صحة الفرضية الأولى، باستعمال أسلوبين لاختبار صحتها، أحدهما موضوعي (Objective) والآخر ذاتي (Subjective).

المحتويات

- ١- أسباب بروز مفهوم رأس المال الاجتماعي.
- ٢- رأس المال الاجتماعي في سياق محددات النمو الاقتصادي
- ٣- قياس رأس المال الاجتماعي.
- ٤- قياس تأثير رأس المال الاجتماعي على النمو الاقتصادي
- ٥- البنى التحتية الاجتماعية.
- ٦- البنى التحتية الاجتماعية في فلسطين ومبررات تقدير رأس المال الاجتماعي فيها. الملاحق.

ساهر فوزي ومحمد عودة

توثيق الانتهاكات في مكان العمل. رام الله: مركز الديمقراطية وحقوق العاملين في فلسطين، ٢٠٠٥.

يتركز موضوع الدراسة حول واقع حقوق العامل الفلسطيني، حيث يتميز واقع سوق العمل للفلسطينيين بخصوصية، تتمثل في ارتباط العاملين بسوق العمل الإسرائيلي وما ينجم عن ذلك من انتهاك للحقوق واستغلال ظروف وحاجة العاملين للحصول على فرص العمل نتيجة عدم توفر البدائل الكافية لمجمل القوى العاملة المدربة وغير المدربة لدى سوق العمل الفلسطينية.

تستهدف الدراسة مجتمع العاملين الفلسطينيين في قطاعات العمل المختلفة في الضفة الغربية وقطاع غزة، كونها الشريحة التي تتعرض بشكل مباشر لانتهاك حقوقها من قبل صاحب العمل في القطاعات المختلفة.

بدأت الأراضي الفلسطينية منذ نهاية أيلول عام ٢٠٠٠ تتعرض لأعنف إجراءات إسرائيلية تمثلت بالحصار الشامل ومنع التجول وإغلاق الطرقات الرئيسية ومنع غالبية العاملين في إسرائيل من الالتحاق بسوق العمل الإسرائيلي حيث كانوا يعملون قبل أيلول ٢٠٠٠، فارتفعت نسبة البطالة بشكل كبير وازدادت نسبة الفقر، حيث تستوجب الظروف السائدة أن تكون هناك متابعة ومراقبة ودراسة لظروف العمل والعمال، ومدى الحصول على الحقوق، كما أن واقع وظروف العمل من المواضيع التي ما زالت الدراسات الشاملة والتحليلية حولها محدودة.

إن واقع العمل الفلسطيني في غاية التعقيد سواء من الجانب الإسرائيلي الذي جعل من حياة العمال أكثر فقراً وبؤساً، أو من الجانب الفلسطيني الذي من المفترض أن يراقب الانتهاكات على أرض الواقع التي تحدث في مكان العمل على الأراضي الخاضعة للسلطة الوطنية الفلسطينية، دون أن يقوم بدوره الإشرافي للحد من هذه الانتهاكات.

على الرغم من توفر قانون العمل الفلسطيني والذي يعد مؤشراً جيداً لما جاء به من حقوق للعامل الفلسطيني، إلا أن موضوع الرقابة عمل على تفعيل تطبيق هذا القانون ما زال في غير المستوى المطلوب فأصحاب العمل ما زالوا بحاجة إلى من يلزمهم بتطبيق القانون ومحاسبتهم قانونياً في حالة خرق وانتهاك قانون العمل مما ينتج عنه خفض نسبة الانتهاكات لحقوق العمال في فلسطين، لذلك نطالب باحترام حقوق الإنسان وتفعيل الرقابة والمتابعة على تطبيق القانون، لما فيه من خدمة تنعكس نتائجها على تنمية ونمو الاقتصاد وتطور الصناعات.

المحتويات:

- الفصل الأول: الأهداف والمنهجية. الفصل الثاني: النتائج الرئيسية. الفصل الثالث: تحليل الانتهاكات. الفصل الرابع: الخلاصة والتوصيات. المصادر. الملاحق.

"الأزمة المالية الفلسطينية الحالية: حلول محتملة" (٧ أيار ٢٠٠٦)

(ملخص الدراسة)

إعداد: عماد الصيرفي

١٥ تشرين الثاني ٢٠٠٥ بالسماح بحرية الحركة التجارية وإعادة الإيرادات المستحقة للفلسطينيين

آلية التمويل المؤقتة

تدرك الدول الأوروبية المخاطر المترتبة على الأزمة المالية الحالية وضرورة دفع رواتب الموظفين للحفاظ على الخدمات الأساسية للجمهور الفلسطيني. وهناك اتجاه قوي لدفع رواتب الموظفين مباشرة و الالتفاف على الحكومة و بغض النظر عما سينتج عن الآلية الجديدة فيجب مراعاة ما يلي:

• يجب أن تقوم إسرائيل بتحويل الإيرادات الفلسطينية بصورة مباشرة أو من خلال الآلية الالتفافية الجديدة إن أي جهة ستشرف على الآلية الجديدة ستواجه مخاطر سياسية و يجب أن تضمن هذه الجهة دعم حكومة إسرائيل والدول المانحة مقدما.

• لتبسيط الأمور الإدارية يجب أن يقتصر دور الآلية الجديدة على دفع الرواتب وترك المصروفات الأخرى للسلطة الفلسطينية

• يجب أن تحظى الآلية الجديدة بموافقة السلطة الفلسطينية وليس من المتوقع أن تنجح هذه الآلية دون دعم السلطة.

• بالرغم من أن الدول المانحة تفضل دعم رواتب موظفي التعليم والصحة إلا أن عدم دفع رواتب القوى الأمنية سيؤدي إلى تردي أداء موظفي الأمن لذا فإن دعم موظفي التعليم والصحة فقط ليس عمليا.

• يجب أن يلعب المجلس التشريعي دورا مهما في إقرار الموازنة و تخفيض الرواتب.

• نظرا للمخاطر المتعلقة بالآلية الجديدة فهناك إمكانية لتأخر تطبيق هذه الآلية رغم الحاجة للسرعة.

• هناك خيار سريع أفضل و هو الآلية التي يستخدمها البنك الدولي في برنامج خدمات الطوارئ

و يمكن لهذا البرنامج الإشراف على دفع الرواتب وضبط الأمور المالية باستخدام هيئة رقابية تساعد السلطة الفلسطينية وتؤكد من الشفافية. وميزة هذه الآلية إعفاء برنامج خدمات الطوارئ وهيئة الرقابة من الإدارة المباشرة.

خلال سنوات من العمل الجهد و قد يؤدي شلل هذه المؤسسات إلى قيام الشعب الفلسطيني بالبحث عن بدائل بما في ذلك حل السلطة ودعوة إسرائيل لتحمل مسؤوليتها كدولة محتلة. أما الدعوة إلى استخدام مؤسسات أخرى (خاصة أو مرتبطة بالرئاسة) فهذا يتناقض مع موقف الدول المانحة الذي يصر على مبدأ الفصل في السلطات والشفافية.

• الوضع الاجتماعي: يظهر أن الخطر الذي يهدد فلسطين من الناحية الاجتماعية هو الأقل، فالفلسطينيون يتكاتفون في أوقات الشدة وتوفر العائلة أو العشيرة حماية من المخاطر بالرغم من أن الوضع الاقتصادي أصبح مترديا إلا أن النسيج الاجتماعي يوفر شبكة حماية.

• إن الإدعاء بأن الكارثة الإنسانية لن تظهر قريبا هو استنتاج سطحي لأن العديد من العائلات الفلسطينية لن تجد شبكة أمان اقتصادية ولأن الضغط الاقتصادي سيؤدي إلى آثار سياسية تتجلى في توجيه الغضب إلى إسرائيل كونها سبب الأزمة الاقتصادية.

استعادة الثبات المالي

لمواجهة الأزمة المالية الحالية و نتائجها الخطيرة، يتوجب اتخاذ الخطوات التالية:

١- استعادة تدفق الأموال للموازنة لضمان دفع الرواتب و التخفيف من الحاجة للمساعدات الإنسانية

٢- اجراءات إسرائيل و منظمة التنمية و التعاون الاقتصادي ضاعفت المشاكل المترابطة أصلا و يتوجب على الحكومة الجديدة إما تخفيض عدد الموظفين أو تخفيض الرواتب أو كلاهما.

٣- إذا رأت إسرائيل و منظمة التنمية و التعاون الاقتصادي أن اجراءاتها ستؤدي إلى فوضى مالية و أزمة اقتصادية حادة و تم إعادة النظر في تلك الاجراءات فمن الممكن استعادة الثبات المالي و لكن السلطة ستجد أن ما يتوفر لها من أموال ليس ١٨٠ مليون دولار شهريا بل ما يقارب ١٢٠ مليون دولار شهريا

٤- يمكن أن يتحسن الوضع إذا نفذت إسرائيل اتفاقية

البنوك الإسرائيلية الرئيسية عن قطع العلاقات مع البنوك الفلسطينية.

الأزمة المالية الفلسطينية

تواجه السلطة الوطنية الفلسطينية مشاكل غير مسبوق في السيولة المالية، فبينما كان يتوفر للسلطة حوالي ١٨٠ مليون دولار في الشهر عام ٢٠٠٥. فقد انخفض هذا المبلغ ليصبح حوالي ١٣٠ مليون دولار شهريا في الربع الأول من عام ٢٠٠٦ ويتوقع أن يكون لدى السلطة ما بين ٥٠-٥٥ مليوناً في نيسان ٢٠٠٦.

ويعود هذا لعدة عوامل أهمها قيام إسرائيل بحجز العتبات الفلسطينية وتعليق منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي للمعونات وفشل جامعة الدول العربية في تحويل الأموال الموعودة وتردد البنوك التجارية في تقديم أي دعم للحكومة الجديدة. وإذا استمر الوضع كما هو الآن أو ازداد حدة فإن إيرادات السلطة الفلسطينية لن تزيد عن ٢٥ مليون دولار شهريا ولن تجد نظاما مصرفيا يوزع هذا المبلغ المتواضع.

و سيؤدي الوضع المالي المتنازم إلى أوضاع خطيرة:

• الكارثة الإنسانية: وقد تظهر هذه الكارثة بسرعة في غزة نظرا للاعتماد على المعابر التي تتحكم بها (و غالبا تغلقها) إسرائيل. ولن تتمكن مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية من تقديم المساعدة اللازمة نظرا لنقص الأموال من جهة وعدم قدرة السلطة على القيام بدورها في توزيع المساعدات الإنسانية من جهة أخرى.

• انعدام الأمن سيؤدي إلى عدم دفع الرواتب لموظفي القوى الأمنية وإلى تردي الأوضاع الأمنية، ولن تستطيع الحكومة أن تعمل بصورة معقولة في هذه الظروف، وستعاني التجارة وتوزيع المساعدات الإنسانية بصورة خاصة.

• انهيار المؤسسات: إذا استمر توقف الرواتب لعدة شهور أو إذا قلصت الرواتب بصورة حادة فإن السلطة ستتوقف عن العمل وهذا عمل من الصعب عكسه فليس من السهل إيقاف النظام التعليمي مثلا ثم إعادة تشغيله بضغطة زر، لقد تم بناء مؤسسات السلطة

بعد الانتخابات الفلسطينية والتي أدت إلى فوز حماس في المجلس التشريعي الفلسطيني وتشكيلها الحكومة، أعلنت الرباعية أن على حركة حماس الالتزام بمواقف سياسية معينة وأن المساعدات المالية للسلطة الفلسطينية ستعتمد على تجاوب حماس. وفي منتصف شهر آذار ٢٠٠٦ عرض البنك الدولي عدة احتمالات والنتائج المترتبة على اجراءات إسرائيل والدول المانحة.

وقد وضع البنك الدولي أربعة سيناريوهات:

١- لا تغيير عما سبق فيما يتعلق بتحويل الإيرادات من إسرائيل واستمرار التجارة وتدقيق العمال والمساعدات الخارجية.

٢- توقف تحويل الإيرادات وفرض قيود التجارة وتدقيق العمال مع استمرار المساعدات الخارجية كما كانت سابقا.

٣- لا تغيير عما سبق فيما يتعلق بتحويل الإيرادات استمرار التجارة وتدقيق العمال ولكن تقليص المساعدات الخارجية.

٤- توقف تحويل الإيرادات وفرض قيود التجارة والعمل ولكن تقليص المساعدات الخارجية.

ومن الواضح أن السيناريو الرابع هو الأشد خطرا حيث سينخفض الدخل الفردي بنسبة ٣٠٪ وسيرتفع معدل البطالة من ٢٣٪ إلى ٤٧٪ والفقر إلى ٦٧٪ بحلول عام ٢٠٠٨.

وفي أيار ٢٠٠٦ قام البنك الدولي بدراسة ثانية للوضع الاقتصادي الفلسطيني. وظهر أن السيناريوهات التي عرضت في آذار (رغم سلبيتها) هي متفائلة في ضوء الاجراءات التي طبقتها إسرائيل والدول المانحة بعد ذلك.

وقد أصبح الوضع شديد الخطورة نظرا لاستمرار إسرائيل بوقف تحويل الإيرادات الفلسطينية وإقفال المعابر في وجه الاستيراد والتصدير لما يزيد عن نصف سنة و انخفاض المساعدات المقدمة من منظمة التنمية و التعاون الاقتصادي OECD و توقف البنوك التجارية في الضفة و قطاع غزة عن تقديم الخدمات المصرفية للسلطة الفلسطينية و توقف التحويلات المالية من الخارج و إعلان

دراسة راند (RAND) - القوس (The Arc) : التنمية في ظل مشروع شارون !

إعداد: عماد الصيرفي

مقدمة

يود البيرد أن يلفت أنظار صناع السياسة و القرار الفلسطينيين لدراسة ذات أهمية كبيرة ارتبطا بمستقبل القضية الفلسطينية و شكل الدولة التي تقترحها ارتباطا بالمشروع السياسي لشارون، وأن لرئيس الوزراء الإسرائيلي أولمرت. أما مؤسسة راند، صاحبة هذه الدراسة فهي مؤسسة بحثية أمريكية غير ربحية أنشئت قبل ستين سنة و لها فروع في أمريكا و أوروبا و قطر. تتركز العديد من مواضيع أبحاثها على قضايا الأمن القومي في أمريكا.

في عام ٢٠٠٣ طلب ممول (غيلفرد غليزر) من مؤسسة راند اجراء دراسة تتركز على احتمال بناء مدينة جديدة في الضفة الغربية أو غزة ليطم استيعاب اللاجئين الفلسطينيين فيها، ويرر ذلك بأن عودة اللاجئين إلى داخل الخط الأخضر ستؤدي إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة وتصعيد العنف بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

قام روس أنتوني وستيفن سيمون باجراء هذه الدراسة لصالح مؤسسة راند واستغرقتهم سنتين. وقد وضعوا وصفا للشروط اللازمة، كما يريانها، لنجاح الدولة الفلسطينية (في الضفة الغربية و قطاع غزة) . ابتعد الباحثان عن فكرة المدينة الكبيرة لاستيعاب اللاجئين لصعوبة تطبيقها اقتصاديا و بيئيا حسب قولهما . وقاما ببلورة خطة لتطوير البنية التحتية "للدولة" بحيث يتم من خلالها استيعاب اللاجئين.

واستعان الباحثان في دراستهما بفريق تخطيط عمراني لتطوير البنية التحتية لفلسطين، وبالتحديد في الضفة الغربية. وأعرّب الباحثان عن أمليهما في أن تشجع خططهم النمو الاقتصادي في المنطقة وأن تعمل لتلبية طموحات الشعب الفلسطيني. و قد تبنى الباحثان ما سماه فكرة "القوس" واستمدت الفكرة، كما يقولان، من نمط المدن و البلدات الفلسطينية و طوبوغرافيا الضفة الغربية و التي



التتمة ص (14)

تنمية على البساطة...

قبل أن يشهر الجياع سيوفهم

وداد البرغوثي

لسنا الأكثر جوعاً ولسنا الأشد فقراً بين شعوب الأرض . لم نصل إلى ما وصلت إليه الصومال ولا السودان ولا الكثير من دول إفريقيا وآسيا. لم نبعث بعد عن حبات الفاصوليا التي تلقيها لنا طائرات " المحسنين " بين رمال الصحراء ولم نحاول التقاط الدقيق من بين الأشواك. ولم يسر أطفالنا حفاة عراة، ولم تأكلنا الأوبئة بسبب الجوع أو الجفاف أو الكوارث الطبيعية، وما زال العيش ممكناً وممكننا جدار رغم كل الضغوط العالمية والعربية ومحاولات الإخضاع عن طريق التجويع وتوقف الرواتب. إذن توقف الرواتب ليس هو الأسوأ بين كل المعانيات التي نعانيها. بشيء من الصبر وشيء من إعادة تأهيل الذات على العيش بكرامة، و " ترميم " العلاقة مع الأرض لنصبح وإياها عنصريين يتفاعلان التفاعل الإيجابي المطلوب وشيء من التأهيل الوطني بشقيه التكافلي والتضامني لأصحاب المنشآت الاقتصادية والمؤسسات الفلسطينية المختلفة، نستطيع دون شك أن نقف صامدين في وجه الكثير من الضغوطات السياسية والاقتصادية. ما زلنا قادرين على مواصلة الحياة دون أن نركع. توقف الرواتب لأشهر سيئ لكنه ليس الأسوأ. فأسوأ منه هذا الاقتتال الذي لا مبرر له، الأسوأ منه، أن يسيل الدم الفلسطيني على يد الفلسطيني نفسه، الأشد من ذلك أن تنتشر نار الفتنة التي تحرق في طريقها الأخضر والبياض، والأنكى من ذلك أن يصبح الصراع فتحاويًا حمساويًا (وطنيا ووطنيا) بطريقة تصبح القيمة المقدسة للوطنية تافهة ونحن الشعب الذي لم يمتلك على مر الاحتلالات المتعاقبة سوى القيمة الوطنية التي استحققت التضحيات الجسام ومئات الآلاف من الشهداء والجرحى.

قبل فترة ليست بعيدة كتبت مقالا في صحيفة عربية ذكرت فيه أننا - الفلسطينيين - نعتبر أنفسنا محظوظين حين يكون عدد الشهداء اليومي أقل من خمسة والجرحى أقل من خمسة عشر. هذا الوضع جعلنا ننتقل نيا الاستشهاد بدموع أقل، و بفخر أكبر. إننا الشعب الوحيد الذي تطلق الفضائيات (خاصة الجزيرة والمنازل) على قتلاه صفة الشهداء، وهذا تدليل على نقاء الهدف الذي يموت لأجله الفلسطيني ووضوحه وقيميته. ونحن سقط أول فلسطيني على يد فلسطيني آخر في قطاع غزة وأوردت الجزيرة نيا " مقتل " فلسطيني دون أن تذكر كلمة شهيد بكيت كاني أسمع نيا موت فلسطيني لأول مرة في حياتي، أو كاني سمعت عن مقتل آخر فلسطيني على وجه الأرض. ماذا تبقى لنا إذا بعد أن نقد هذه القيمة؟ هل تلوم الجزيرة والفضائيات الأخرى أم تلوم الذين استجابوا لفتنة الله يعلم ونحن نعلم أية يد قدرة يمكن أن تطلق رصاصتها الأولى واي هدف قدر يكمن وراءها.

الاقتتال الداخلي يفقدنا البقية المتبقية من احترام العالم لنا ولقيمتنا. نلعترف إذن ولنعترف كلنا حماسا وفتحاً ومعارضة برلمانية أو خارج البرلمان ان هناك مشكلة. الناس كل الناس يتساءلون بقلق: ماذا بعد؟ المشكلة تجر الى مشكلة والمكابرة تجر الى جريمة وكل التفاصيل تجر الى شعب منهك جائع؟ فمن يمتلك مفتاح باب يفضي الى الحل؟ مللنا الابواب التي تفضي الى المزيد من التدمير. كفانا سفك دماء. وليبحث صانعو القرار في الحكومة والرئاسة عن بدائل للآزمة الاقتصادية بدلا من البحث في تفاصيل من طراز " من المسؤول؟ ". الكل مسؤول. بشكل أو بآخر. الجوع كافر. عالجوا الأمر قبل ان يجوع الناس، وحتى لا يخرج الجياع من بيوتهم شاهرين سيوفهم الناس لن يسكتوا طويلا ورحم الله ابا ذر الغفاري.



ومضات الحياة

إلينا الذين نكره.. نعشق هذه المدينة

كرمل العباسي

يرحب البيدر بالكتابة الشابة كرمال العباسي حيث سنخصص لها زاوية تحت عنوان " ومضات الحياة ". زاوية، كما ستلاحظون تعبق بالسحر وتتجاوز المعتاد والممل، وترزخ بالحياة والحيوية والحرية. كرمال العباسي، لا بد أن نقرأ ما كتبت هذه الشابة التي تعيش في غزة...

رئيس التحرير

غريبة الصياغة!!

لكنني اليوم أشكر كبار شعرائنا؛ لأنهم سمحوا لنا أن نسرقهم ونحن صغار ولربما نجد من يسرقنا عندما نصبح كبارا. أغلق باب شقتي وأنزل إلى مكتبي أقف لأنتظر سيارة وأسرح في هوية ثقافتنا التي أصبحت سادة تماما كقهوتي، ربما في الحقبة الماضية كانت الثقافة هي جزء من مسيرة النضال الفلسطيني وكانت قراءة الكتب هي من أسلحتنا المقدسة، ربما مفهوم النضال قد اختلف الآن، وربما نحن قد مللنا من هالة الخصوصية وانحدرنا إلى طريق تطرف في كل حالاتنا إما أن نكون في قمة نقاشنا وتطرفنا نحو التسليح والتعصب للأحزاب، وإما أن نكون مع طبقة الكيت كات التي لا تعتنى إلا بلون طلاء الأظافر لهذا الموسم ونضيق ذرعا بالسياسة ومشاكل وهموم المجتمع، ومنا من أصبحت مشاكل المجتمع والانخراط فيه وسيلة توفير قوته اليومي وبالتالي الثقافة المجتمعية والعمل مع المجتمع المحلي مخرجا للبطالة المستشرية في هذا القطاع الصغير!!

بعد طول عناء تقف سيارة لا يهتم سائقها أن شكلي الخارجي لا يعجبها وإنما يرى بي شيلا طويلا يريد شراء الخبز به، لتبدأ سفونيات التراشق اليومي بين السائقين على سعر البنزين وعلى المطبات الموضوعة منتصف الطرق، وعلى بعضهم ممن يخالف قوانين السير وممن يبطل السير وممن يقف منتصف الطريق ليلتقط راكبا، وممن كان يعتقد أن هذه المرحلة هي مرحلة سيادة القانون ليكتشف أنها مرحلة حرق القانون.

أصل إلى مكتبي أشعل المروحة في محاولة فاشلة لتخفيف عبء ترهات هذه المدينة الصغيرة، أبدأ يومي العملي مع أحاديث الشباب عما يحدث في جامعاتنا العظيمة التي لم تعد تفتقد فقط إلى جانب البناء الثقافي، بل أيضا الأكاديمي والأخلاقي!! ومن قصة إلى قصة تدرك تماما أنك تعيش بهزلة أكاديمية مضحكة فنحن نتخرج من الثانوية العامة نحلح بالجامعة والبحث وحلقات النقاش وفرقة المسرح الجامعي وفرقة الدبكة الشعبية وفرق الأنشطة الرياضية، ربما أن أحلامنا أكبر كثيرا مما نتخيل فإننا نصطدم كل يوم ببوابات الجامعة المغلقة بسبب خلافات بين الطلاب أو بين النظم الإدارية في الجامعة، أو بسبب تقابل الموليتوف والأربي جي التي أصبحت متطلبات جامعية لوقت الحاجة!!

ونبقى نحن خارج الأسوار نحلح بالمسرح و...و...و..... نحب هذه الأرض ساعة ونكرها ساعات نتمنى كل يوم بأن نخرج من أول نقطة حدود خارجها لنستنشق هواءً مختلفا، وعندما تغيب عنها نتلهف للرجوع إلى ملوحة رملها ونبحث عن برتقالها اللذيذ، نقاشات كثيرة ممتعة ونحن بأجحة جدران مكتبي الصغير ونحن نكتب ونخربش على الجدران نرسم أحلامنا ونتخيل شكل الجمهور الذي سيفرق لنا عند الانتهاء من إلقاء أشعارنا، أنتهي من أزمة العمل وضغوطه وارتباطه كقضيتنا بما يقرره الآخرون، أنتهي لأغلق مكتبي وعلى صيكي المغاتيح أذكر أصوات صغيرتي التي كانت تريد أن تدرس الرقص ولكن مجتمعا كبيرا / ضيقا أراد لها أن تفك صغيرتيها وتخبثها تحت شال أسود كقهوتي تماما تنتظر فارسا بعمر والدها !!

أتمشى قليلا مع صديق قديم /جديد في طريق عودتي إلى البيت نتحدث عن مستقبلنا صغارا كبروا قبل أو أنهم، نتساءل عن بحر تجمعت حبات رماله ولكن يمنعنا من يصدرون أحكاما مسبقا ويعينون أنفسهم غيورين على الدين وجنوده من مظاهر التغريب والتبشير الذي تشكل (أنا/ صديقي) جزءاً منه!!!

نهاية أصل البيت أقبل أمي وأبي أغلق باب شقتي وأودع مدينتي الصغيرة يرن هاتفني أرد ليسألني حبيبي عن يومي أبدأ من قهوة الصباح...و..... و..... " أحبك"، وأنهى. لتبدأ دورة الرصاص من جديد.....

استيقظ متكاسلة أفرك رصاص الليل الذي طرد أبناء النعاس من مقلي وسهر معي يشرب الرمق الأخير من السكون الذي ندعيه، أفتح نافذتي التي تلقي تحية على بحرنا المتناثب في وجه برتقالة الصباح الجديدة... انتهت المسرحية... أخيرا".

صرخت بأعلى صوتي إنني لم أستطع النوم طوال الليلة الماضية من صوت الرصاص المزجج / المتكلف. كنت قد اعتقدت أن أذني قد تعودت على لوث الرصاص والمدافع ولكن قلبي ضاق ذرعا من هذا اللامنتهي من خربشات لرداء السماء، في السابق كنا نسمع أصوات المدافع نتجمع في قلب لؤلؤة حنان تصنعها قلوبنا ونحن نخفي أغانيها مع قطع الشوكولاتة الصغيرة التي توزعها أمي حتى نجعل من حدث القصف وصوت الرصاص سهرة نحن من اخترناها لتتوهج قصصنا الخائفة. ولكننا اليوم كلنا يدعي النوم العميق نخاف من الحراك، وكان هناك شيئا يحدث في الخارج، ندرك أن أصوات الرصاص تخربش أحلامنا وتمزق وريقات الشجر التي زرناها في حديقتنا ولكننا نجبر أنفسنا أن ننام وندعي أننا نتخيل تلك الأصوات، وفي الصباح عندما يسأل الجميع في مكان عملك أو حتى في سيارة الأجرة " هل سمعت الاشتباكات البارحة؟ " تكذب وتقول " لا، لقد كنت نائما نوما عميقا"، كنا نحول سياسات العنف من قبل الاحتلال إلى فراغات، إلى وحدة ضد ذلك الصوت الكريه ونوقظ بعضنا ونجبر أنفسنا على سماعه حتى لا ننسى أننا ما زلنا تحت جيروت ذلك الاحتلال، ولكننا الآن نجبر أنفسنا على عدم سماع تلك الأصوات، لأننا ندرك تماما أن هناك احتلالا آخر ينخر في أجسامنا ولكننا لا نريد الاعتراف به!!

بعدها أفتح النافذة وألقي تحيتي المتعطشة إلى ذلك البحر المزبد، أستحم من لوث الخلافات بين أناس لم يستوعبوا تغير الأدوار بعد، وبين آخرين يعاونون من أزمة من اختيارهم ويريدون حلها بخلق أزمة يكون آخرون مسؤولين عنها!!! وبالرغم من حرق أحد المراكز الثقافية في مدينة مجاورة لا لشيء إلا لأنهم ينشرون الفساد الأخلاقي في المجتمع الفلسطيني، وذلك لأنهم يعملون على الاختلاط بين الأطفال!! وبالرغم من وجود محاضر في جامعة ضخمة يتهم مؤسستين من أكبر المؤسسات الثقافية بأنهما تبشيريان ورغم تأكيد طلابه أنه لم يحضر يوما نشاطا واحدا لإحدى هذه المؤسسات ولكنهم سيكتبون هذه المعلومة في الامتحان إذا سئلوا عن المؤسسات التبشيرية في القطاع!!

بالرغم من كل هذا أحاول أن أنتزع كل هذه القاذورات من المياه المالحة التي نتحمم بها، وعندما تسأل لماذا ازدادت ملوحة مياه حنفيك يكون الجواب ببساطة أن ذنك هو أن جيرانك من مناصلي الدولة يجتاحون خط مياهك حتى يملؤا أحواض السباحة التي تروخ عن أبنائهم بالماء النظيف، وبما أن النبي وصي على سبع جار قد مددنا خطأ من البحر إلى بيتك حتى لا تنقطع!!

أشرب صباحا قهوتي السادة حتى أطبق شروط المثقف في بلادنا الرائعة إذ إن أحدهم أخبرني أن المثقف يجب أن يشرب القهوة ويسمع فيروز في الصباح ويلبس نظارة!!

أسرح قليلا في تلك الهوية الثقافية الهلامية التي نعاني منها في بلد فقير بالكتب والقارئ ولذلك يصبح كل من قرأ كتابا ما يتفلسف ويدعي الاختلاف لمجرد الاختلاف وعندما يجلس مع فتاة صغيرة يبدأ باستخدام تلك المصطلحات الغريبة التي تدل على أنه مثقف نادر من نوعه وعليها أن تنبهر به وتجرب ذلك الاختلاف المبتذل!!

أضحك على نفسي عندما كنت في الخامسة عشرة من عمري كنت أريد أن أصبح شاعرة كبيرة وأن أوقع دواويني لجمهور غفير من المعجبين في إحدى أسبقيات الشعرية ومن ثم أذهب آخر الليل إلى غرفتي وأجمع كل دواوين رموز الشعر العربي وأجمع جملا من هنا ومفردات من هناك؛ لأركب قصيدة

سكرتاريا التحرير:

عماد الصيرفي
أيمن عبد المجيد

رئيس التحرير:

د. نادر سعيد
الصور:
طارق أبو إسحق
Celian Ramis



الدعم المالي من المعهد الجمهوري الدولي
With support from the
International Republican Institute

تدقيق: مؤيد الديك كاريكاتور: عامر الشوملي